شرح ت

بید کلب علی بن عباس الشستری القزوینی

سنه ۱۳۱۱ھ

۳۵ ۔ ۹۲ ۔ ۲

ال ۱

هذا
كتاب التصريح
في النحو والتصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وآله واصحابه وجنوده **وبعد** فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة ابي محمد جمال الدين ابي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية من حسن الوضع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله لم
يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا الفن شكله غير انه يحتاج الى شرح يبرز من وجوه مخدراته النقاب ويبين ما خفي من مكنوناته ما وراء
الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض
الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة بالمجاز وليس هو الباني بيده وانما يامر العملة من
ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت ربي جل وشمرت ساعد الاجتهاد
وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووسمته بعشرة
امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تراكيبه العسرة ثانيها اني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان فضله ومرامه ثالثها اني ذكرت ما اهمله من
الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا
لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم منه التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع
معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة
سابعها اني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يعتنى به على التصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد
ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي اقتصر كلامه فيها وما خالف فيه النقل ومن فوائد ذلك معرفة
ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من ايجاده ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اول قائل هذا واستغفر الله مما وقع
لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل
من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان
الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب فصل في علمي النحو والتصريف قد
تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المذهب ومات ... وقد اتفقوا
على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل
ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى بن
عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه
ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد
المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي
وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم
مصنف هذا الكتاب وتوفي رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين وسبعمائة ووافق ... في ذي القعدة ايضا سنة

شرح

احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات و

التسهيل في عدة مجلدات وقيل حل الجمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح اللمحة لابي حيان والانتصار وفضل الاجر في

قولهم الدليل يقتضي ان لا يكون كذا وهلم جرا والكلام على وجوه كل منهما جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل

والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تحنبل الامام احمد بن حنبل وقيل وفاته سنة

قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ناقص البركة

رواه الخطيب في كتاب الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله

وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم

يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضيف اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا

مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم

والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا هو ولا غيره رأي اهل النقل والمحققون ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم

ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم اجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم

هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية ضرب بحذف الالف الاخيرة

وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم

او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم بمعنى كريض من

مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه

به يحمل على غاية ذلك وملايمه وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا با

للسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ

عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم

واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل ينبئ

بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص

مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد

اعتبارا كالعسكر وان كان اصالة حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان

وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم

من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة

لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل

في اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل

للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى

مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم با

لمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به

للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لا تحفظ ما

يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي به لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل

جنس مما سمي به وانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قال شارح السراجية قال

مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص

بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى

يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الآخر ولوحظ ان الاتيان لا الكلام نعتان للصلوة والسلام على سيدنا

من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم

وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك خالق التنويع اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول المضعف بالتشديد سمي صلى الله عليه

وآله به لذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة

بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع او بالهمز من النبأ وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والاتقاء

المفتخرة والمشبع وقائد اوغ لميل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه فقيل انها منقلبة عن
هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل يؤول اذا رجع ويظهر اثر القولين في التصغير فمن
قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي
انا وهم المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله او آل امره وبينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب
على الآل الشامل لبعضهم ليشمل الصلوة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية
المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اي ببقاء رب السموات جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء
ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هذا الخطيب فوق اعواد منبر وجمعت جمع المذكر السالم شذوذا اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني
واما نية فنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل يخالف ما ذكرنا من النصين معا بعد ظرف زمان
كثيرا او مكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم واختلف
في ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة
معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتداء ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى
الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد
وملهم نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع عطف بيان على الله لان عطف البيان
للتوضيح والمسند علم ابهاما او للتخصيص والمسند عموما وكلاهما منتف هنا والاستخفاف الاختصار والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب
ومنشئ الخلق في محل جر منها الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق و
الاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله ويقدم تفسيرهما
على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من حيث المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت
بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد
كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا
السجية والطبيعة وبينهما من البديع جناس التحريف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلف في الهيئات واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس
من قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب
الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف
واعاد الجار مع الآل لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري في نظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل
التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب و
الاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل
وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب
الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا
الاسم كما في قولك سرنا ذات مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من الخلاصة المنسوبة الى الالف بناء على اشهر
القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية من حيث
عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم
بمعنى منظوم نعت للكتاب او نصب في الخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صيغة مبالغة في عالم والتاء فيها لتأكيد المبالغة
جمال الدين لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة
لاصلين احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فتقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل
يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا والمنعوت التابعية كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض

باب الكلام وما يتألف منه

والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح قال الجوهري لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك
لغة كما سيجئ في كتاب خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب في ان تساويا لفظا انهما انما فترونفا جمنح رجحا وعز علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر
فيهما يرجع الى كتاب وليهما ان نعت كتاب في المنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صح رجحه وعز علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة
الاخبار وان كان محولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة
والحجم النتو يقال ليس لجرمه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير والنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة
المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز
ان تكون فتحة غير هنا بنائية لانها اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال في
المغني انه بفتح الهمزة والضم لكتاب لافراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار قد كاد بعدكاد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح
الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالصرد واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وصيغته
تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبيه اي ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف
اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يجانفه وتوضيح اي مبين وكاشف وبما اشتهر يباريه اي يجاريه
وقيل يشابهه ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الباء اي اكشفها وابينها
واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب به مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكلام ما ينبني عليه مسائله واعذب با
لذال المعجمة اي احلي ومنه الماء العذب به موارده جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده
جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشارد ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي لا
اترك منه مسئلة معضلة من اشكال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح
او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في بعض المسائل
او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او تنقيد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة زائدة
وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف
لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم
اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه
وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم
وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب في تسميته باوضح المسالك الى الفية
ابن مالك تطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء
وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار ولا رب غيره ولا مأمول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم
الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث
والتألف والتأليف نوع من الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس
الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس
وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا ظرفا ومظروفا حقيقة
ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد
باللفظ هنا الملفوظ به وهو المراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة ويسمى
الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد
بمعنى دل والدلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ
بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم
المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد
اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما
جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه الاخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب فان كلا منها
ليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم

احدهما امر

ماهية

الكلام وما يتألف منه

معيد

المنا المركب السماء فوقنا اذ كل منها لفظ مفيد وليس هذا هو الحاصل الفعلي المعتبر بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور الكلام
ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملتا القسم وجوابه او الشرط وجوابه وقال صاحب اللب الكلام خبر ان كان او انشاء
من لم يحتمل صدقا كجملة العقود او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا قيل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع
بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد القائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ومنه نعم العبد ومنه اي من الثاني يا عبد الله
واسم استقم فانه اي الكلام استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت
ولا بانت بلفظ به ولا انما فصل بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا انه تتميم للحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف
بين ان يكون الجزءان مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها انه يشترط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان
يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه الضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الوصل الى جنسه قال ان مقتضى تمثيله بقول الناظم
باستقم انه بسيط لان التركيب من حيث الالفاظ وتسند بين تقديره وجوده لا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر
المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها تستحضر عند النطق بها بلا ايهام من الافعال المستحضر الا اختصاصه ولا يبعد قال الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي
الذي بالفاء الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا
اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك حتى قال لا انه على اكثر من اثنين واليس بافرادي لعدم صدقه على القليل
والكثير واستفيد كونه اسم جنس لانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ
وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة فحينئذ الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك
وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدأ محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها
تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية وقال نخل منقعر وهي اي الكلمة جنس
ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلما البنت في حد ما من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون
الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان انتساب كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم
الفعل بقيد عدمي وهو كونه مفهوما غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل
كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال بعد هذا الكلام الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي
الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكمء وما يفرق
بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد كروم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته بدل على ذلك قوله وصحة
كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث وانه ان يعطى بلفظ التاء التأنيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع
وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطبوعة لبن ولبنة وهي طوب نية ومن المخلوقات المعروفة
نبق ونبقة ولبن نظير نحو كماة وكماء مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها
فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكمء وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع
الغالب عليها التأنيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل
انه جعل الافادة او لا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتألف من كلمتين ويتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي مجموع
هذين الامرين شيئين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لا طلاقه على المفيد كضرب زيد
وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام من جهة اللفظ لا طلاقه على المركب
من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد
وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية ابطالية ولو قيل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد
كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها
ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلوانى تعد من فضول الكلام قال المبتدء الشيخ عز الدين ابن جماعة لا يبعد الذي بينهما عموم وخصوص من وجه من
امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث يجر الى عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم
راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا لما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول
الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قال بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق
الاجتماع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما في حد الاخر فالمتغاير ان في المفهوم [illegible]

المفرد

في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام
لاطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم و
الكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من
الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذف
الميم ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولكن هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية
كما في المركبات وكما في المركبات المجازية والى طبيعية كأح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر فالقول
خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان
اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح
التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي راى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد
به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت قلت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد
به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالته رب
ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون
لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تفيد التقليل في عرف المصنفين
كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفرد فصل
يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر
جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في
النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس
باسم على التقديم والتاخير والاصل فقد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا التاخير
في اللفظ فليتأمل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل اي من قيامك بل المراد
به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار
في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل
الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة
والمحققون خلافه قال الموضح في باب الاضافة مذهب الكتاب ان الجر للمضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية
كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف
يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر
الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند المحققين الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى
ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية تخيل فيما براسخ مجاز العلاقة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت
اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا
النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا
وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذ يحرك
لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا يقال
يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول التنوين لحق الالف وهي اخره ثم
حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقوله لفظا لا خطا النون
اللاحقة لاخر القوافي وسيأتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال لتوكيدها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو
احد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي قيد التنوين ولا يكون جزءا غيرها ولا اعتذار الدماميني عنه بان المراد بالحرف التبعية
وخرج بقوله لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على قول من يرسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها
تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول
وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا اعتراض عليه بما في المغني وغيره وانواع التنوين
الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا امكن ويسمى تنوين الامكنية

الرفع والنصب

وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا الغالب للاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره وزيد وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة وقد دلت على معنى مخصوص واذا نونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على مبهم قال الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم لا لشيء غيره انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر لما لم يزد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه لتوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما قبله التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال اخرا الالف والتاء في مقابلة الواو والنون لدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حالة كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وكسرتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف او لكونهما اشبها الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لسلم في ذلك كون الاسم يجمعه تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب انما يجيء به ليجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو لحذف ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المتولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد يلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام مرخم عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت لنا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا

نكرات صح

وتنوين الصرف صح

جاؤا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فضبر اولا يعنون الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من
حرف الاطلاق في غير القوافي كما اثبته بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حروف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في
المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في آخر البيت كا
لحزو بالزائد اوله ومن ثم يسمى غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انما سمى غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان
الشاعر زاد ان في آخر البيت ايقانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وضربهم تجرد اللفظ
والمشهور في تحريك ما قبله بالكسر وكما قصوه بوسف واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه فيما ساعد على الاصل
في المنون قال الموضح وسمعت بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا
واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ووقع على رجله فتسم تنوين الترنم فقال الجرجي الحق ان ما نه على الوقف اذ لا يعلم في الشعر
المسكن الاخر او اصل ام واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف
ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والمرجع هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول
العجاج من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على
حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضينه وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيتان انهما يجامعان ال والاضافة بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما
يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معزوزة وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان خففت الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين وكلاهما
وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته ما في شرح اللب
كما زيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل والوقف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعنابن
والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي الحرف كقدن وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل وليس شيء من
اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يردان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من صرح بانه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر
فلا يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي
اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضمم وترنم
وقال واحك ما همزا العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن
مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم فعلا كان او حرفا فالاول
نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ باسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا النداء
وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مغتفر في الامر كالاية والدعاء كقوله الا يا اسلمى بل المراد بالنداء كون
الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم
الدني الاصل الشحيح النفس وانما اختص هذه الاسماء بالذكر لانها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة الرابعة ال بجميع
اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم
وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق في هجاء
رجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل والحكم بفتحتين الحكم يحكم
الخصمان في الامر والترضى بضم التاء وفتح اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع
كونه يشبه الوصف نحو مرضي حكومته قاله الناظم ومن واضحه ان الشاعر يتمكن من ان يقول المرضي فيقول وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية
فقد تدخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد
الى الاسم هو ان تنسب اليه ما او حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك
انا مؤمن واستفيد من تمثيل الناظم به انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا ولا بين ان يكون المسند
فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما بانهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلها اسما فعل الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها

بيان الفعل في رسمه وعلاماته

الابتداء **فصل** يجلي الفعل ويتضح من قسيميه الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلي أحدها تاء ضمير الفاعل
في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على أن من نحو
ما قام الا انا انها فاعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان أن ليس من الفاعل وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمتُ بضم التاء او مخاطبا نحو
تباركتَ بفتح التاء ولحسنتِ بكسر التاء. العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامتْ وقعدتْ ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت
امه بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة العزيز وقالتا اتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم
حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لستُ وليستْ وعسيتُ وعستْ
وبعلامة التاء الثانية فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد
بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته
ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول في حقه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم
وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء
ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هاتِ بكسر التاء وتعالَ بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى
ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو ليسجننّ
او خفيفة نحو لنسفعا وقد اجتمعا في ليسجننّ وليكونا بالتشديد في الاول والتخفيف في الثاني واما قوله وهو رؤبة اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا أقائلن
احضروا الشهودا فضرورة دخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
أتقولن وأريت اصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها جميل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم أقائل انت لاهلها احضروا الشهود لعقد نكاحها عليه بتكرر وقوع الريب
منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله أقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على
حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اقصر المسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي
المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى أقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما نطقت به السوابق واللواحق فلا
على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور وبناء على انه يسلك بالوصف
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يحسن
فيه شيء من العلامات السبع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر
ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز من استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور وعلى حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل
بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض آيات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كال التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن ينال
الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع
عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي
تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسيأتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه
العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال الفعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم
بكسر الميم لا ضمها مضارع شم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول
افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما

كما قاله

كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فظهر بانه على عدة الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصلية والزوايد وتعيين محالها ماعدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال و
الاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه
اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على الحرف الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة
من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب الان
او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لا توجع واف اسم لا تضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما
ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوايد والمجردة
اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة
اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوايد اما هاء السكت وحرف المد فان كان بهاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه
سبع عشرة وان كان بحرف مد فهو اما واو او ياء والف فالفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع
عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون و
السادسة افي بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول
تاء الفاعل كتباركت وعسيت وليس تقول تباركت يا الله وعسيت ان ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست و
عست وليست فنبه بذكر عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اومأ اليه سابقا بقوله وبهما تين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على
على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومأ اليه بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح
الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي
ان تبارك يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذلك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا
من تعبير الموضح بالتائين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما
لوصف كضارب امس او لفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم
الفعل من هذا الكتاب ولا يشكل عليه افعل في التعجب وماعدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى
التائين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث
الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته الدالة عليه بالوضع واحترز بالامر بالصيغة عن الامر باللام فانه يدل على الطلب باللام لا بالصيغة
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب ويقبل نون التاكيد وهذا معنى قول النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب او لم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا يوم عبد الدار
بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انتبه وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول النظم
والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول
صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هلم وتعال
هل يقبلان نون التاكيد فيه خلاف وعلامة الامر اولا فيها الف ما اختاره ولا فيها ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع والامر
علامة الامر التي لم يعقلها الناظم هذا باب شرح المعرب في شرح المبني المشتقين من الاعراب البناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الحان في كلام النظم
حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم ما هو ليس شيئا
ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا المتمكنة في
باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما اعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بمعان يعاقب
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم
الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمى خصيا والصحيح ان المبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا
اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه اي يقربه الشبه المذكور والاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع
هذا الشبه ثلاثة احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه

فهو فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه امر لفظا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب

المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء فعلت
اي كالتاء من فعلت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
شبيهة بنحو مُ الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور وفي الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من
الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا
يتبين اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال انما على الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر
اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان اصلهما قبل الحذف
ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان
من ضربه فتثنية ابا واخا بالقصر كما سيأتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر
الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحن
ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا بان لم يوضع له حرف اصلا فالاول
وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة في تأدية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في تأدية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية
اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعرب اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب
على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو واي الفريقين
احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد في
بعض المواضع لملازمتها بالافراد والمراد بملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب وكالتنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ
هنا معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة
في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و
لما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شروط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان
حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و
كنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر
فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه ان العامل قد يدخل
ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل [illegible]
الاول لكفاه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الا لفظة وقوله اصلا راجع لتنبيه عائدا على النيابة والافتقار اي بلا تأثر اصلا
والمتنع عن الاول للدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا بقوله بلا تأثر
لا يحصل له فائدة فانه تقدم ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لانه نائب عن الفعل عامل
في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فانه نائب عن الفعل متاصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو

وبناء

في نيابة اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل في الافتقار الفرق فليتأمل وكان يفتقر الاسم افتقارا وأما متأصلا إلى الجملة اسمية
أو فعلية فالأول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه وأوه من أسماء الأفعال فإنها أي فإن هيهات وصه وأوه نائبة عن بعد بضم
العين وأسكت وأتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل
مضارع وهو أتوجع ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت الخلاف
في ذلك في باب اسم الفعل فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن أتمنى ولعل نائبة عن أترجى ولا يدخل
عليهما عامل أصلا فضلا عن أن تتأثر به واحترز الناظم باشتراط عدم التأثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فإنه أي ضربا نائب عن اضرب
وهو مع هذا أي مع كونه نائبا عن فعل معرب في ذلك لأنه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما أنه إذا ناب عن أن والفعل يدخل عليه
العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع أعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل إن التمثيل
غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة كإذ وإذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في الزمان نادر
وكالذي والتي من الموصولات ألا ترى أنك تقول جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فإنها
أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها لإفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى الجملة لأنها إنما وضعت للنسبة مثل الأفعال إلى الأسماء
واحترز بذكر الأصالة المستفادة من قول الناظم أصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف للجملة حذفت
تنوينه إلى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف أبدا مفتقر إلى ذكر المضاف إليه في إفادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويزول
في بعضها ألا ترى أنك تقول صمت يوما إذا أخبرت عن الترك وسرت يوما إذا أخبرت عن الإيجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم إلى شيء آخر واحترز بذكر الجملة
من نحو سبحان من أسماء المصادر وعند من الظروف فإنهما مفتقران بالأصالة لكن افتقارهما إلى مفرد لا إلى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك
أعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح سبحان والناصب لعند جلست وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة
هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءته منه كقوله
سبحان من علقمة الفاخر وإنما منع من الصرف لأنه معرفة وفي آخره الألف والنون انتهى مختصرا وأما استعمال عند غير مضاف كقولهم كل عند لك عندك لا يأتيك
نصف عندك فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب وتحكى أصلها قاله
في المغني ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى الجملة فأجاب بقوله وإنما أعرب اللذان واللتان وأي
الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء بنصب أي لأن جملة أساء صلة تامة فسقط القول بأن أيا هنا مبنية على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها وهذا
سهو عن شرط المسألة لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله أعرب
بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذا
وما ثني وبما عارضه من لزوم الإضافة إلى مفرد راجع إلى أي والرابع الشبه الإهمالي وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول
كأسماء الأصوات والأعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وجعل
الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر فقال لأنها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان الزجر أو الاستدعاء
لمن يخاطب ويحمل حكاية الأصوات كغاق وقف على أسماء الأصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم وأما ما سلم من مشابهة الحرف فمعرب
وهو أي المعرب نوعان ما يظهر إعرابه كأرض تقول هذه أرض بالرفع ورأيت أرضا بالنصب ومررت بأرض بالخفض وما لا يظهر إعرابه كالفتى من المقصور
تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الألف ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات
في آخره سمى بضم أوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهو إحدى لغات في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم
سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها وإلى ذلك الإشارة بقوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما
بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك أي ما اسمك حكاه صاحب الإفصاح فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت
الألف مع الإضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلا إذ يحتمل كسرها ومنهم من استدل على ثبوت هذه اللغة بقول أبي خالد
القناني نسبة إلى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد والله أسماك سما مباركا آثرك الله به إيثاركا وهو ليس بنص في المقصور فقد قيل في ذلك قال والما
قوله والله أسماك سما مباركا آثرك الله به إيثاركا فلا دليل فيه لأنه أي سما منصوب منون فيحتمل أن الأصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب
وهو أسماك فظهر أي نصب على أنه مفعول ثان لأسماك لأنه بمعنى سماك وحذف مفعوله كما تقول في يد إذا دخل عليها ناصب رأيت يدا ومعنى آثرك
الله به إيثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإيثاره إياك بالفضل فأضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل **فصل** والفعل أيضا
ضربان ضرب مبني وهو الأصل في الأفعال إذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها إلى الإعراب وضرب معرب وهو بخلافه أي بخلاف المبني وهو
الفرع والمبني من الأفعال نوعان أحدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح الخفيفة ثلاثيا كان كضرب أو رباعيا كدحرج أو خماسيا

كالظلوث أو سدا اسبابا كاستخرج ولا تزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا والثقل الضم والكسر
وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل بضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اى العرب توالي اربع متحركات
وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكانت ضمة الباء من ضربوا
عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين
والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤه مما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبني للخطاب
نحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم
بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام
الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء
الفوقانية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل قولهم واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون
الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى تلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث
مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة
مبني على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لننبذن لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا
واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور
من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذفنا اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع
لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك
النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت
لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا ونحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين
كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف
ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة تقديرا واما غير المباشرة لفظا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله
قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان فحذفت الواو لدلالة
الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا
والضابط ان الفعل المضارع ان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او
تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب المقدر يرد في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما
لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة
احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي

هو تر

النون

كان مر

الاصطلاح

وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل
في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وعدم الحركة فلا يبنى على الحركة الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس و
كون الكلمة على حرف واحد ككاف هنا وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب في شبه حيث الحركة
ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف فلخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم فلذ
الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول
انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا في
الكلم الثلث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الآخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال
احدى العضلتين او كلتيهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة وعلى الفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجتمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف
والاسم لخفتهما لدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط الا
والضم في الحرف والاسم نحو مذ في لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء
الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه بضم الشفتين
الشفتين او لانه رفعهما ثانيا ويسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحى الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم
وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كمقدر الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى لا على **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر يجلبه العامل
المقتضي له في آخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات
الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف وسكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة
والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم
ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى المحوج الى الاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرها حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم
والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم
مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر مختص يعني في اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم
مختص يعني في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم
قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او عالم كاصطبلات
جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يتوهم في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله
اثراه وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا و
الكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم
بتسكين وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي
الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون
واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب فهي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب منفردة الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن
بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة
فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم
لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف فيهم ويغير المهزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل الهاذ ولانه مختص بلازمه الاعراب بالحروف وجعل
فوقين ذو في الذكر لشاركه في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لان ذو لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب
والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط
لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ
مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور
باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ
لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز

الاربعة

جمع

في اعراب الاسماء الستة

ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذفت بعين التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد وقطعي
قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم
سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات
المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال
المحل بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ان وما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل
ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا
يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا
على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار و
استغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا للياء لكونه ذكرها مكبرة ولم يذكرها
افرادها ما لا نه للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهر من غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل
ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون وايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا
ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيده ابن الصايغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الميم الفم
اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو صبيح ظمان ونحا الجر فيه خلافا للفارسي ويرده
قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى
ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فنقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك
ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى
بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة
مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا اكناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح
الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي افصح
من ان يقول بهني ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات بضعف في ذي الاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك
ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه
الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع نطفته حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن به لظهور مجيء الولد على
مشابهة ابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين
ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقول هذا ابوك واباك وابيك فمن قال ابوك
او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم نقصهن اولى من نقص هن وهو المراد بقول الناظم وقصرها
من نقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الضمير العاقلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة
عن لامهن في الاحوال الثلثة معربين بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ هو موضع القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة
مقدرة على الالف ولا يجر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلون

اخوة

اخونتر هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق بي حتى اقامه على فم الغار ثم دفع في الغار فقال اضرب يا اباخرشة فقال بعضهم ابا خرش لبطل فقال له ابو خرش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية بن ابي سفيان الى مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نائبا عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما انفصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب وفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص **الباب** الثاني من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او للثلث او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وفي كل التسوية اسم للسبتين ودخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنونه بهم وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف الياء في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سوا لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتها الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر والاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية السبع **الباب** الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجاءين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات واتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب الجمع عامرا ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرها وكسرة ما قبلها

ومن اعراب المثنى وكلا وكلتا بالحروف

وشذ اثناهما والمراتان كلتاهما

ومن اعراب الجمع كما يليه

الباء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ولبعد اللفظ فيضعف كل واحد منهما باء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء

في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو

علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيه علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى

وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا

يجمع هذا الجمع علم المونث نحو زينب ولا صفة المونث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس

ولو كان نحو زيد علما لمونث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا

الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة

ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا

يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل

يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون

وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف الثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما فيقال

غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة يصح جمعها بالالف

والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء

ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل

نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا

يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر

والمونث وسكران مونثه سكرى واحمر مونثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات

فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع لعرب بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله

وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو عالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو

بمعنى اصحاب الجمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم و

والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا

في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء

فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا

موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا

فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع

ابن وقياسه في جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف التصحيح تشبيها لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة

وحكى يونس فتحها وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود محرقة كانها احترقت بالنار واصلها احرة كما يفهم

من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لان بنون جمع باعتبار اصله وهو ابن واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع

السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض تسكينها وجمع هذا الجمع لانه ربما يؤتى في مقام

الاستعظام كقوله وجدنا الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبرا الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها

اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت

لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضو من العضه وهو الكذب والبهتان

وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق

فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة

وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى

غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبي وقيل ثبو من ثبيت اي جمعت فلامها

على الاول ياء وعلى الثاني واو واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا

رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بها وحاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلثة

انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان

معا

هذا الجمع

مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة
وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين فعضين
مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا
وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف
ولا في نحو عدة وزنة وغيرها لان المحذوف منها الفاء لا اللام واصلها وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولد وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون
وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمو بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره
ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي فحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا
الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن من لامهن
المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامهم هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت
لامهما وعوض منهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث يجمعها الابدال في الوقف هاء ولا تكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء و
تكتب مربوطة وذهب بعضهم الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الرضي عنه في باب النسب
وسلموا دعوى ان الصيغة كلها للتانيث وسيبويه قال ان التاء فيهما للالحاق بجذع ونقل الحاقا الثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة
الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد هذا التاء للمؤنث الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي
اللام معوضا عنهما هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة
شوهة بسكون الواو كصفحة فلما التقت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاه فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث واصل
شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء
تصغيرها على شويهة وشفيهة وتكسيرها على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في تكسير
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبين جمع ظبة فانهم كسروها على
ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف او السهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة و
النوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون جمع وابل وهو
المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع
اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع
المستوفي الشروط وما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون
وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الفزاري عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة
والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بالحروف اجراء لها على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع الملحق
ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون
حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للناظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المقترن
بقرينة التشبيه فصله عن التشبيه يجعل الحاق التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى في لزوم الياء و
الاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا باسمون بضم النون لكن

هارون م

غير منونة او يجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين والموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا
زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان
يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ورد على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري
والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا
ذكره الشيخ او زعم ان ذلك صحيح من كلام العرب فنظير هذه من لزوم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل
في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم
موضع والذي في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فمثله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدلا الفتح قاله الموضح
في الحواشي والهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء الظرفية والمعنى هذه النصرانية خرفة

وقد اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخزفة بكسر الخاء المعجمة ما يخزن من الثمر اي يجتنى و
بعضهم اي العرب يجري بسنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على
لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احد اولاد علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين بالياء
والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم
تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربونه اعراب المعتل اللام بالحركات على النون
مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا
حال من مفعول شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب
الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قول الناظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويتخرج عليها قوله رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كسا كين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة
وقيل ضاربي القباب في رواية يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه فالنون في
ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي
بياء النسبة في الجميع ثم حذفت احدى الياءين واسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة
الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم
والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في
قنبان وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه
بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليها في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل
التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تألفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام
الذال المشددة جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف
قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط
لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة
ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء بل يكون بعدها وبعد
الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور وابن
وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي
خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح
يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على
شاهد استند اليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء تخفيفا لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله
وهو جرير لا يصح خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر
وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به
الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه ولاختلاف
راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب
بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب** الرابع من ابواب النيابة الجمع بالف
وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او
بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق
بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسط

والثانى قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل المصنف عن قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالالف والتاء المزيدتين ليعم جمع المؤنث و
جمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان فى جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما فى جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة
الاصل وانما تخالف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه لم يبق آخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات
منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى وصححه الزمخشرى وابو عمرو بن الحاجب وصوبه المصنف فى المغنى ووجهه
بان حد المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا
لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال فى اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم
ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذى كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت
فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم
المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا
نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بالخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه
فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه
ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطرد لغة
وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه فى الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائى ورأيت بناتك بفتح
التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب
هذا النوع تشبيها لهذه التاء بالتاء التى تبدل فى الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه ولجبر
الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابى على فى زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله فقلبت الفا فصارت لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام فى الجمع كسنوات او سنيات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا فانحو
اصلحت سنوات وسنيات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع
ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتأنيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رأيت قضاة وجهزت غزاة والمطرد
من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير
عاقل كجبال راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده فى المعنى ذات
بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل
فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة فى نونها واصل كنّ كونّ بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثانى ما سمى به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رأيت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى
عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهى لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله فى الصحاح وزاد فى القاموس وقد تفتح
وفيه وفى تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعى بالفتح وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع فى لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمدانى فى اشتقاق
البلدان واذرعات هى قرية من قرى الشام وقال الجوهرى موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على
ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان
عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة
للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل فى المسألة
ثلثة اوجه وروى بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندى فى محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى فالرواية بجر
اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى من اذرعات واما بالشام واهلها بيثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم والمصنف باسم الذى نزل بها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة نهى اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وانما
قولنا الحق بالاصل يشبه كما هو عند الرمل لمناقضين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا كذا اولات

بالفتحة امر

على الحال

والثاني انما قد جحل كما ذكرنا فيه ذا البيت قبل **الباب الخامس** من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من
علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وستأتي شرح ذلك في باب ... والذي يخصه هنا انه
يجر في الاسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة
جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت باحسن
منها ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدأ بذا من اول في رواية من جره بالكسرة بلا تنوين على
نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو وهن الشامتات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه
وهو جمع حائمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقوله
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه
قد قصد الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون
القاف اراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله يحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلته ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعد منصرفا ام لا اقوال ثالثها انها ان كانت العلتان
باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب السادس** من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين
نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون و
بالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما مر فيفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في
يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا الجزم عليه كما فعلوا
ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة
ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى الجواب بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير
الجماعة هي واو وصفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا
معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في [illegible]
يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يعفون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى
ووزنه يعفوا واصله يعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمة **الباب السابع** من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة اما الف
كيخشى او ياء كيرمي ... او واو كيدعو فان جزمه بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى
على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب ويعلل ذلك بان الاعراب
في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عنده لا به وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين
ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية حذفت للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية
بناء على لغة من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نمى

الحديث

الحديث يقال بالتخفيف اذا ابلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الشابة بدل اللبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لغرابته ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فقال في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في يأمركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فانه منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اجرى فيه الوصل مجرى الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع بالاجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا ومسببا لما بعده ولهذا دخلت الباء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة **تنبيه** ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرأ او مكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة فحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاءني مسلميّ والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون نحو لتبلونّ لتبلوانّ لتبلينّ وتقدر الحركات الثلث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع عن المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلثة والمقدر مختلف فهو في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة في الاحوال الثلثة مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتقٍ وقاضٍ والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما في اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الفتحة والضمة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بتقديرهما فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير لتوافق اللفظ الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه

اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتل العرف فالالف
انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما
كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي لن يغزو والجزم في العربية اسم يجعل مرتجا اخره والالف
قبلها ضمة

هذا باب النكرة والمعرفة

وهما في الاصل اسما مصدر لنكره وعرفه فعلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود
او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة
لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو
وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع
شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس
امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول هذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل
وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس
والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومَن بفتح
الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة
ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب ولم تثبت ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معنى الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل
لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان
واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذا اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما
في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذا اين وكيف فانهما واقعان موقع
قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه
حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف
في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها كذلك ونحو احد وديار
وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي او ساكن او نحو ذلك قال الشاطبي
وانكر النكرات شيء موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في رتبته والضرب الثاني
معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب في العباس وصلها
ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعد ام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها
غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها للمح الاصل بها
وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم جنس للدم بالدال المهملة وتخفيف
الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون الى مشعرة
باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاصر وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف
تقديرا او لمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يمكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام
المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بال لا
كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه
الخمسة مثلا كابني وغلامي والسابع المزيد على قول كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل
المعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم
عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في رتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول
وذو الاداة يعني انهما في رتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل
المضاف الى الضمير في رتبة الضمير والصحيح وانسب لسيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى

النظم

ان المضاف

في الضمير

ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا ففيه ثلثة اقوال **فصل** في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على
البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اى معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح
والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني صرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح اسم
لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين واصالتها عند الكوفيين او المخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين واصالتها
عند بعض الكوفيين او الغائب كهو باصالتهما عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذى غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير
والمخاطب تارة والغائب اخرى وهو ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد بغيره المخاطب
كقوموا للمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف
اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالمقدر في
في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر عنهما ولكن اصطلحوا على العبارة عنهما بلفظ الضمير المنفصل لتعليمها للمبتدئين ولبسهما
اياها على الصيغة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابنى وكاف اكرمك وهاء سليه وياءه وهذا معنى قول النظم
وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابنى اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب في محاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابنى للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه
للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدئ بشئ منها ولا يقع بعد
الا واما قوله وما نبالى اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وبقى الكاف واوقع المتصل موقع
المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كنت من
الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالى وهو مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء
مقدمة على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد مكان
الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت على فما لى عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامله
وهو اى المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هيهنا
البارز الى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هيهنا ناظر الى مواضعه من الاعراب وهناك ناظر
الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبنية
على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو
خمسة احدها التاء مضمومة كانت ومفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين والاثنتين كقاما وقامتا وثالثها
الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش
والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر ويقع في الامر كقومى والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع
القسم الثاني من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربى اكرمنى فالياء من ربى في محل جر باضافة رب
اليها وفي اكرمنى في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك
في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة
وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب القسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال
الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا مناديا فربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا
في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على النظم
في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلثة لانك تقول في الياء في الرفع قومى وفي النصب
اكرمنى وفي الجر غلامى وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة
لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة
مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر
غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الاتحاد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم
وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه
الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة
او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل الخلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر

ومنعه المبرد ثم

ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقصود بقول الناظم ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل
اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر
الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجمع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقمن او المرفوع
بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو
قولك القوم قاموا ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله
السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني
نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع
بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل
عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه
الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب
او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة
نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة
نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا
برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه
الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى
الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد و
جاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى وصف على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير المستتر
الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا
فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار في نحو قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال
قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلفه الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد
من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب آخر اسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله
فتركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام ابوه وزيد قام هو تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك لان يقطع
النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قولهم ان يحمل هو ان يكون فاعلا
وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى
الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن
الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى
ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وشبهها وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره
وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتكلم فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي
انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه**
المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه
ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي
في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي بجملتهما ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم
الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب
لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونها مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد و
تثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير
وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل و
في بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه

تقومون

او ضريب

واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب بايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى
التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردفت الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين
وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق لتتميز الضمير المتصل من المنفصل والثاني ما ذهب اليه
الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا
اسم ظاهر لا ضمير وان اللواحق لها ضمائر اضيفت ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة
مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا فجملة الضمائر
البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة
اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمس للمخاطب واحد للمذكر
وواحد للمؤنث وواحد لمثنيهما وواحد لجمع المذكر و واحد لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت

وواحد لجمع المذكر

قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما
اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها
غلامهما غلامهم غلامهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم يخرج شيء منها عن مرتبة ثابتة فهذه الستون متفق

اكرمهما

عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وتقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما
يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم

فصل

القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا
انه متى تاتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فتقول قمت بضم التاء واكرمتك لا قمت انا
فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تاتى ان يجيء المتصل
فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو
الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فمعنى
البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما اصحب قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ابا العوا في الثناء عليهم حتى يزيد قومي حبا الي فيدل على انه وجد
في اصل صنعته لم لا يزيدهم حبا فاخرهم الآن وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون
فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونهم فحذف النون تخفيفا وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضمير
لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون اولا ومسمى هم المصاحبون ثانيا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء
القوم قومه حبا اليه لما يسمعون من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في
قول الفرزدق متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات
اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت
بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس ضمنتهم ولكن فصل للضرورة و
الدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه واذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف
الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربيك الامير قلنا ويجوز منعوا
اياكم فلما كان جوابهم فيه جوابنا او ان يقع بعد حرف على عمره هي لهم مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو
او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله
حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع مبتدا او الصاحبة كقوله فانك لا انفك احد وعصبة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع
نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا
لاياك فمري فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل مضمر قبله ضمير مرفوع ان انخدعت رتبته نحو ظننتني
اياي وحسبتها او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه
قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او

المدافع لا من

ما ثلي في الحراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع صح فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن
احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا
وليست ما موصولة وانا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه
لا يريد الحصر بانما ويخالف في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله وبمهملة آخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي

بحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به
والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالمرء في محمية العروس ويستثنى من هذه القاعدة
المذكورة وهي انه اذا تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل
او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمي كذاك خلتنيه احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال
عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير
الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال مراعاة لتوالي اتصال الضميرين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا
غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص في عبد سلنيه او ملكتنيه
والكاف من قولك لعبد نبه سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف
محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن
الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات
لغيره وقيل معنوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك
الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى بعد بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من
الموليك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ماموما فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقي الله
اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول
بفعل محذوف يفسره وحسبتك او مبتدأ وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي
جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادفين على الاحن
والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا
اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت
المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وآله لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله
بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير الاول
السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب
الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه
اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب وفي اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا
فشاذ ومع الاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اراني الباطل القوم اي شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت
الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد
للسيد ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لانه شرط جواز الاتصال تقديم
الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا او تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح
الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ
مقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال فعل امر لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما
ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم
والمخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال [illegible] ولا علمتكماك وعم الاختلاف
في ضميري الغيبة الحصر بتعدد مدلوليهما نحو جاريتي اعطيتهماه او اعطيتهوهما واحترز باختلاف لفظي الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من

جمع احنة بكسر الهمزة و سكون الحاء المهملة

مبتدأ وآخر

مبتدأ مؤخر

الفصل

الفصل نحو ما الزيد بالعطية اياه **فصل** في مقصود في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فتنصب بواحد
من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية له
على اربعة احوال وجوب وجواز بشذوذ ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من
نظيرما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في
المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زايدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال يمل الندامى ما عداني فانني بكل
الذي يهوى صديقي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب وهو على النيابة عن الفاعل بيمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغري خبران والمعنى
الي صدو الله وما احسنني ان انقيتني الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني
والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغنا ان انسانا يهدده عليه رجل اليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى
الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغايب وهو شاذ
لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي
لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني
هو قول البصري وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية
من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو روبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعديد بكالعدد يقال هم عديد الثرى او عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل
الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا
هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند
سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب وتوالي الامثال في نحو تبلون
ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسرى وتبيتي تدلكي فلان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو ويامركم فحذف النون ليؤمن تفضيل
الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتأخرين
واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها
اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما
وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم
وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها
واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه
فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية
وقال الفراء يجوز اختيار ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع
لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عدي الطائي وقيل حاطب بن يعفر اخو الاسود
الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته عن انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال
او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزالا ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة
مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد
لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغييره معنى الابتداء
وعدم تعليق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان تعادل الوجهان على السوية فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف فكراهة اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا استديمها
فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى

اى اعاتب على الباب واى مستند بهما على ذلك العتب كقول امرء القيس كانى لم اركب جوادا للذة ويجوز كاننى وكقوله ولكنى اريكم يوما وكقول الشاعر لكنني
من جنيها العيد وان خفضتهما حرف جر فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل فى البناء الاول الضرورة
فلا تحذفهما والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا منى وعنى بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى بتخفيف
نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة
وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما اى غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لى وبى مما هو على حرف واحد وفى بنت وبعد الياء مما هو على حرفين وعلى مما
هو على ثلاثة احرف وخلاى وعداى وحاشاى بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون فى لى وبى لانهما مبنيان على الكسر واما فى فلانه وان كان مبنيا على
السكون فان سكونه الاصلى لا يزول عند اتصالها بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء واما خلاى وعداى وحشاى فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى
هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان قد بعت اقصا لا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحد وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا تحظ
لها فى ذلك بل يفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر فى فتية جعلوا الصليب الههم حاشاى
انى مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر ويقال لمن بها مجنون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضتهما مضافا فان كان
المضاف لدن او قط او قد وهما فى اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر فى من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند
وقد وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند المحققين ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه
لما سيجيء وغلط ابن الناظم فى شرح النظم فجعل الحذف فى قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما اى الحذف والاثبات فى لدن وقد قرئ
وقد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابى بكر
عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وابو بكر وعرى فى حديث النار بالاضافة فتقول قطنى بنون الوقاية وقطى قطى بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على
السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدنى من نصر الخبيبين قدى باثبات نون الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى وللثان يقول لا شاهد فيه على
تركها النون ويكون اصل الثانى قد باسكان الدال ثم الحق ياء الاضافة لا ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قال الموضح فى شرح
الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير
واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابى خبيب فقيل لهما الخبيبان وعبد الله وولده خبيب الذى كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفى لدنى لدنى قل وفى قدنى وقطنى الحذف ايضا قد يفى وعلم منه ان قد
وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمى فعلين بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا او قط
ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اى غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابى واخى لعدم السكون اصلا **هذا باب
العلم** بفتح العين واللام وهو نوعان جنسى وسيأتى فى اخر الباب وشخصى وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او
الغلبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكمن وعمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما
من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض للمسمى وهو الانفراد فى الوجود الخارجى وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها
لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد لما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا
فارقته فارقه التعيين ونحو الذى انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم
والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى ونحو
هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص معين بقرب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة
وباعتبار اصل الحقيقة لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقى من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد
والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين **فصل**
العلم الشخصى مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكر كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب
بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنث نحو خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى اخت طرفة بن العبد لامه
قال ابو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بنى سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثانى ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع كقرن بفتح القاف
والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرنى ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد
سها وفى البلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو فرس كلاحق
علم فرس كان لمعوية بن ابى سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلاهما كانا للنبى صلى الله عليه وآله والابل اسم جمع كشذقم بشين وذال معجمتين علم
فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى
المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرارا وكحلا اصطرعتا فماتتا جميعا فماتت كل واحدة منهما

بالحرف

بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل متسويين والقنة اسم جمع كقبيلة علم لفرس لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب فى ذكر فى النظم سبعة اعلام
وثلاثة منها علم الكلب فقال الجعفر وحرنفا وقرن وعلن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفى ذلك موازاة لقوله ثم ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم
فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير
ان يتقدمه تروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبى والمرتجل فى كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى
قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بنى اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س
فى غير هذا الوضع والثانى ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثانى هو الكثير انتهى
ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ود فاصل همزته
الواو فاستعملت هذه المادة فى الود والودود وغيرهما وسعاد علما لامرأة لم تستعمل هذه البنية فى النكرات واستعمل مادة س ع د فى السعد و
الساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسى وشاذ فالقياسى ما له نظير فى ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران
وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب
فى الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اى مصدر كزيد فانه فى الاصل
مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اى ذات كاسد فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان
المفترس وثور بالمثلثة فانه فى الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث
يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد ومحمد فانه
فى الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثى المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم
لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح او امر كاصمت لبرية قال الرضى به وكسر الميم منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها
عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل واما ان يكون من جملة
وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اى ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قول الشاعر نبئت اخوالى بنى يزيد بضم الدال
او اسمية كزيد منطلق ولم يتحقق التسمية بالجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال فى شرح التسهيل ولكنهم اى النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة
الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم
فى قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل فى الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها
مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود **فصل** وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند
وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادى وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع
مبنى وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب قال [illegible] وحكاية الفعل المسند
الى الضمير المستتر نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافى مرفوعة فلولا ان فى يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية و
الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع
على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث وفادين
اى صايحين وفى الحديث ان الجفاء والقسوة فى الفدادين يعنى الحراث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق
بذلك المحذوف ولا يتعلق بظلما لانه صلة المصدر لا يتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول
فعلا والجارى على الالسنة بنى يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه ينسب الثياب التزيدية
انتهى وقيل لا يتعين ذلك فى البيت الا ان يزيد وتزيد بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية
واما مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء
الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب عما قبل تاء التانيث اليها
لملابستها كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما
ان يفتح اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعديكرب لرجل وقاليقلا لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى
ومسعى وحكم الجزء الثانى منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثانى كلمة ويه فيبنى
على الكسر فى الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمى ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لو قيل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا وان امركب اضافى وهو الغالب فى الاعلام المركبة

لان الاكثر فيها التركيب وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله فان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة

لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مثلها المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة

ما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالنسبة

للمعنوي بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام

ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر

باب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة

انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من

الناس فالرفع كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء

بالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا رأس

الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقبوه وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف و

الاذناب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى

والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات

مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم والاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من

اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره ولان اللقب يشبه النعت في افادته بالمدح او الذم والنعت لا

يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يتقدم اللقب على الاسم كقوله وهو

اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم

وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو ومقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل

منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره

ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه

وقيل لانه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم

الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما قال اعرابي لخليفة عمر

بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد البيت

ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف

في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ

وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد

بن معاذ اصيب يوم الخندق في اكحله فنزل قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز العرش لموت سعد بن معاذ

فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي

ان اللقب يجب تأخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالقول

بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة

وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب فهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم

اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى

فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة

والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء

المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف

بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين

برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى

الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا

وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والآخر مفردا فحكمها

ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع

مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث فقط او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك
ابن خروف وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو
الاضافة ووجوب الاضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة
ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الآخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما
السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والالف والعينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة
المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين
وجواز الاتباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود ذكره اول الباب اسم يعين
مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من الجراءة وهي الشدة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم
جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال
في الاسد هذا للتعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب انه ليس الا
الوضع على ارادة الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء الا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
فانما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال
الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين
على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتأنيث اللفظي
في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن آوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلنا اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما
وحده فالدماء مبني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين يعني انتا
وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل
كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية ولهذا لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل
على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو
نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا
وهو عم **فصل** ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تؤلف كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي
صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام
عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
المحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول ليس مستضعفة خفية لا هيئة بينة وقيل هيان بن
بيان اسمان لولدين لآدم عليه السلام ويقال ابن لا يعرف صلقع بن قلقع وضل بن ضل وابو المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة للفرس وابو الدغفاء
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدود للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولدها فقعا اي شيئا لا
له ولا ذنب في المعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفاء
لنفرتهم عنه لحمقه منزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان تسبيح
بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأة الله من السوء قاله الزجاج اذ ورد جعله علما الملازمة للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف

كنيته

والمدعو

وسكون

وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية وفيار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت اعاما وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

هذا باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اثبات التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالالف الساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بها مضمومة قال هذائه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والف اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسرهما وذه وته بسكون الهاء فيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها الاولى الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاء بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة وتا بالالف وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقوله الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حالكونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه لغير العقلاء كقول جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضافا بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى

فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا الحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويجمعهما قوله تعالى ذلك بوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلك خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبكاف البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشابة وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له رتبتان قريب وبعيد لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح التسهيل الى ان المشار اليه اما قريب او متوسط او بعيد فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناة ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك

ثم عشر تحصلت من ضرب

بعد همزة مضمومة

بتشديدها

باب اسماء الاشارة

بتشديدها للبعيد وللجمع اولاء بمد وقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب تيك للمتوسط وتلك للبعيد

وللمثناه تان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد وللجمع اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يجيء نفي اللام الاشارة

بالتثنية المرتبة وبالتثنية المعنى فالاول بمنزلة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني بمنزلة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين

ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يتوسطا للاثنين او للجماعة عما للواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن هاء التنبيه او بهاهنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ

بهناك مجردة عن هاء التنبيه او بهاهناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد

النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء اردأ

قال الشيخ وانشد الذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة

الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر تاؤها او ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على

الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى ما

شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتعدية علية مفعولا مطلقا على الصواب

واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار

اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا **هذا باب الموصول**

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول

مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها

مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف وبجموده حكم الاسم فيهما

فالرفي المعنى وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان

او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية

وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات

عن يونس وابن جني منه ذلك الذي يبشر الله قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي في هبل البجلي بالبيت من يمنع المروءة بمنعة

بذوي وجال مر ما صنعوا ولبث رزق رجال مثل نائلهم قوت بقوت وتسع كالذي وسعوا وعلى القول بهذا فالذي من الاسماء في اسميته

وصيغ الموضح باباه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما

نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي كيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم او يعمر الف سنة

اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي

خاضوه فحذف الموصوف والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله

ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول

الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في

معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذي للمفرد المذكر العاقل بكسر اللام وهو من يقوم بالعلم

وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا

يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن

قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة

فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف

واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا

ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما

بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات

الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما ثبتت

في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا

بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي وفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى

فهم فرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحة التى كان قبل التصغير وزادوا الفا فى الاخر فى الالفاظ عوضا عن ضمة التصغير التى تكون فى اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية اللذ بكسر الياء والتى كل عن تثنية الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الاخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من المحذوف عنهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا او توكيدا للفرق بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما وفى حالتى الجر والنصب خلافا للبصريين فى زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع لانه قرئ فى السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين كما قرئ فى حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فيجوز احدهما ومنع الاخر تحكم وبلحارث بن كعب وبعض بنى ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة التغلبى وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد فى العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عمه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتداء وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر تميم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف فى نون ذان وتان للالباس بالمفرد وعدم الطول وتلخص فى نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفى نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ويجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اى لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قال الموضح فى شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بنى عمى الالى يخذلوننى على حدثان الدهر اذ يتقلب فقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوم صقالها وجمع هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله تهيجنى للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا فى الاحوال الثلثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهو لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتداء والذون خبره والنخيل بضم النون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الحح السحاب دام مطره ويجمع المؤنث اللاتى واللائى باثبات الياء فيهما وقد تحذف يا آهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذى الانثى التى واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذى الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التى قد جمعا وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اى حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بنى سليم فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذا عدل الموضح وقال اى الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح ولم يتعارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واى بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طى شهر ومثل ماذا اى كما ولكل منها كلام يخصه فاما من فانها تكون فى اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وقد تكون لغيره اى لغير العالم على سبيل التطفل فى ثلاث مسائل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اى منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع فى القلة على اعصر وفى الكثرة على عصور والخالى نعته فدعاء الاصنام فى قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا فى قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل فى قوله ايها الطلل البالى سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى

وعلى السرب بالطلل لما كان المناديني ولا يدعي وينادى الا العاقل المسئلة الثانية من وقوع من على غير العاقل ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الواقعة
نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه
يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وعليها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب
بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او الثالث ولذلك عادلته بحرف في الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به
اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا
بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تاكل منسأته
ويحتمل عندي ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد
ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في نتيجة الشذور ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله
على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل
نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح
في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح الباء الموحدة والحاء المهملة لا ادري ابشر هو ام لا مدد انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن
يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى سيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان
ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيها بعدها لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم
الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في
الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع فقال له اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان
ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ابهم كان وانما اشترط كون العامل فيها متقدما
مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فتقبل مطلقا سواء اضيفت
ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ الاصل بناؤها بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون
ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره
وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما روي في الاية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون
ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان المصدقين
والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة

والشجر

مساويا كالمثال الثالث

عليها حرف تعريف على الصحيح في المغني وكيف ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه ويرده انها لا
تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف
ورد بان لحذف الموصوف مظان لا تحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني ووجهه ان
العوامل تخطاها في نحو جاء الضارب كما تخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فلتكن مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة
على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل ويعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وبانه يدل
على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا اشتراط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزام فذهب الى
ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طي قد شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب
بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر فانه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها
وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة
وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طي فيقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع
المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك المحكي
على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي
واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن ورد قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان
التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك
كلهم حكى عن بعض طي ذات المفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي
ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا
اعرابيا من طي يسأل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذفت
الالف فسكنت الهاء والفضل متعلق بمحذوف اي اسألكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله والله فضل بعضكم
على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق
المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصلها نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا فجمع في القلة على انوق قدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على اينقات والموارق جمع مارقة من مرق السهم
شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات
حكى الاول ابن جني في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فيقول جاءتني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت
ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين ويقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين
جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو
من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان تكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر
حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب
على المفعولية بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسائل عن شيء عماذا تسأل والتقدير
عن اي شيء تسأل فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها
جار حذفت الفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف
وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند
الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء
وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل
مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلامه
انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين كما في المغني وهو ظاهر قول الناظم ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان تسبق
استفهام بما باتفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما يجانس ذا في المائية من الابهام
بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلام الثعلبيين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام

كما في الابهام فالخصوصية لا لحاق من ودونها واما الثاني فلان ما اختصت بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل
والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري * الا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى ام ضلال وباطل * انشده
سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله النذر وقد
يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذي يطلب في حياته ولم يجتهد في الدنيا انذر اوجبه على نفسه فهو يسعى
في وفائه ام هو ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني * الا ان قلبي لدى الظاعنينا
حزين فمن ذا يعزي الحزينا * انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا
يشترط في موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري * عدس ما لعباد عليك امارة * امنت وهذا تحملين طليق * وتقرير
الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي الذي تحملينه طليق وعند
معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال
من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فضيق انامله ثم اطال حبسه فكلموا فيه معوية فامر باخراجه
فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين
بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك و
عندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله * لعمري لانت البيت اكرم اهله * واقعد في افيائه بالاصائل
كانه قال انت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله * يا دار مية بالعلياء فالسند * فبالعلياء صلة للدار مية ومنها النكرة الواقعة
بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصة كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لابهام معناها الا بصلة متأخرة عنها لزوما لان الصلة
من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه الا نادرا واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة
على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لائق
مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد
لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من
يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء
امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح * وقد يخلف الضمير
الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع ونحو سعاد الذي اضناك حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها
ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي
قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك
عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة
نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا
يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية
وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب
خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب
من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا
استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم انما جيء
بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك
واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم
وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلاثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان
والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة

بخلاف المنفصل بين نحو جاء الذي هو كانا والذي أنا لابث فلا يلزم معناهما الآن بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو أن تقول جاء الذي سكن هنا أو الذي مرتاب وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وجملة أو شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك
عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا ونحو لم صبي فنجى أو دلوج وبذلك أشبهت الجملة
وتختص الصفة الصريحة بالألف واللام وإلى ذلك أشار بقول النظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب وأفعل أفعالا وحسن على قول ابن مالك ونصه
وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني أن ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كالأبطح مذكر بطحاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب عليه الأرض المتسعة
والأجرع مذكر جرعاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب فإنه
في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي و
الدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا يوصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما أنت بالحكم
الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل فأدخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك
عند ابن مالك بالضرورة بل أشار إلى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الأفعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا
والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولا يجد
عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا فلم يتواردا
والحكم بفتحتين الحاكم بين الخصمين للفصل بينهما والأصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو
قصد الإبهام ولم تكن صلة ال فالأول كقوله نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا أي نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي
بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد
المرفوع بشرطين إذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول أو كانا قائمين لأنه غير مبتدأ
فإنه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو
هو في الدار لأن الخبر غير مفرد لأنه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فإذا حذف المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يبق دليل على حذفه
إذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة أو شبهها وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فإنه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها
فأي نحو أيهم أشد فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد وغير أي نحو وهو الذي في السماء
إله فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو إله وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود أي هو إله
في السماء أي معبود فيها ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة وإله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الأرض إله معطوفا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع قاله في المغني
ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير أي عند البصريين إلا إن طالت الصلة إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي
في السماء إله أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فإنهم جوزوا في زيد إذا رفع أن تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس ولم يرد شاذا وذلك
لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أنه لا يصرح بعدها بالجملة فإن قلت لا سيما زيد زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت
كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في
المغني وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي إن يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن أبي
إسحاق تماما على الذي أحسن بالرفع وشذ قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي
هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من قولهم عنيت بحاجتك
أعني بضم أوله ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يميل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من
الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلا فقال وإن لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب إذا كان متصلا منصوبا
بفعل أو وصف غير صلة الألف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا
لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر نحو قوله تعالى فيعلم سركم وجهركم فيشترط جواز

والمنصوب

حذف

حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قال ابن عصفور وغيره قال
الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه لو كان العائد احدهما لا بعينه لا يبقى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه
زيد على الاصح او وصفا نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره
والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في
اللبس بالمتصل ويفوت الغرض المقصود من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا في قوله وما ندري ام ينقمون والا
ونقنا م اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان و
كان المشددتين لا يحذف الا شذوذا والى شيئين احدهما ما لا يغني عن الجملة وهو ان والثاني ما يغير بها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة
الالف واللام واسميتها الحقيقية والضمير اذا كان مذكورا ابدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها نصا
وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف فلا يرد ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان
عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاء الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما ومحمود
خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بناء مثناة فوقية وحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمودا عاقبة ولو قدر له صفو خال من
الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا
يكاد يسمع من العرب قال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب
بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف اليه والعائد وصفا ناصبا
للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف
العائد على ما موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك او مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا
انتهى ولكن هنا حاول شرح قول الناظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعائد غير
بوصف او جاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز
حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل
ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا وانتفيا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير
عبارة عن الموصول والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك
معنى قول الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف
مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب
بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن
والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا لان اسم
الموصوف بالموصول بمقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم
المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حل الذي فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قال
وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف
في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به
انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي استفهامية مبتدأ وذو
خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول
الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول يعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يحذف
فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا
لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب
بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فحذف الجار اولا ثم الضمير ثانيا من نصب لا عن جر وذهب يونس وابن
الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي فلا حذف وشذ قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على
من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين العسل بشمعه وهو مبتدأ بدا الواو للمعية على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره
وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

تماله قريب الموضح في بحثه هذا الكتاب موهم لان العائد منصوب ليس عائدا على ال وهذا المثال حتى يدل على اسميتها

ما وموه

حلت في الذي مع

لفتح

صحب المقلد به وهو علم على من صحبه الله عليه المعنى وان لسانى مثل العسل الشهد يشتفى به اناس وانه مثل الحنظل في المرورة على من سلطه الله عليه
فحذف حاتم الطائى العائد المجرور بفى مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسداه وحذف المهلب العائد المجرور بعلى
مع اختلاف المتعلق في البيت الثانى وهو قوله وان لسانى شهدة اه والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا
نحو مررت بالذى ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذى مررت به في داره او كان
حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف
لانه مشروط باتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم

هذا باب المعرف بالاداة

قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة هى او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثانى ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول قطع الهمزة وانهم يقولون الحمر بنقل حركة همزة الحمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثانى سقوطها في الدرج واما فتحها فلما ثقلها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو ا الله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الى فلما كثرت صحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر يتخلله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وحجة الرابع انها لما جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروى لان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في المظهر فقط وربما وقع في اسماء قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد بالحديث المروى قوله صلى الله عليه واله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قوله ينقل ال حرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهى لبيان الحقيقة والماهية من حيث هى هى نحو وجعلنا من الماء اى من حقيقة الماء الماء المعروف وقيل المنى كل شئ حى والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغنى وان خلفها كل حقيقة فهى لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهى لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفراء وقال ابن هانى وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال المعهود اما ذكرى بكسر الذال المعجمة وهي التى يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان الرسول الثانى هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز منه والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردى في تفسير سورة البقرة او علمى وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضورى ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضورى واثباته على مكانه ومثله باليوم اكملت

فصل وقد ترد ال زائدة اى غير معرفة وغير موصولة وهى اما لازمة لا تنزع كالتى في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموءل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموءل بالهمزة طير يكنى ابا براء واليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبى وهو اعجمى معرب بلفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسى والثانى نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف عن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهى سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه واله خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها

بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عزى كفرانك لا سبحانك انى رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن
تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال
الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات او كالتي في موصول وهو
الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال فجميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة
والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول ولمعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ
ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائدة انتهى والاشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة
وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكموءا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصله ولقد جنيت
جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيها فحذف الجار توسعا واكموء بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو واحد
كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهما الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل
فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار
مزغبة رديئة الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل عليها لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة
والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار
كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلتحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال والثاني
معطوف وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا
مترتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله
استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى مبدأ فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا وآخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق
فيكون غير منصرف للوزن والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما اي من شيء يقبل ال قد يلمح اصله
وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات
المشبهة مكبرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل
فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لتشبيه لونها في حمرته
بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول عن صفة ويليه دخولها على منقول عن مصدر ويليه دخولها على منقول عن
اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى انه امر سهل
ابن مالك بل قيل انهما من عند بانه فلا يتابع عليها وعن الثانية انه يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها
ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف على العلمية
لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن
اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ان في اليزيد للتعريف
وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وهذا فيه نظر لانه
وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر **فصل** من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى الحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود
قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل العلاء واسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم
العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوانهم فليتامل والثاني وهو المعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل يقال لكل نجم ثم صار علما
للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في
الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة
قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه يقال
لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لا تنزع الا

او للاسم

او مصغرة

الا اذا نادى او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذى ان تناد او تضف اوجب نحو يا
باهلة بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة و يا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي اخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول النظم وفي غيرهما قد تنحذف سمع من كلامهم
هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكون اسمه وبلك
لانهم يقولون ان الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجيء
الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا ال في صفات نكرات والتحقيق عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران

هذا باب المبتدأ والخبر

ولم يحد الناظم المبتدأ
بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته
المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل
بهذا الاستثناء التعظيم والاقرار لا الاخبار وبهذا الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل المصدر ولم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار
بعن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي وشيخ الجزولي وتبعه ابن عمرون كون أأنذرتهم وتاليه مبتدأ
وسواء خبر الا ان ما فيه الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والاصل ان تسمع فحذفت ان من تسمع بقيا
تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري
مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما شملنا للصريح والماول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف
زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدءان وان كانا مجرورين
بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء
زائدة فيه والمفتون خبره ولم يحكم بان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر
وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو
ابن عصفور قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر
فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن الزم والشيء الواحد لا يقوم
مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الاسم الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من
الا فهو للمخاطب في المعنى قال ابو اسحق الجزري ونحن نقدم على مذهب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب
رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يشمل اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وما احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما
قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف لا تولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل به ولك سد
مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما
وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحروف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو
قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فانتما فاعل واف وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث
شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور واجيب بان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس
والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد
مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في
قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله أقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان
يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

بقوله أول مبتدأ والثاني فاعل في أسار ذان وقس وكاستفهام النفي وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافاً للأخفش والكوفيين
في الجار ثم وقد يوجد مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت خلافاً
للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبراً مقدماً وبنو لهب مبتدأ مؤخراً وإنما صح الإخبار به أي بخبير مع كونه مفرداً
عن الجمع وهو بنو لهب لأنه على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطي حكم ما هو على زنته فهو على
حذو والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الأزد فإن قلت إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما
مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيأتي أن العمل من جملة المسوغات فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الأخفش لا يشترط
في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السهيلي عنه وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد وإذا رفع الوصف ما
بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الأمرين وذلك أنه إن لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك
فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخراً وقائم خبراً مقدماً لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وإن طابقه أي طابق
الوصف ما بعده في غير الإفراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف
خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلاً سد مسد الخبر لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه
حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وإن طابقه أي الوصف ما بعده في الإفراد
تذكيراً أو تأنيثاً احتملهما أي الابتدائية والخبرية على السواء نحو أقائم أخوك وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد
الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخراً والوصف خبراً مقدماً فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية
فلما تعارض الأصلان تساقطا وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدا وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر وارتفاع
المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه وإلى مذهبه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك
رفع خبر بالمبتدا فإذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وإن كان جامداً لأن أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب
للخبر من حيث كونه محكوماً به والطلب لا يتم إلا به كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بأن المبتدأ
قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر وأجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل
من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به لا لارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به أن
الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا لارتفاعه بهما أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به أن الابتدا
عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حتى عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة وهذه الأقوال الثلاثة عند البصريين وعند الكوفيين
أنهما أي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه كما أن الشرطية عاملة في الفعل
بعدها وهو عامل فيها في نحو أياً ما تدعوا وهذه الأقوال كلها ضعيفة أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع
الأخ زيد لكان رافعاً لنفسه بنفسه وأما الثاني فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي
على معمول واحد لا يعهد وأما الرابع فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً
فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للإسناد عن الأعداد المجردة نحو واحد اثنان ثلاثة فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها فليست مبتدأ
وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف
المذكور في قوله أو وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك
أقائم الزيدان فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبراً بل فاعلاً
سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فإنه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو إما مفرد وهو ما ليس
جملة فيشمل المثنى والمجموع وإما جملة اسمية أو فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً كل منها يخالف صاحبه
في حكم ما وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال ومفرداً يأتي ويأتي جملة والمفرد إما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل
الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس والاستعمال كزيد فإنه لا يدل على معنى فعل والمال زيادة وكأسد إذا أريد به شجاع على رأي فإنه وإن كان في
الاستعمال مشعراً بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فإنه وإن كان مشعراً بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس والاستعمال
بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى ترك بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا
زيد وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ إلا أن أول الجامد
بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد أسد إذا أريد به شجاع عند جمهور البصريين فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف وأنه نفس الأسد مبالغة

ملغيا إذا

لأنه

فلا يتحمل ضمير المبتداء عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتداء مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما
مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتداء فيتحمل ضميره والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر عائد على المبتداء والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتداء لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير
المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى ما وصف الواقع خبرا على مبتداء غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في
المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب فقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه
فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا
لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي
فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى
على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتداء اول وذرى المجد مبتداء ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد
وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير المستتر في بانوها عائد على قومي فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى
لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان
حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع
بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه
يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جمعه فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون
او يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتداء في المعنى فلا يحتاج لرابط يربطها بالمبتدا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتداء والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى
لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتداء وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتداء مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا في
موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء فهي
وتقدم معمول الخبر على المبتداء والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتداء والله
حسبي مبتداء وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس
الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي وان كانت غيره اي غير المبتداء في المعنى
فلا بد من احتوائها على معنى المبتداء الذي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم والا فجملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم
بمعناه اي بمعنى المبتداء وهو اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتداء حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه
خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء اول ومنوان مبتداء ثان وسوغ الابتداء
به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتداء الثاني وهو وخبره خبر المبتداء الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة
ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتداء وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتداء والرابط بينهما الضمير
المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتداء نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتداء ثانيا لا تابعا
للباس فلباس مبتداء والتقوى مضاف اليها وذلك مبتداء ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتداء وخص ابن الحاجب المسئلة
بكون المبتداء موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف
بيان عليه لا نعتا خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والجرجاني فمفرد قال الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة
وهو اعادة المبتداء بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتداء وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتداء والرابط بينهما اعادة المبتداء بمعناه فان المصلحين
هم الذين يمسكون بالكتاب وفي المغني ورده بمنع كون الذين مبتداء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالربط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
[illegible] ضمير محذوف في الجملة قيل دليله والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتداء ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة

بنوانوقومي

شاخصة

الاول

الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخيرة خبرها والاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اى من المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد ونحو
قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبنى معها على
الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو
الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد هذا قائم والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله
الشاطبى واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو
من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى

فصل

ويقع الخبر ظرفا نحو والركب
اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى سابقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى
تقديره كان او استقر ووجههم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كائن او مستقر كان او استقر ووجههم ان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل
صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو اما فى الدار فزيد اذا لهم مكر فى اياتنا لان اما لا تفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط
دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى الحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه
يرشد قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر
وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما معنوى وهو
كونهما مخالفين للمبتدأ فى المعنى ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى
الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من
الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تأخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك
بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع
للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر
بالزمان الا عن اسماء المعانى اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس
يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات فيها فلا بد لكل حدث من زمان
يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء
الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن فى شهر كذا فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل
متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفى شهر كذا خبره فهو خاص بالاضافة اليه واما بالوصف نحو فى زمان طيب واما نحو الورد فى ايار بفتح الهمزة وتشديد
الياء آخره حرف جر فى المنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومى واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيها واجب بتقدير مضاف
كما قال الفارسى والاصل خروج الورد فى ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع
مطلقا وما ورد من ذلك يؤول

فصل

ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها
بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرفا او مجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق
ان المسوغ للابتداء بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف نحو ولدينا مزيد
والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز
نحو قائم زيد لفوات الاختصاص والتقديم ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاصهما بما يصلح للاخبار عنه او كان تتلو نفيا نحو ما رجل قائم ومثله فى

الناصب م

انتهى م

المطلق

النظم بقوله فما خل لنا ورجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان
مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تتلوا استفهاما نحو أإله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين بطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه
رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكرا
اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة
وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة
محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف
الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء
فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر
صدقة فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في
الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء
كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح معقول والا ورد على الظرف والمجرور نحو عند الناس درهم
وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العامل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود
فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما
اشبهها في المعنى فيقاس على الدنيا ام زيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلام رجل وعلى أإله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار
نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب او الجر
العاملة بالرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما نبهت عليها لشبه الجملة وهو قصدك غلام رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص
بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف وهو أإله ولشبه نا الى لولا وهو اصطبار بالنفي وهو رجل في ما رجل ولشبه
المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب في هذا خير من
قول النظم ولبعض ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قولك نعم انتم قوم تفتنون ذكره الموضح
في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر ثلث حالات احدها التأخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدأ
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخر لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تأخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدأ
وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين
صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك
ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان
المتشابهتان نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك
مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن
عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية
على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تأخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان
ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تأخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة
التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة
التشبيه وفيه ضعف لان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ويخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه
ح وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه
تأخير الخبر ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم وقيل قام زيد
ومثل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا مسندا لظاهر او ضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه
والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه

شوهاء

في قول النظم

في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير
ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قول الكميت
بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا
يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور وقبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قائم زيد لا يقال
الا في الدار زيد بل ينافي اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن
زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه
فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليهم ولزيد خبر كم فالخبر
في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم
الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها له اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول
وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب الجواب ولهذا اشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في
الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير
بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدأ
تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تاخيره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار
الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتدا واما قوله ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه فاللام داخلة على مبتدأ
محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او ان ام حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله خالي
لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قال في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف
وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام
مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب
الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما اشير اليه هنا ان ما
يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والخبرية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر ويلحق
عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي بعض
النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع نحو تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم
ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل في تاويل مبتدأ مؤخر ولا يجوز تاخير
الخبر في شيء من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة
بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدأ واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون
مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي
وهذا الالباس لا ينافي مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخيره اي الخبر عن المبتدأ بعد
اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني فانني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون
بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من
بري القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يحلقني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة
وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هاهنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تنفصل من الفاء بجملة تامة وانما تنفصل باسم مفرد او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وتاخره اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال
وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة
لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم
الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده
انه خبر لا صفة ثانية لرفع الكشاف ان تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى

وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد اذ ما لنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدأ مؤخر او
يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم
ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما مستقدما عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازم
الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب
التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ويجب
تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور
متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح
الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فملء عين خبر مقدم وحبيبها
مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف فقط
وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع و
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقديم اذ لا ضررا **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد
يجب حذف المعلوم منهما واما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه
وعليها ودنف اخبار المبتدءات محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله
واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما الاصطلاح ان يكون قرينة دالة على حذفه وان الضمير عند تنعت معلوم من العايد
عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت
مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو و
المسكين على انها اخبار المبتدءات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد وهو عدو المؤمنين وهو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب اعلاما على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع
في وجوب الحذف مجرى النصب احترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كما في
الناصب واظهاره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم
بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وخبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري
حنان وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت
والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت ستر عائد على المراة المعهودة والمعنى لحسن
البيت اي شيء جاء بك ههنا الك قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي فيقتلوه او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة
الذم مؤخرا المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع
نعم الرجل او بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راي
ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ اي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره
والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد
وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام
على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس من اهل الذكر فقيل له انت
يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك لكن
المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب
واذلاله ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره
ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها
دائم وظلها فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا
لدلالة الخبر عليه اي عندي والى هذا اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فقدر الخبر متأخرا
قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ
فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندك درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل

بلا سبب انتهى فان قلت اذا اقتضى الخبر مثلا فما مسوغ الابتداء بمن قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احديها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك
ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا
مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد
مبتدأ وسالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعائشة
لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخي المعري في وصف السيف
يذيب الرعب منه كل عضب ❊ فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب
نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب كل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة
وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد
والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان غمده يمسكه لسال لذوبانه من فزعه منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري
والشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدأ فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية
انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على
ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بتقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفي احتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في
لد شولا قدره سيبويه من لدن كانت واعترض عليه في تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على
ما بعد في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت ان وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون
يمسكها الا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقروه وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى
لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ترد هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك او لولا حداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم
منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحيوة اي وحيوتك لافعلن وايمن الله
بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب حذفه
لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله
يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدأ والاول
اولى لانه اذا دار المحذوف بين ان يكون من الصدور والاوائل ومن الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على المبتدأ ثبت
لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر المسئلة
الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع ❊ كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع
كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى ❊ وكل امرئ والموت يلتقيان فاثر ذكر
الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا عاملا

في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو
مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام
فلا يقال ضربي قائم واما مصدر مؤول نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى المصدر
المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء
مؤول بالمصدر المؤكد نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر
ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر
وقائما وملتوتا حال من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم
والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال
عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا
وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا
من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن
عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وبين ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد
الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف
عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله
عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا شديد فان قائما حال
من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه
فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قال المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صلحت له فانه لا يجوز ضربي زيدا
شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل
غايته ان يكون ذا حالين كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح
آخره طاء مهملة اي مثبتا وكان العباس يرفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا و
شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال الضمير المصدر المستتر في الخبر
ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء
المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت
فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم
كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي
تقدير هو للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك
ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة
بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في
التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا
لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون الخبر عينه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا على كليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه
بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا
للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قال المرادي فلا يقال حلو الرمان
حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما في معناه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا
للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا
لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قال الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما
او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو
حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس
من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

باياتنا

هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا

بابانا بعضهم صُمٌّ وبعضهم بكم فحذف المبتدء ان ويتوخبرا اما ضطف احدهما على الاخر
اذ لم يلزم ... سدٍّ ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كصه و باء التعجبية والخبر اذ لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتداء تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمروا
هذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى
انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت
الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتداء اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال ثلثة عشر فعلا وهي ثلثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية اولا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها ككان سيدا وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامست خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي
وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل
موضوع للنفي او عارض فيه بتقليل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا
فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي اثبتنا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز
ما كان زيد الا قائما انتهى قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرء القيس
الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلثة شروط كون
الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتداء حذف خبره اي يمين الله
قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب دالا عليه ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفي
قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع منه
معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قال الفراء ووجهه انه من ابى شيئا لم يفعله والاباء مستلزم
للنفي ولهذا شاع بعد ابى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال وخبره منهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا
حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيهما من معنى واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة
من العيوب ومعناه الدعاء لدارمي بالسلامة وهي اسم امراة وليس بترخيم مية كما قد يتوهم وعلى المصاحبة اي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل ابتدرة والجرعاء
تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت ختم كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب باستمرار النفع
وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه
فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره الزوال
اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بفعل ولا فعول وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال
الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين
بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينه ياء وزال
يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر وقد مضافا اليه الزمان اي مدة دوامي
حيا وسميت هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة

الثغب

والظرفية

مادمت

مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها منابها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة
العصر اي وقت صلوة العصر قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما
مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما
اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل
المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة
عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان وما يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات
التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر
لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة
ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف في هذين القسمين وهما المتصرف المتصرف التام والناقص ما للماضي
من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان و
واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل التصريف اكونوا كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين
فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا
ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتداء وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو
كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال
لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائه والبذل بالذال المعجمة العطا والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم
الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره
والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله
الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست
زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن
وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم
وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها
على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرء حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها
مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف لما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف
فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش
ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف لما منعه ابن معط
ولمن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر
ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فتقدم الخبر على الاسم الا انه يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند
البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا او الخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم
يمتنع وقسم يجب **فصل** وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل أهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح
التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا
فاجازوا تقديم معمول العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا
خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي
لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والاخير ليس فلا يجوز ان
يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفى وحجتهم انها ما شابهت

البيات

المعمول لعامل يجيز تقديمه

على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين بنحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره وبان يوم معمول لمحذوف وتقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستأنفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة يأتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية ولما بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المخلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معموله في معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قول الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وعودا خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدأ محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع وراجعا الى ما الموصولة وعليهن فعطية مبتدأ وعودا خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة ولان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك

فصل قد تستعمل هذه تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فسمي ناقصا على الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر اما رسول الله صلى الله عليه وآله فقد بات بمنى اي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة الا ثلاثة افعال فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي

الافعال التامة

وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينفصل عنه وذهب الكوفيون
الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل** تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي
لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على
ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبل بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية
القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ولعل المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان
زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها
بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد
وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي
الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ومما
من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لوقوعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تع وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما
الزيادة فيها فقال الكثير فهم النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء
ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها
توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح صحح الخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع
المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوع بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران
لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل
بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه
النحويون وانما اراد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن
الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصفها بالا ماضية قوله قبل هذا اهل انتم
عائجون بنا لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرة ثم حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى
الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل المذكور وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل
كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بكان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة
لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط
الغير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو
كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله
لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا
على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا او موصولا ومن مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب
الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحدها واسمها بعد ان
واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء
وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

بمعنى علا

يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف
رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان بعير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا اى وان كنت مستخرجا ومثال لو
قوله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اى التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اى ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الاتحشفا ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك
اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف وتقول ائتني بدابة ولو حمارا اذا كان ما بعد لو منه درجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا الطعام ولو تمرا فان الطعام
اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون خبرها وبقي اسمها او يقبل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون
ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير
قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها
اصلا والجمع شول كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اى من زمن كونها شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى
الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان فيلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول
الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تفسير معنى لا تقدير اعراب لزم منه انما قدرنه وقع فيه الوجه الثاني ان يحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف
ولهذا ضعف لو تمر وان خير فخير برفعهما الوجه الثالث ان يحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله
في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان
كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو
اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اى لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط
حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف
والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وكنى به
عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول
سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور
عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما المخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته وحجته ان ما المنابت
في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان وحدها بدونهما اى بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي
والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان الناقصة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب
كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد ومميلا بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها علة في موضع التعليل
ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع ان يحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اى ان
كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب في مخرجهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
تقديره فافعله قال الجاربردي تقول لمن يمتنع فاذا امتنع فتقول اما لا فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض
شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اى لان كنت لا تفعل ذلك فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا
انما هو في اما انت لا في اما لا ولا حذف في هذا تركيب والذي قبله واجب فيما قبلها جائز فالحصر اولى وحكى الكوفيون انه يقال الا تات الامير فانه جائر
مقول لنا انتبه وان اى وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قولها قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اى
وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اى من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا
وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما
بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم
والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء
الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم
تحذف نون يكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبهه

الى من كونها ... والاولادها ... سيبويه من لد ... شولا ...

... اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذف في يجامع انه ... عمرا با مستلهن فتحذف الجازم كما تحذفن وبخلاف نحو اخوانك فلم يتسلط عليه
... لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف منها بعض الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا يحذف ايضا لاتصالها
بالساكن وهو لام التعريف والنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قال الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب
فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين متمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن الصخر الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة
جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقاة الساكنين والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة الة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد
والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حجة للجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين قال في المغني وقبل هذه ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك يا اخي في
نسب يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان
كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه **فصل** في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون
ولغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول واما
نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها اتفاقا لو ليس الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم
اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا
صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فمخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين على ان ان المقرونة
بما هي النافية جيء بها بعدها توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية
فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث
حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر وزاد في القاموس كل ما عمل من طين
وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى
وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول
المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا او التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر
مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوف فاقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير
امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب
التي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون الة لها نحو ضربته سوطا وكذا
القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله
بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب في هذا البيت تمسكا له والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا واحكم
بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء
والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو
ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل
او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز
المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب
الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء
من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله
وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء

وجوبا

على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الرفع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية والى نظير
لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على
وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي وما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد
ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله الزمخشري في الكشاف وقيل مثلهم ظرف
زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذا ما مكانهم بشر اي مثل ما لهم واسم الفرزدق همام بن غالب
وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة
ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه
ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا عارف
كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال اعترفت ما عند فلان تبينته بالراء اي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك انه مر احبا
لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا تعرفها المنازل من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية و
من توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء و
الاصل ما انت معنيا بي وفهم من المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فانما تعمل عمل ليس قليلا جدا عند الحجازيين واليه
ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط لها الشروط السابقة في عمل ما ماعدا الشرط الاول وهو ان لا
يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول الشاعر
ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد قائما ولا
اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير انها العاملة عمل ان لا
كون لا نافية للوحدة وليس كذلك فنبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول اولى وكذا القول
فيما بعد والوزر الملجأ والواقي الحافظ واما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها
واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظة او المبالغة في معناها اولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها في
ثمة وربة لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة
وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما قال ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف في هذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على
انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص
برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص فوافيه ما لم يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال
اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان
كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل
حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل واما قوله وهو شمرذل الليثي لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك
حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات
له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومشكل في اعمال لات قوله وهو
الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتدا ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر والخبر هو ظرف زمان وخبره هنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو هنا بمعنى المكان والزمان اى ليت فى هذا المكان او الزمان تذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبر وهى بنت عمرو بن جزم بن بكر بن وائل قيل هى امرأة قائل هذا البيت واو من عطف على مقدر اى جبيرة تذكرا ومن جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذى يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذى راه فى النوم وكانه راها وهى غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى واكثر الكوفيين وابو بكر وابو على وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان انا قائما اى ان انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها نصبت الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجملة لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائى شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس غير الاستثنائية وفى خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفى فقالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا لقائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه وهذا من الغريب كما قاله فى المغنى وتزاد الباء بقلة فى خبر لا وفى الجزء الثانى من معمولى كان ناسخ منفى كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء فى مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذى يكون فى شق النواة وهو مفعول مطلق اى مغن اغناء ما كاحد الوجهين فى ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عنى شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء فى خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى فى قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدى وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء فى اعجلهم وهو خبر اكن والجشع بفتحتين الجيم على الشين المعجمة والعائق فى الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعانى اخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعدد فزاد الباء فى قعدد وهو المفعول الثانى لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد الباء بندور فى غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت فى قوله وهو امرؤ القيس لكنك فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء فى المجرب وهو خبر ان وتناء من المناى وهو البعد والهاء فى عنها عائدة على ام جندب المذكورة فى قوله اولا خليلى مرا بى على ام جندب لنقضى حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح فى شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وفى قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر فزاد الباء فى هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبته وفى قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اتانات الحمير كما ان بنى فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء فى دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبى اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا ابل اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة فى خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهى هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائى تاتى هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد وقد افصل النافية فى زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفى كان قد يجر وانما دخلت فى خبر ان المفتوحة فى اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله فى معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به فى موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذى خلق السموات والارض بقادر فالنفى منسحب على ما مع ما فى حيزها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان فى معنى ليس يظن احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر فى ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثانى ما وضع للدلالة على رجائه اى رجاء المتكلم الخبر فى الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف فى كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها فى لحنه واخلولق بخاء معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اى على شروع المسمى باسمها فى خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشا والمشهور وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وتسمية افعال هذا الباب بعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة لتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد

وهى

وهى الاخشبانة؟

ارتفع وافترق بالقاف

باب افعال المقاربة

وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر كاد مفردا وهو آئبا اسم فاعل
من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وآيب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن
عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما
كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو
مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة
وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح
الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان
اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت يقدر به ما كدت اكون آيبا انتهى والغوير
تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه
عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خمر بيسان تخيرتها ترياقة توشك
فتر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي توشك يكون فتر العظام واو فطفق مسحا اي شرع يمسح حذف ناصب له
مصدره عليه مسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه وشذ قوله وشذ مجيئه
مفردا بعد كاد وعسى تعبير بقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل
على الحدث وشذ مجيء الاسمية الجملة خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة
من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى
ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب هي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتع
والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قاله ابن ملكون فيما قاله على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير
ثم اختلف فقيل الخبر على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واختار
الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليحقق ذلك
واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره
وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني
فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في
الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول
تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني تأويل آخر ذكره الخضراوي تركناهما خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي
وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق يخاطب ابن الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا
حفير زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى
وفيه رد على ابن جبان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق
بنيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج
ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لا يلزم من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح
والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل وفعلية مصدرة باذا
قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا
لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى
والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجى في موضع قد يتراخى حصوله
فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان يأتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات
وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار
او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على
الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال
الترجي وكان الغالب ... وحرى بعسى ان خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى انه لا يتجرد منها الا في ضرورة الشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث

للترجي لخفا العمل قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضائع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم افعال الرجاء قال ابن الضائع
والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده
انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كاقتران الغالب في خبر عسى
نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي
اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب الموجدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم
هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم
خبره وهو الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق
بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة انها حال من ضمير قريب وفيه نظر
انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود
على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء
والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر يعني هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة
والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على
شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر
والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة
تميم ومشالة على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على
ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة
والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا
على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح
في شرح الشواهد واصل تقطعا تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في
قوله قبله مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما
بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق
مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو
عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح في منية الالباب قال
الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى
واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولعله لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب
يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي
خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل يسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منية الالباب وعسى يعسو حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال
عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الموضح في حاشيته على هذا الكتاب فاقتصار الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا
مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة
والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

ان يكون تامة

طفق

والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع وغيبنا مفعول مطلق ودهن جمع دهون جيران وكرب قال لجماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني اذا با
كاربت قريبا فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكاربت اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وطلبه قول الناظم فقال العواذل
موشكا كقول كثير وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك وتعدو مضارع عدا اذا
جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية لام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصوا
ان المحكي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل جرى على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا
كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم انه قال في شرح الشواهد
الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كارب في البيت
الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب يوم برفع يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان
ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود عمن قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن
قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري
حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل
حالكون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر
عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن
الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع
نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين
في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تقلع فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تقلع في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا
وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تقلع والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في
امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير
هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي
احدهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون
مبتدا مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل
مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير
ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين
هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال
التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع
نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن
خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا
يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك
وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر
ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى ظاهر وسيجيء ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي
التانيث وسيجيء انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع
فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسيجيء ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل
شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر والاكثر في ذلك الجواز مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر
السين كرضي زيد بل يقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث بالتاء
وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم

ومكادة كمقالة

ان تولّيتم في قراءة نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر بالاحرف
نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة وعدم الداخلة على
المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون
طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدير غير ضمير الشان نحو
كابن وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان بز
الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من
الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبيهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون
المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها وينبني
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر وسيجي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان
مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا والا و
الحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط
فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس
بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن
او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو اشرب او مثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان با
لاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل
على امتناع المجي لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده لكنه لم يجي فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح و
ذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كأن بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد
بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن لانه مركب من الكاف المفيدة
للتشبيه وأن المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اولا الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت
همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشي وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو
فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمائها نحو كأن زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن
السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كأنك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لانه مستحيل
عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من الحج بل ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب المجي و
الحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشي المحبوب نحو لعل الحبيب قادم
ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشي المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك
ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما
قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه
بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل
عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا
ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري اأ الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جوابه الله
يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله [illegible] الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجرون اسمها وكسر لامها الاخيرة
وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب
وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من
عدم التعلق بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدأ والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق وفي العمل عليها

وتسمى الحروف المشبهة بالفعل

لاجلها

كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا لغائب او متكلم او مخاطب كقوله وقوعير
العود المحرّر وكان رجعا محبوبة يصيبها من لم يكون وسيلة الى عبابها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتى نحوها فاعودها فالهاء المتصل بعسى
اسمها ونار كاس خبرها وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقبل ليردها فردته الى مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن
مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول الآخر يا ابتا علّك او عساكا فالكاف اسمها وخبره
محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى
مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر
على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير انّ ما لا وان ولذا وذهب الاخفش
الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ
اي حين اذا نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي في نكت السيرافي ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه
خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلاثة اقوال فعل
مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد كما
في لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وستأتي في باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف
الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط
يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد عليه بوجه
آخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمائها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا
فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان
في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه
الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز
ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها
وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان بالتثنية اي ويجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وسماسد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو
وهو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت
لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتداء الحكمي
الا ان اولياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير
لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما
موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي
انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني الذي
ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح ان
لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب
منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا
لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او
تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا
فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه قائل
ولم تقع ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مأولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن انتهى
او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان
بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتدائية

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها ان يعمل
فيما بعدها وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على انّ وانما اخرت لئلا يتوالى حرفا توكيد على شكله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن
اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قيل وبقي
عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا لعاقل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان نحو ذلك كله ابتدائية فهو داخلة
في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت
محل حال وكسروا من بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي
ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها
واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض
اي ورؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن
اياته انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتدا
تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان
من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد
والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل
محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا فالاول المعنى او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى
خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لان خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها الا ان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن
اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولي انه
فاضل فيجب كسرها لانها اذا وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح
فتحها لانه يصير المعنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو
ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما ففيهما اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل
نطقكم لان المجرور بالمضاف في الافراد اذ الركن المضاف فيها يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا
نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها
لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك
في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء
الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان
او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤوس
اي فهو يؤوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجاني كذا اذا هجم عليك بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره
كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم وقيل
مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن

ويختص هذين بالذكر لان الفتح موضع الصفع واللهازم موضع الكفر الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل
ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي و
قرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر يتضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم
لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستأنف ومثله في جواز الوجهين لبيك
ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير
الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا
لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج
والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض و
على هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ لا بد
في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل بعد فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو
والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم
يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابق عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال
لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا
فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه
نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله تعالى دعويهم فيها سبحانك اللهم قال الموضح [هامش: وتحيتهم فيها سلام]
في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا ممنوع على المختار
العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى اختصاصه به بخصوصه نحو زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه
كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقادي زيد اخي والجامع بينهما ان خبر ان فيهما
يصدق على المبتدأ الا انه يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن
اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط
ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر
على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس
ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك
لا تظمؤا اما على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه
من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة
فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما
فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح
فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية ولذلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار المركب
بمعنى حقا بتقديم الهمزة على ما على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها
في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في قوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك ورده ابو
حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها
فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء يفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل و
جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب

والفتح عند الفراء على ان لاجرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب وفي معناها بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من انهم ينزلونها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك ولاجرم لقد احسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذ الفجاءة او قسم لا لام بعد ما بوجهين نمى مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد

فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول فالدفع المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للفتح في التاكيد قال سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره وبعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتقدم متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لانه معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما سيجيء والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ولم يخرج ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين لدخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي لم يصلح للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يلتبس الى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجتمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء ومن تبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب ما منه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والمقدر ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فيجب تقدير نقل الثعلب فيحث همزة انك علمت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لطعامك ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين فهذه المسألة الا وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فسالم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلافهما في ان زيدا لطعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد ويبعد القول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله قريب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ومنعه ابن عصفور في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول

انّ مثلك زيدًا وانّك وان عندك لزيدًا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادًا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا فينزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسمان في المعنى وفي ذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن هشام وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما اصله المبتدأ والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدأ فان اعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر انّ فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد انّ المكسورة على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو انّي لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كانّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم والى ذلك الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل

فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل بانّ وانّ ولكنّ وكانّ وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فالاولى في المعنى وتسمى ما الكافة عن العمل النصب والرفع والنصب المتلوة بفعل مهيئة فمثال انّ وانّ نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فانّ في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كانّ نحو كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيّدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف نحو قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وهو مما الفريقين فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روى بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه ثم الحمام ميه فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع بمحمل اوله الانسجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي انّ المفتوحة وكانّ ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كانّ لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل

فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوفا جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل انّ وانّ ولكنّ مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله من يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن وان ومن الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على

مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في برئ او بري هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود
الفصل بالصفة او الوصف والحال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف
امرأة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنع عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان
الزائد وجوده كالاوجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل
المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطه استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم قلت اما
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف
عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني جواب شاف ولم يشترط الكسائي
والمبتدء الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل
استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل
واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وبقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو
ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته
يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء ان لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصبه خفاء على المفعولية لا شرط
والظرف متقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترض في حواشيه
فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف الى الياء وبه خلاف ما نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا
كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف
المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتداء وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان
عملا واحدا او في ذلك ممتنع ولا ينافي ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتداء الا انه مشكل اما على القول
بالرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتداء قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان او كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم
ان يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتداء فما هو بامنه وفيما فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها
المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان
الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتداء عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتداء
عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور وقد
يتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا ياتي فيه التوجيه الثاني وهو الحذف
من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتداء الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ
التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب وقد يتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير
ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا ياتي فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا
شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فياتي التوجيه الاول ايضا
ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه
الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا
نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج ياليتني وانت يا لميس في بلدة ليس بها انيس فعطف فانت بكسر التاء على
محل اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس اسم امرأة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتداء حذف خبره وان الاصل
وانت معي والجملة من المبتداء والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلدة هذا تخريج ابن مالك وهو على تقدير او قاله فان

الكوفيين

اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله بجواز بقلة
توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتداء وانت معطوف عليه
وخبر المبتداء وما عطف عليه قوله في بلد محذوف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها باتفاق ضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان
كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتداء واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتداء ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها
على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان
مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم ويجوز جعل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعد
ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كونها اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف
ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا
نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات
والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى
عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت
صرفها مراعاة للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولى ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وفيه الخلاف في شرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا
فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه اكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي
المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما
[وضعفه] دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتداء والخبر في الاصل فلما خففت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا
تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني
من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة
شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا فانه يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ
وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو للشخص المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام
[المتعمد] شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من ضمها
اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قال في المغني وزاد هنا
والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقواعدهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويجعلون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان
قبلها نافية انتهى ومما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا وحكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب لكه تحلف به ان رجاء لخاطبا
فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال
حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان والاكثر
البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس بمبتداء ولا خبر في الاصل ولا
راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما الآن محل الجزء الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء
الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم فعل من افعال
القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا
ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لبقاء مقتضيها
[معناهما] وهو افادة في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقصدوا اعمالها في المضمر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا
للشان واما قوله وهو للشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب
كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران

بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلاء او المطر والمربع اما بفتح
الميم ان جعلت الغيث اسما للكلاء اي خصيب في اما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مربع الوادي وامرع اذا امطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب
في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعا
لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانها تجيء بعد ان باسم وخبر كما تجيء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير
محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي في الاسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين و
الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن
ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذف منها من ان وهو احدى النونين والاسم اوليلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير في الفعل اكثر مما هو في الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس
نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فمثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب
ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو ان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي
وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط
وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وبقد تركه اي الفصل بواحد
منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسئول كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك وكم
يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم
يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه
كان الموقع في ذلك النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا
الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مثل النص الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها
استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي
كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشاء خلب فوريديه بضم الواو من الرؤبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى باعتبار
والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو عبيدة وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باغث بالباء الموحدة فالغين المعجمة فالمثلثة ابن صريم
اليشكري قاله النحاس وقال السخاوي هو ارقم بن علباء وقال صاحب المنتخب هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان
على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية
والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف بالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه
وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والناظر الحسن والبهجة
والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون
كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر
مشرق النحر والمعنى على الاول ورب وجه بليح لونه وثدياه صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي
المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ففصل بين كان والما بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام
وهو النزول يقال الم بها امر اي نزل وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولمباينة لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمروا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل
فهو من النوادر والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص **هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة** وتسمى لا التبرئة دون غيرها من
حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من تبرأ فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها [illegible]
التبرئة امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس واوردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما اعملت لا عمل ان لمشابهتها لها
من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة
ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما لها صدر الكلام وتكون لا محمولة على ان في العمل تخالف [illegible] عن ان في امور منها
ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم

باب لا التي لنفي الجنس

خبرها

خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق
في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك
اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقد يعينه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله لم يجز
الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يفصل بينها عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة
لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا
وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة
راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمذهب سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة معها رفع بالابتداء
والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذووا احسابها
عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولا ان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفي فيلزم امتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها
عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لانه جواب لو واذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل
الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فلم يسبق اليه الدلالة على
الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس اذ [illegible]
بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و
يمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو ظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اريد نفي الواحد
ميز بقولك عقبه بل رجلان واذا اريد نفي الجنس لم تعقب بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل
ومعموله كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة نحو ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من
لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة
ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب العدد وقال في
الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وافره وان كان الاسم معرفة او منفصلا فانها اهملت وجوبا ووجب عند
غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام
والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك
ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم
يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء
صلتها والعائد محذوف وحتى بمعنى الى واذال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم اذال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني اخر البيت بنون من
الشان وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشائية من الشنية خبره ومن شاننا
متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئت حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شائية من شاننا اي امرنا ولما قيل معطوف على
الضرورة لان نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا انه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو
العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كالوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف
وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب باب المرفوع اتباعا مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى
واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل
اي لا ينبغي ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على
معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجرة
الثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه او على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو

سلامتين جنة ابن يكون على قراءة الشبا الاعمش خلافا لابن عصفور ان الشبا التي لا وجد عوابه وبه قال وله الذات الشبيب بكسر التاء وفيها روى بهما في الذات جمع
لثاء وهو لهم لا في الشبيب بفتح الشين جميعا وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا لا يعتبر اول احدهما انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب
كسرة فكذلك في البناء قال ابن عذره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح ابن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وحينئذ
فتحتها في بعض اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول انه لا ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين في البناء
البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب من لا والاسم قاله
المازني في القاموس وهو حسن في القياس ووجه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه صاحب وقال
بعض المغاربة يجوز الامرين بناء على الخلاف في حركة اسم لا هل هي حركة اعراب حذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني من الكوفيين كسرة ومن قال هي بناء
كالجمهور البصريين فتح ويبنى على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده ولحقتها نون زائدة تحذف
للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز
امر من التعزية وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراد الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شئون
فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء
المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشئون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقوله
لها ساعة وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليس الا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا فالاولى جعلها في باب الحال وزعم
المبرد ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب علة البناء ولو صح ذلك للزم الاعراب في يا زيدان
ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام
يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه
ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة
ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المتأخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك
تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وانما كره على التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر
حاضر ولا طالبا علما ممقوت ولا ابا لك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي تعيد اما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يكون الا نكرة والمعرفة واللام مزيلة
لحكم الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا
ابالها بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طا
لعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا
في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز
البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله
في المغني **فصل** في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه
ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة و
قوله وهو عبيد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى ما تركتك حتى تبرأت منك وقلت صريحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب للبراءة منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف
في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى
ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نميرا وعامر بن صعصعة بن معاوية
بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاد بها نمير بن عامر وانت ذنابى لا يدين ولا اصل باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاد تفخرون وذنابى
بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا اصل صفة لذنابى والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا ايدي
لكم ولا اصل الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم
واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل
معد لهم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم و
لا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه مختصر اما فتحهما فوجهه ان يجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو
انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا الا ان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل

في الخبر

الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والكلام مرفوع بالخبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر
لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما
عملت في الاسم لانها ناصبة لاسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهه
ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد
وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة
لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل
ان ويقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها
منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب
بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة الاعرابية
واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية
مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر
على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك
لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو
النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني
وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت ولم تكرر لا فان عطفت وكررت لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان
وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان
بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح
واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا لا بيضاء شحمة على نية
كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل
بوصفت متصل نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجي لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا
مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل
انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب في قبول فتحة فتحة اعراب في حذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب
بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرق
بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل
فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون
يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق
وصفه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل
كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد
في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل
والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه
لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال
ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في حواشيه بانه
انما يجيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فا

فائدة هذه الثلاثة أوجه إنما هي في فقد الإفراد في النعت نحو لا رجل قبيحاً فعله عندنا أو فقد الإفراد في المنعوت نحو لا غلام سفرٍ ظريفاً عندنا أو فقد الاتصال
فإن كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفاً ولا ماء عندنا ماء بارداً امتنع الفتح فيهن لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على
كلمتين وجاز الرفع بالنظر إلى المحل والنصب بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معرباً وإلى محله إن كان مبنياً قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب بين
في المعرب والمبني لأن الموضع للابتداء انتهى وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ومفرداً نعتاً لمبني يلي فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل وسيأتي مقابل قوله
المفرد لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا
والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف إن لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح
أحسن من جهة التقسيم وأنسب بقوله وكالنعت البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرأة ورفعها
والبدل الصالح لعمل لا نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف
بحرفه وفي البدل بعامله لأن البدل على نية تكرار العامل فإن لم يصلح البدل لعمل لا بأن كان معرفة فالرفع واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها
ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا لأنها لا تعمل في معرفة نحو لا أحد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف
الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لأن لا النافية للجنس لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل
عندنا ولا أخاه قال صاحب البسيط وجمهورهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا
يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها
من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفرٍ حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع والإحياء بالأوجه الخمسة ثم تارة
تكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل ألا اصطبار لسلمى
أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي والمعنى ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت
عن الموت بما ذكر فيتسلى لها وأدخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم أبو علي الشلوبين أنه
غير واقع في كلام العرب ورد عليه بالبيت وحكى وأجازه إياه وبحث ووصفه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة
والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني
وتارة يراد بهما أي بالهمزة ولا التوبيخ والإنكار كقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالأحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى
أي كف عن الشيء ويستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في
المطول والشبابة الحقيقية عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وآذنت أعلمت
والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بفتح ... بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما ذلك
هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع ألا والنفي المقابل باق على حاله فمعنى البيت عدم
الارعواء أمر ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك فتأمل فإن كلاً منهما يفيد ما الخصم وأجاب الشمني بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي وكلمة لا تفيد
النفي فمجموع ألا يفيد الإنكار والتوبيخ على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح
الياء المثناة تحت وسكون الراء وفتح الهمزة وآخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الأولى
أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يداً بعد تشبيهها بمن يكسب الشيء بيده وهو أي كون الحرفين يراد بهما
التمني كثير واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل أن ألا هذه ملاحظ فيها معنى الحرف
والفعل فهي بمنزلة أتمنى فلا خبر لها كما أن أتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت كما أن ليت كذلك لأن ليت
لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل إلا عندهما إلا في الاسم خاصة فيبنى إن كان مفرداً ويعرب بنصب إن كان مضافاً أو شبهه وخالفهما المازني
والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما ثبت للمجردة من تركيب ونصب خبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت
السابق ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لألا وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الأمرين إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأياً ما كان فهو المدعى ورد بأنه لا دليل لهما في
البيت الذي استدلا به إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً لألا أو صفة لاسمها ورجوعه فاعلاً على حذف مضاف أي نائب فاعل بمستطاع بل يجوز كون
مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ له مؤخراً والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الأولى ولى وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال
ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقاً وهي المشار إليها في النظم بقوله وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في ألا البسيطة
على سبيل التكملة للأقسام فقال وترد ألا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئاً فالاسمية نحو ألا
إن أولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم فألا داخلة على ليس تقديراً لأن يوم منصوب بمصروفاً مقدم من تأخير

والأصل

والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يهملا شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن يعيش في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدأ وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم ملتزم التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن عصفور عن تميم انهم لا يظهرون خبرها مطلقا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بانه سالم من دعوى الحذف ودعوى الابدال مما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى

هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر

فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا واقتنينه خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرفت زيدا لحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف توكيد وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوسيلة فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التاء وفاغتبط جواب الشرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرءا والاكثر في هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الجارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان مخففة النون او ان مشددتها وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان وهما رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني

فائدة لا يقال ان بعد عمرو

لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب
كونه للرجحان وهو ثلثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعرّدت فيمن كان عنها معرّدا فالكاف مفعوله الاول وصاليا
مفعوله الثانى وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب
اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب بمعنى والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون
انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابى وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو
لبيد العامرى حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزم الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل
لان الابدان تخف بالارواح فاذا ماتت صاحبها انصبت ثقيلة كالجمادات والرجحان فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا
يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة
يسومك بمعنى يكلفك نعت لهوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليسوم
ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول
وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت
الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء
وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموه بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير
خلتنى ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق **تنبيهان** الاول يرد علم بمعنى عرف ويرد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان
وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة ويرد راى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب ويرد حجا بمعنى قصد فيتعدى من هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فالاول
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اى بمتهم وثالثها نحو قولك راى
ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اى قصدته ويرد
وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بل يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى
حقد موجدة وتاتى هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق
الشفة العليا وتاتى راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته
وتاتى حجى بمعنى غلب فى المحاجاة نحو حجى زيد عمرا اى غلبه فى المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى
حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بالراى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا
حجا اى وقف وتاتى وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو
عددت المال اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفى التنزيل وانا به زعيم وفى الحديث
الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة ويذكر نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رايسهم وبمعنى قال كقول ابى زبيد الطائى يا لهف نفسى ان كان الذى
زعموا حقا وماذا يرد القوم تلهيفى اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع
قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم اى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله
واستخفى منه ليفترسه وتاتى حجب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حجب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه
وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه وغير ذلك قاله الموضح وانما لم يحترز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب التنبيه
الثانى من التنبيهين الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فالياء علامة
ضميرين متصلين لمسمى واحد وهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثانى وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا با
لشام اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة
ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اى انطوى
وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين
وان ثانى المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة جمع رفيق وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة غير محضة
قاله الموضح فى الحواشى وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبى ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا

تاويل

تاويل رؤياى من قبل ولا يخفى ان الرؤيا بمعنى الحلمية بل هو نقيض مصدر للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة
للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب المناسبة للمبتدأ والخبر مفعولين افعال التصيير
وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حال الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليهما الاشارة بقوله والتي كصيرا
ايضا بها انصب مبتدأ وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم
من بعد ايمانكم كفارا حسدا فكم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول
اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو
ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي اخره زاي اسم واد قال العيني
وانشدوا الموضع بحذو ما ينون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير
المضاف اليه فاعل فروا وليعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل
فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولان مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني
وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافة اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى
وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قال في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع
وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني فداك حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول ومفعوله الثاني فداك ووهب ملازم
للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا تغير **فصل** لهذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب
الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري
ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة
بمعنى ارجوزة واراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من اذم ما يهجى به وقد
بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة
الضعف والمعنى اتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور وقال ابو اسيدة الدبيري ان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجدي علينا
غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدأ والخبر واخر شرط وحذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان
انهما سيدان وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها وتجري علينا من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدأ والخبر اقوى من
اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما اي الالغاء و
الاعمال في المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه** هذا الالغاء بالنسبة
الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ
قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الحضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الغاء اظن
وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قال في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم
الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله
والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدأ وهو
موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له
في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان له الصدر فلا يتخطاها
عامل وانما تخطاها في باب ان وفي الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد
علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام
القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فبينهما تناف ولهذا قال ابو حيان واكثر
اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم
تعلق ويقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين
منيتي انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية

عنيهن

من معلقة لبيد العامري

فصل

في محل نصب بعلمت فهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ
به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل
واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان احديهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتداء وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتداء وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتداء وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتداء واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتداء والخبر معلق عنها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتداء كما مر والخبر نحو علمت متى السفر
والمضاف اليه المبتداء نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
وجملة ينقلب معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام
ذا له انحتم فلا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب الا هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف
الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال المضارع اظن زيدا
قائما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرو قائما وتقول في الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان
قائم فزيد مبتداء وقائم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر زيد قائم انا ظان والغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتداء وتقول في التعليق
بما اظن ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قال ابو موسى الجزولي في ذلك ماخوذ من قول
النظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كلما له ذكر اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك
من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فائدتان احديهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها لسيبويه والمبرد وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال نفسها
ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة
المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو
مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني
هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال
وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح
عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وفي معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيد قائما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز
للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتداء خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لكنها هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين
البيتين ان العامل الذي فيهما مع تقدمه على المبتداء والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلثة اوجه ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة والاصل
لملاك وللدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه
قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني لاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء والتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت
في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق اي تقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما

لكونهما لم يتصدرا او نظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان
يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان
بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام
قد عهد في الجملة كقوله قد افلح من زكيها اي لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو
الباء مثلا في منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا تقدما داخلين
على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل
في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين
كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب
لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء
لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل ففي سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش
والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب يجري هذه الافعال
مجرى القسم فتتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى
القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تع والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله
اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مقيد
للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التعريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد
جعله من الحذف لاختصارا ولدليل الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي
العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا او لغير دليل لان المفعولين
هنا اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى حذف المفعولين او احدهما
اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة
وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه
منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله
هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا
تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان
فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما وعند ابن ملكون ومن وافقه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قاله الموضح
في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب
لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول
فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا
لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم
فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا افراد
لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة
من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيهما اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدأ والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية
وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب هزيز على انه
مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف
الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة
يصف جملا اذا قلت اني ايب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لانه على انها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة
مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون
الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم بشرط
في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو
قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي قلت بالخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب وفعل الامر

والثالث

امتناع

ظننته قائما

افرادها معه كالمفعول في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لا يقتضيها من جهة معناها صح

نحو اقلت زيدا منطلقا وقيل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته
عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غايب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا الا مع تقدير مخاطب ولو قال واسناده للمخاطب
وسوى بالسين الى اخره كان ابين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا الا قال الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة اما الرحيل
فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال
لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهم عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق انه ظرف
لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه
ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ولم يبين التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد
استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معد
كرب علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول
الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني والطعن بضم العين يقال طعن يطعن اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن
واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت
اانت تقول زيدا منطلقا فالحكاية واجبة وجوزها قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعدوا الضمير فاصلا
ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما
المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه
ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا قلنا اما
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم
وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله أبَعْدَ بُعْدٍ تقول
الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبَعد بفتح الباء ظرف زمان وبُعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول
منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور
كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين
الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا او بني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمتجاهل هو الذي
يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول
لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة
مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتطويل في شرح التسهيل واقره وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة
فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل فقط ام
في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن
معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رات عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين
لانها تعتقد في الضب انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا
مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل
واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع
ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم اره منصوصا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

بالتنوين بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد الى الصفة قليلة او ضرورة
قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قال الموضح في الحواشي وهي اعلم واري
اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت و
اخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وغيرهم واذ لك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه
ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبّأ بتشديد الموحدة وانبأ وخبّر بتشديد الموحدة

وخبر

والخبر وحدثت بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فيريهم بضم الياء مضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون
أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فإنهم إذا أبصروها
حسرات فقد علموها كذلك والذي تقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول أول وهم مفعول ثان وقليلا في الأول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة
إلا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلي غرائب الأشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الأول وزرعة مفعول
ثان وجملة يهدي إلي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الأعشى ميمون بن قيس وأنبئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن فالتاء مفعوله الأول وقيسا
الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله لم أجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها فالتاء المفعول الأول
وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما أن تعوديني فالتاء المكسورة
مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري أو منعتم ما تسئلون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير
المرفوع مفعول أول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم
بقوله إلى ثلاثة رأى وعلما عدوا إذا صارا أرى وأعلما ثم قال وكأرى السابق نبا أخبرا حدث أنبأ كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل أن الحق
من ذلك يعني من نصب نبأ وأخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منهما على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال
سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وأن فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الأصل انتهى
ويجوز عند الأكثرين حذف المفعول الأول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما أعلمت زيدا ولا تذكر ما أعلمته
لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به أو بمجرد إعلام الشخص المذكور وهذا قول أبي العباس وأبي بكر
وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لأنه من الثلاثة وزعم الشلوبين له أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك
الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وإن لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لأن قولك علمت وظننت لا فائدة له لأن الإنسان لا يخلو غالبا من علم
أو ظن وأما الإعلام فإنه يخلو منه كثيرا ويعطى للثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أي لدليل ومنعه اقتصارا أي لغير
دليل ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل وإلى ذلك الإشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حققا خلافا لمن منع الإلغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه إلى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو أبو موسى الجزولي فإنه
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لأنه في الحكم كباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي
لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل يكون إذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا يلغى أعلم وأخواتها لأن منصوبيها
لا ينعقد منهما مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك إذ ليس الباقي إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر و
لم تؤثر فيهما شيئا ولنا من الأدلة على الإلغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبره وأعلم
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وأنت أراني الله أمنع عاصم وأرأف مستكفى وأسمح واهب فأنت مبتدأ وأمنع خبره وأرى
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد فكم مفعول أول
وجملة إنكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن العمل بأسرها باللام ولذلك كسرت إن وإذا شرطية وجوابها
محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير إذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن يكون
جملة إن وما بعدها جواب الشرط لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم ومن النظم قوله
فقد نبئت أنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل و
المفعول الأول وجملة أنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت إن قال ابن مالك في النظم وغيره وإن
كانتا رأى وعلم منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو أريت زيدا الهلال أي أبصرته إياه وأعلمت
زيدا الخبر أي عرفته إياه قال الله تعالى ثم من بعد ما أريكم ما تحبون فكم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما أو لأحدهما لدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير
زيد في قولك أعلمت زيدا الحكم كما أن الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الأول أعلمت الخبر وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي
حذف الثاني أعلمت زيدا وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت وأريت كما تقول كسوت وفي منع الإلغاء والتعليق في المفعولين

معا لانهما ليس اصلهما المبتدأ والخبر وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء
والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول و
كيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف في هذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول
بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البسته الجبة على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها الى
اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف
لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في ارني كيف تحيي الموتى
علمية لا بصرية كما قال الجوهري في ألم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز
مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي الموتى في تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير
ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع
التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به فليتأمل بحثا وان اراده مسطورا
صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تأويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تأويله اي الفعل مقدم اي
الفعل وما في تأويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله
والمستتر نحو اذهب قم والمؤول به اي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا أن وأنّ وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يتجرد من هذه الاحرف الا أنْ لسكون النون خاصة
نحو وما راعنا الا يسير اي سيره ولا تقدر أنّ المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند
البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين حيث قالوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل
بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدو كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك من تلك
القلوص بدو والى هذا ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا ومنه اي من الفعل نحو اتى زيد ونعم الفتى ولا
فرق في ذلك بين المتصرف كاتى والجامد كنعم والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تأويل يختلف والوانه فاعل وصح عمله
لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى
زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه
فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب ومضراب وضروب وضريب زيد والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رأيت امرءا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت
من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسم
موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا فقي اياك الضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع
واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقولنا مقدم دافع
لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار
فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور لا محذوف وان الذي
سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير
لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد
فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر
ثانيه فانها صيغة غير اصل لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها
صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو يعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر
هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديره او القران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني
ان يقرأ في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وله احكام** سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند
وقال سيبويه الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب
ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله
على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا

هذا باب الفاعل

مدد فطول الصدود

يدفع الله

بدفع الله الناس او بجر باضافة اسمه اى المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم
القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسيأتى ان اسم المصدر غير العلم والميمى انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او بجر بمن او الباء الزائدتين
او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اى ما جاءنا بشير والثانى نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما
توعدون اى بعد ما توعدون من الحكم الثانى وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله فى الحد مقدم اى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد
فى اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا فى المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ فى نحو زيد قام ففى قام
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا لكونه محذوف الفعل فى نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان ادوات الشرط
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ
الابتداء به تقدم الشرط عليه ونعته المجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية فى نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ
وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا
والارجح الفاعلية لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران فى أأنتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل
فعل محذوف يفسره المذكور والاصل أتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون
عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان فى الفعلية تخالف المتعاطفين ام نحن الخالقون عليه وفى الابتداء
تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح فى المغنى وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى
ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شىء خاص مطلوبة فى الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقى الوجهان على السواء
وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاى والباء الموحدة
المشددة بنت مليكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز ان يكون
مبتدأ اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى
ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتانى وهو عندنا معشر البصريين
ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ
حذف خبره لسد الحال مسده اى حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية
فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعى اليها
لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض
او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذا ابدل شىء منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى فان قلت ما فائدة الخلاف
بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل
لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل فى اللفظ بان نطق به
ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما لمتقدم على المسند كزيد قام كما مر فى الحكم الثانى
ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى
وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اى لا يشرب هو
اى الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك نظيره المتقدم وهو لا يزنى الزانى وليس براجع الى الزانى لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل
عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقى ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اى اذا بلغت
هى اى الروح والتراقى اعالى الصدر والثانى نحو قولهم اى العرب اذا كان غدا فاتنى بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه
فان كان لا يرضيك حتى تردنى الى قطرى لا اخالك راضيا ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اى اذا كان هو اى
ما نحن الآن عليه من سلامة فى غد هذا فى المثال وفى البيت فان كان هو اى ما تشاهده منى ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما ان تكون تامة
وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية
متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه انه اذا كان غد فاتنى على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم
وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اسم رجل وهو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل
فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر فهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائى اجازة حذفه وتبعه السهيلى تمسكا بنحو ما اولناه من الآية والحديث

المذكور م

والمثال والبيت في بطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو وضوّا الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي فاعل افعل بكسر العين
في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي
كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية
ولو جعل مبتداء حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين واسكان الراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه
وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتداء حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قال التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتداء انه جاء
عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتداء
انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على
عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام
مقدر يدل عليه تقدير بنا الفعل المبني للمفعول قال السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب في عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصُل
بضمتين واصُل جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول لفظا المعنى لان الرجال هم المسبحون بفتح الباء بل مسبحون بكسرها
فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل
وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال اي يبكيه ضارع ويزيد نائب
فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك
يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين
وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية و
البيت قياسي وقال الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا
وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في
الاية والبيت خبر مبتداء محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله المفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا او استلزم اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن
اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكي
ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال انما فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل
من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام
وهي ما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له
الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف
يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف
ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده
وكما تقول قام اخوك وا قائم اخوك كذلك تقول قام اخواك وا قائم اخواك وقام اخوتك وا قائم اخوتك وقام نسوتك وا قائم نسوتك بتوحيد المسند
في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتداء مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف

به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول

بخلاف يوعظ في المسجد رجال فانه يجوز ان يجعل رجال فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل

وجمعه

وجهه في اللزوم توجيه المسند نفيا للاجمال والابهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث الحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع
لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار واعلم ان التوحيد هو الفصيح وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون و
قال نسوة واليها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة
وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسمية ازد والاسد اسدا فقيل
لانه كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسدى الى كذا او ازدى الى كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم
النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت
ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفيتا عيناك عند القفا
اولى فاولى لك ذا واقيه فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل
وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقيه مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب واولى فاولى لك
فاربات تمليهلكك وهذا البيت يصف به رجلا بهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات
وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف
الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتراي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بفتح الواو خبره وهو اسم
تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل اي وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم اعذل وبعده واهل الذي باع يلحونه كما لحي البائع الاول
وقال الفرزدق الربيع محاسنا الفينها غر السحائب فغر جمع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل الفي والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة
والفعل والفاعل نعت لمحاسن جمع محسن كمساوي جمع مسوء على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته الالف
والتاء دون النون نحو اقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع حروف وان طيا وازد شنوءة دلوا
بها على التثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث
فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة
ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها من
الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبره على التقديم للخبر والتأخير للمبتدأ او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا
ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة بغير او خلافا لمن زعم ذلك … خلافا لمن زعم ان الظواهر
مبتدأ ولمن زعم انها ابدال لما لزم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها حروف لا ضمائر لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة
قوم معينين وتقديم الخبر والابدال يقول به الاول فالابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزها جميع العرب ولا يختص بلغة قوم باعيانهم قاله ابن هشام في شرح
التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام تولى قتال
المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم
من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد
به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رأيت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم
عليه وان امسيا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب
وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين يرد ابو حيان على الحضراوي حيث قال لا اعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر
وقال الموضح في المغني ولعل ذلك لانه يمنع … لا التركيب انتهى وحكم النائب من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في اخر
الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تأنيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع
ولم يتعرض له في النظم ويجب في لحاق التأنيث في مسألتين احداهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا عائدا على حقيقي التأنيث او مجازيه ونعني بحقيقي
التأنيث ما له فرج وبالمجازي خلافه فالحقيقي كهند قامت او تقوم والمجازي نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تأنيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم
فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما
طلع الا هي او ما يطلع الا هي في التذكير ويجب فيه التذكير لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان ونحو قول المرأة … فانه لا يمكن
تأنيثه وان كان ضميرا متصلا المؤنث وقد لا التأنيث يجوز تركها في الشعر مع المتصل الضمير ان كان التأنيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه اشار الناظم
بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما تقول
طلع الشمس لان التأنيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما

عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة
الا التحقيق هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في
شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى لي بقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل فلما وعلى رواية
تحقيق الهمزة انما هو لبناء قبل لا ارض بالمكان سد الضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها اباه وقوله وهو للاعشى ميمون بن قيس في قصيدة
يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد
بالحوادث الليل والنهار واودى بمعنى هلك ويتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث
نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه
سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا ينقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول الناظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة وانما جاز في
الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيأتي ان الجنس فيه معنى الجماعة
والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان
التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المؤنث حقيقي التانيث الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء
على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب النصارى و
الشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية لشاهد بهما
وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث
الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فاعل برئت وانث مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك
في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرئ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجا
وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها
ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو جمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع وصنه اي من مجازي التانيث
اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق
الشجر ومع اسم جمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء الهنود
فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب
احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يؤنث فيه فالذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما
ان التانيث غير حقيقي فضعف العناية به والثاني ان المؤنث هنا في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتابه بدلالة صحيفته والى
ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير
في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا الوجهين في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد من
اصحابنا بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع
جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا فذكر
الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا تفرقوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله
بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عوملا
معاملة جمع التكسير قيل الكلام فيه فقال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير نحو كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان
اتفاقا انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة او لان الاصل النساء المؤمنات
والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعومل معاملته او لان ال في المؤمنات اسم موصول بمعنى اللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم
انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا لا يرجح فيه التانيث وترك

ترجيح

باب الفاعل

مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصريون لا يقولون به فلا يحسن منه
ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد
وسكت المو[illegible] عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت
الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه ينزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فينفصل المفعول
بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجا
بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول
واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى
مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر فيصور ذلك ست عشرة صورة فانه من ضرب اربع في مثلها وذلك بان
يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج
في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد
ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخر البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند
اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحابنا الظاهرية وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان
حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين
في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول اشد من التباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في التجا
فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكل الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى
قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا
نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي
الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول
المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه ويغرس الا في منابتها النخل فقدم
الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة و
تشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر
الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال ابن هشام
في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا
زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات لتبين وافعله مركزة الاصل لانه مؤخر من تقديم
فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا جاز ضرب غلامه زيدا والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا ففي ولقد جاء ال
فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن
عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل لكونه
لتقدمه في الرتبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين
احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه فابرهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فصدره ثم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر
النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء و
تخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه
البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله
وهو للنابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على الخلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد
الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو
دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من لطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في
الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فتستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باجماع وافق ابن مالك وغيره
فنحو جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فقياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم
وشذ نحو زان نوره الشجر المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده
العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يوجب
تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا
جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل
مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب
الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول
وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول
الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر
ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة
الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي
قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت دري بناء
على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالفه هنا فقال وما بالا او
بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على
الفعل الذي بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول
مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط
مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع
عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال
اما المقدرة نحو وربك فكبر بتقدير واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من تلي الفاء اما
الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل
قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي ههنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت
الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول
تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو
الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان
الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل لحال لزمه و
ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر
الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم
في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا وبين مسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا
يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

يسمى مبتدأ وان الفعل متحمل الضمير وان ما سوى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول
في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل
ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا
بشرطه وانه يجب تاخير العامل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب ايصال الفعل بالفاعل ويخير في المفعول
بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا او يجوز فيما عدا ذلك هذا

باب النائب عن الفاعل قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل
به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل
حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قال الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من آل عمرو بن
مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبنى علق في المواطن الثلثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم
اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة
مفعول مطلق اي تعلقتها عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة
هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل
عشقته هريرة عشق امرأة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فاذا احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه
الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمدته ووجوب التاخر عن فعله واستحقاقه
للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيان للواحد الاول منها المفعول به
لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب بل والمعتل العين واللام نحو وغيض الماء وقضي الامر و
الاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير
عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما
للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور
وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالزاي والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط و
سير هو اي السير لا المجرور بالحرف المتعدي لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف بالرفع ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما
ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما
لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا
والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه
اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزينب كحل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل
ونائبه مبقين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له
نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا
بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما
كونه يرجع الى مبهم فخلاف الاصل عندهم ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد وهو مدخول الظرف فالاول
نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا
ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان
بخلاف المجرور بحرف اصلي معه نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا للمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا للمحل المجرور المرفوع
على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وكي الا شذوذا فلا يقال
مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا
فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف
المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضميرا كان راجعا للكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما
تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذا لحيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير
الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو

باب نائب الفاعل

نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ لم يصرح بما يدل على شئ من الخبر فتأمل انتهى وقد يتعلق ببعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا
عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا
لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقولك اذا احد لم يضربه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع
الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما ان
نعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب
التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور
بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا ملخص كلام الموضح وهو مقتبس من نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى تنبيه
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال
ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم
خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل لفعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد
معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير
مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام
فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر
يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي وقالت
متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى و
يعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على
مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي
العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب
فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها ولم يجعل النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب
واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشر
حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له قال ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يبطل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة
في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جازت نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور فلا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
لم يتقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفي اي اجازه الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده

مع غير شرط

من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء عن
الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله
انما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو يا وادغمت في الياء وقلب الضمة كسرة وناب
فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه وكقوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فيعن فعل
مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين
والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية
ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله ليغفر اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى
وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تتساوى البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة** وغير النائب
معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل
ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا
واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذلك نائبه لا يكون الا واحدا فينتصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب
فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا قاله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم
اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا مفعول اعلم زيدا كبشك سمين قال ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة
الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو لزوم
صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل
واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان لبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس بتقدم او بتأخر لان كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس وقال بعض
المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جازت نيابته
مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا ودرهما مأخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين
نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب
في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي
زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم
قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان
محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا بغير اعطي وقدر له فعلا آخر يقدره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مفعولا لاعطي
لانه معمول لغيره انتهى وفي المفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان
جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو
ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا فهو
ح اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر
لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو [illegible] اذا كان
عمرو [illegible] ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والشلوبين في الاقناع وابن
الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك للشعر فوضع في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا
والبابان واحد قال الشاطبي وفي المفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب
اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لانه المفعول الاول وافق عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصالة الفاعلية فيه اوضح مما كان متلبسا به واما المفعولان
الآخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما لمجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله
بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث
واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما
والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى خبرت
ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر جريان الخلاف في باب ثاني كسا واشتراط كون الثاني في
باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال
وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن ولا ارى منعا اذا القصد
ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا
الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما
ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك
مفهوما بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق في حكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا
ينسب حاكيها الى الغلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا
ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتجنب
والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير
معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء
كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلي واليه اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي
جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول
لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الآخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره ثعلب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام
فتنقلب الياء الفا فيقول في رمي زيد رمى بفتح الميم وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الآخر
من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواو
وباع من الياء او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من الياء وانقاد من الواو ففيه ثلث لغات في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما
واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلثة مذاهب احدها ضم الشفتين
مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين
قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف
انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفيته النطق بان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم
وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وثالثها اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثاني المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر
او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي
قال رؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة
توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل
معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال الآخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك
فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وآخره
راء علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام
هذيل وتعزى الى بني فقعس وبني دبير وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت
عن بعض تميم وادعى ابن عذرة وطائفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل وانفعل كاختار وانقاد مما زاد على الثلثة فلا يقال اختير وانقود
والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابذي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك
وادعى ابن مالك امتناع ما الدي من كسر كخفت وبعت او ضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما بشكل خيف لبس يجتنب واصل
المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعافني عمرو كذا فحذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما

فى الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر فى الخاء والباء وعقت بالضم فى اوله لتوهم انهن بمعانى فاعل وانعكس المعنى المراد فتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم فى خفت وبعت الاولين والكسر فى عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب يختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة ويختار الضم فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه فى ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالتباس غير مانع لحصوله فى الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضارّ اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شدّ ومدّ بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر فى الفاء جائز ونص سيبويه على اطرائه فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى مجرى فعل من المعتل منكسر اوله فيقال ردّ كما يقال قيل نقله ابو حيان عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بنى ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادّ بن مرة قاله الدمامينى وقال ابو محمد بن السيد البطليوسى ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوّز ابن مالك الاشمام ايضا فقال فى التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهابادى من اشم من العرب فى قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعنى فى المضعف فتحصل فى فاء المضاعف ما ثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وقد يلغز فيقال ما واجب رفع الماء فى قولهم انما سر الهرة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء فى الحوض اذا اصبه فحذف الفاعل واقيم المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستدل من بقي الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مغيرة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسيأتى فى التصريف توجيه كل من القولين

هذا باب الاشتغال

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متأخر بنصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اى لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظه فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية فى موضع رفع على الخبرية للمبتداء والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتداء والخبر حينئذ اى حين اذا جعل الاسم المتقدم مبتداء جملة اسمية لتصديرها والوجه الثانى من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما بلائمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فما بعده اى بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متفاوتة فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى من النصب فى نحو زيدا ضربت اخاه والنصب فى نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب فى زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت به احسن من النصب فى زيدا مررت باخيه قاله المرادى فى تلخيص شرح ابى حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائى ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما فى المعنى كشئ واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وان زيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوى فيه بين الرفع والنصب ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم فى النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك فى التنبيه الاول الاتى بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله فى الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رأيت الا فى الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم

باب الاشتغال

في صلة الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال معناه عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت
عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومتى عمرا لقيته فيجب النصب لما ذكر وسبق الكلام
على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته
فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او إنْ بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما
في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته
فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان
لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم يجزم لفظا اما المضي او الجزم بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز
الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا
في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها
مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة
الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا
وهو الامر والدعاء نهيا او شرا ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة
الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لفقده والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له
وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل اللام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق
والكذب قال ابن الشجري وتوقف فيه وقال ابو علي كنا نستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم
عن ليلكم ناما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من
الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع
في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو فاجلدوا
فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل ما فيه من جملة مستانفة في
المبتدا المخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع
زيادة الفاء في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم
يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا معمول قول سيبويه فجعل
خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله
ابن بابشاذ في شرح المطارحة ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو قول الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة
قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها يعني ان
كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول
وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا لمعنى الشرط لان
الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل
منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست
الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من
جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب لاحمد بن يحيى يا رب موسى اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمنا وقرا عيسى بن عمر
وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن
احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة
فلحظوا الشبه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية
مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل
ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي
بلا مجرى النهي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله

زيدا لان عدم التقدير بجمعه ويجيء المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على شيئين
على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال
كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أانت زيد تضربه
لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتداء كما هو راى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
راى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو أكل
يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم منصوب بكلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة
بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب أثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل
محذوف يفسره ما حذف ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس
نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف و
الخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا
فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني
وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا انما قاله ابن الطراوة ثابتا
بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا
وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتداء وامة الله منصوب بفعل
محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته ولا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب
لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
الباذش بباء موحدة فالف فذال معجمة فشين معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب مستويان معها
لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان
اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبته في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازع في حيث فقال وفيه نظر
والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة
الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بأما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف
بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها
لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وتشاكل
الجملتين المعطوفتين احدهما على الاخرى احسن من تخالفهما قال في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم بأما نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد اهنته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدء بها الكلام قال الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قال الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره
فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد
زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذفنا الفعل المفسر
دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها
الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قال الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا

على جملة فعلية

ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وإنما قال كالعاطف لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة
فجعلت هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه المسئلة الخامسة ما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو إنا
كل شيء خلقناه بقدر لأنه إذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة
والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة
له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيتوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على أنه مفعول بفعل
محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة أي ومن أجل أن الصفة لا تعمل
في الموصوف وجب الرفع لكل في أن كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر أي في الكتب ولا نصب كل شيء لأن تقديره تسليط الفعل عليها
إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل أو أن كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته أو أن كان الفعل
مضافا إليه نحو زيد يوم تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الأول وتراه في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الأول

يوهم منو

فلأنه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلأنه مضاف إليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل
لا يفسر عاملا أو أن وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية على الأصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها
على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وإن لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الأصح فيجب الرفع نحو خرجت
فإذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد أن قد وإليها أشار الناظم بقوله وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
أبدا أو أن وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده وإليه أشار الناظم بقوله كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما أحسنه أو
زيد إن رأيته فأكرمه أو زيد هل رأيته أو زيد هلا رأيته أو ما زيد إلا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة لأن ما بعد ما التعجبية وإن الشرطية وهل
الاستفهامية وهلا التحضيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدر **تنبيهان**
الأول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة إذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لأن من جملة الضابط المذكور
أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وما ذكرهما وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لأنه جعله
من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الأقسام الجأته إلى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه
إيهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى
إنا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بأخصر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحا مثله زيدا ضربته فإنه قال في أثناء الكلام فأما قوله تعالى
إنا كل شيء خلقناه بقدر فإنما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجري أجمع البصريون في هذه
الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم الناصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو إن فاقتضى ذلك إضمار خلقنا انتهى
المسئلة السادسة ما يترجح نصبه أن يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا أو محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو
من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الأول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية أما إذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فإنك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليحصل التطابق الجواب للسؤال في الاسمية وجوز الأخفش مراعاة الصغرى
والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا أكرمته إجراء للجواب مجرى العطف وإنما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته
ويقال هل ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وإن لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته
أو عمرو لقيته قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما
مسبوق بفعل إذا بني الفعل السابق على اسم بأن أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدأها
ضميره أو كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على أنه علة له رفعت أو نصبت الاسم المشتغل
عنه بالضمير في الجملة الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا أكرمته
لأجله أو فعمرا أكرمته فيجوز في عمرا الرفع والنصب على السواء وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى أنها جملة في ضمنها جملة
مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها فإن راعيت صدرها رفعت عمرا
وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الإعراب وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية
محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من لأجله العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة
على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط إن أبا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل
أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولي والأظهر ترجيح النصب لأن

لان الحمل على الصغرى اقرب فهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بنى
الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية ويرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد
جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه لم يتقدم في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية
ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود
فالرفع عندهما واجب فان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قال المرادي في
التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد
كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الاخر نصبت وليس في المثال
الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها
وهي معطوفة على يسجدان في قوله والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط
لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد
وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فضرني اجول في البلاد لعلني اسر صديقا
او يباء حسود ويخرج على ان التقدير او يباء به حسود وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** احدها ان العامل المشتغل عن الاسم
السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل
فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت نحارها والعبد انت ضروبه او ضريبه
والعذر انت حذره الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم
وانت شراب العسل وانت نحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر العذر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالياء المثناة تحت فلا يجوز
نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد
في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي
وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر
محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب فيه عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي
وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما
ولا يجوز نصبهما لان ال الصلة وهي اضافت في الصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل
لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا متقدما ولا متاخرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا
والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما يحصل العلقة الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين
العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمتصل
نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم
مضاف نحو ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم
السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا
على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قال الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان
زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل
على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قال ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل البدل
والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا
في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره

وإنما هو تقدير معنوي وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لأن الضمير
المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يتصور عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الأمر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه
فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه أو لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لأنه لا يصل
إلى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لأن خالفت هو معنى لست مثله قاله أبو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت أخاه أهنت
زيدا ضربت أخاه ولا يقدر ضربت لأنك لم تضرب زيدا وإنما ضربت أخاه ومن لازمه إهانته لأن من ضرب أخا شخص فقد أهانه ذلك الشخص وجميع ما يقدر في
هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرا عنه الأمر الرابع ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا انتصب فعل ضمير
اسم سابق أو ملابسا لضميره يجري إذا ارتفع فعل أو وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام أو تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بغضب أي أو رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قد قام لأن إذا الفجائية لا
تدخل على الأفعال على الأصح السابق وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتداء وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا لمحذوف
لأنه لا يسمع ليتما قعد عمرو فإن قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها إذا اتصل بها ما الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال
اختصاصها بالجملة الاسمية ولذا قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لأن ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر أو يجب الرفع
بالفاعلية نحو وإن أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الإيضاح
وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قام عند المبرد ومن تبعه فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة
ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور فسقط ما قيل إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية
وغيرهم من البصريين يوجب الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي أو استفهام وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل مطلقا وقد يكون الاسم السابق
راجح الفاعلية على الابتدائية نحو أزيد ليقم لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتداء وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق
والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقدير كلامه وفيه نظر لأن رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر
كمفسره وقد قال في باب المجزوم من هذا الكتاب إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح
رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو أبشر يهدوننا وأنتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية
بفعل محذوف لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن إعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية في أبشر يهدوننا أرجح من الرفع
على الفاعلية في أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المغني
والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده فعلى الفاعلية مراعاة الصغرى وفيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة
الكبرى فيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله أعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الأفعال

الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها في حال نقصها فإن منصوبها خبرها على قول البصريين وحال وشبيه به
على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتداء والثاني المتعدي وله علامتان أحدهما أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا تكون
خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية أن يبنى منه اسم مفعول تام بأن يستغني
عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء ألا ترى أنك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به أي بضرب هاء ضمير
غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فإنه يصدق عليه أنه اتصل بها هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا
كما مر وألا ترى أنك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر لحرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام
فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مر متعديا وللمتعدي حكم أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب أي تأملتها إلا إن ناب المفعول
به عن الفاعل فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فانصب به إن لم
ينب عن فاعل وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء
كلاهما وقال خلف الأحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران
يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ
الفعل غير قائم به وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب
المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان
وعشر وجودية وهي مطردة فالأولى والثانية أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وأن يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى أنه لا يقال زيد خرجه عمرو
فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وإنما يقال المخروج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو المخروج أو مخروج
به أو إليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه إلى حرف الجر الثالثة أن يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي أي السجية

على الفاعلية

أن يصح

مفعول به

ما ليس

باب المتعدي واللازم

ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها كنحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها او ضم عين الفعل
لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصيدة واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة
المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر
العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فانه من السجايا واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم
العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليها الاشارة بقوله وما اقتضى
نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله او
اليها الاشارة بقوله او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر ففاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله
لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فتفاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل
بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا
اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الآخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة
ولهذا اوجب الفك في اقعنسس والاستثناء الى اتحاد المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون
الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين
وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر
المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باحد الثلاثة اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف
او من حروف سألتمونيها فالاول افعلل بزيادة احدى اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو
افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون
وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديته قول الراجز قد جعل النعاس يغرنديني
ادفعه عني ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد
واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما
بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا
كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع
حصه ابو خطفة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت
بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينتصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة
اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجارة نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له
وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له متحد بان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص
بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف
اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف متنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفي
للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت
حب العراق اطعمه والحب يأكله في القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة
وذلك انه هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعم حب العراق وهو القمح واطعم على تقدير لا اطعم لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان
يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه
والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان
الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني
والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي
وذلك في أنّ وأن بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم
ونحو كي لا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع
تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار
من أنّ وأن امن اللبس فقال في النظم وفي أن وأن يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو
على معنى في او على معنى عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

الدهر

بدليل

بمقابل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما
ان يكون حذف الحرف فيها اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب في
لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن
ونبه عليه ايضا والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني ان ثم محذوف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل أنّ وأنْ نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعدما اورد
امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج
من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أنّ وأنْ غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ
ثعلب والمبرد وثالث الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا
والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدأ في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن
او لكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اي طلقا لم يتقيد بجار لفظا او تقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا
كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيد في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا
مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم
ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا
القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد به تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان
علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من
اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل
فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الاخوين الجند
ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم
ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والفرسان
اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل
والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير
المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم
الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا واما الامتناع
في الاول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور يجب تأخيره واما في الثالث فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال
الا فيما يستثنى وليس هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الاي وذلك في نحو ما
ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا يكون
حذف ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى او الايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف
المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله فحذف المفعول لاستقباح ذكره
اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال
من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل**
وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تأهب للسفر مكة
ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر
الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في
باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سبق في كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب فلا يجمع بين العوض والمعوض وفي
الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بفتح التاء وبكسر التاء لكل
مخاطب المراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه
في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا او وائتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير

انتهى لم يكن خيرا لكم وهو مخرج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة
نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك اي اياك باعد على المقدر بين الاثنين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل
محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اي واحذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي التحذير بغيرها
اي بغير اياك واخواتها بشرط عطفا وتكرارا فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر
السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف والتكرار فالعطف نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح
بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع**
في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل
متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر عن العاملين
مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها
اثنا عشر مثالا مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب
قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل
عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب
المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيدا والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين
المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني افرغ عليه
قطرا فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل
آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء
ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه وعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت
مبنيا للمفعول مسندا الى تاء الخطاب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه فهاؤم اسم فعل
بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت
الواو همزة وفي الجزء الاول من شعر الهجريين عن صفوان بن عسال ان النبي ناداه رجل فقال هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب
حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى
تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج على اسناده الى البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير هذا
الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال به الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول
له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع
بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول
واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون
وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته
عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني
والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك
وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قاله
المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا
فعلين او اسمين او مختلفين في الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج
التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا ويشترط في التنازع
الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكأن وكأن اعناقها مشددات بقرن ومنع التوكيد
للعطف بالواو انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين حرف
وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيد خارج على اعمال
الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين
لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك و
زيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف

من الكاف الواو ثم
ابدلت ع

وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع بقائهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل
الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في لفظ المجرور ويعمل الاول في ضمير المجرور ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل
لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول
واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتأخر انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او
شتمته لان الثاني لم يأت الا بعد ما اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل لدخول الاستفهام ما خالفا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم
كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول
عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي في عبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وتعقبه ابن
الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا وجعلوا
الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمختص بالهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تنصبا افقا من بارق تشم ان تكون من زائدة و
بارق في موضع نصب بتشم ومفعول تنصبا محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم فقال و
اقول الذي يظهر ان تأخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا لرأي للفارسي والجرجاني لان الطالب
للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا وهذا
قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع
ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك على اعمال الاول او الثاني وليس متعينا لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه
ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره
الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا للجماعة لانه لو
قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي
تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد ابن السيد
البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم
الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد ابن بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو
غلام زيد مهين اخاه اذا كان اخاه في المهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب
له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدأ وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدأ
ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان
الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط
بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه
منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت
الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قاله ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه
وهذا انما لا يستقيم البتة انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه و
تيمه الا كواعب من ذهل شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير
غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا و
بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف ومذكور. **فصل** اذا تنازع العاملان
جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال الكل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول ام الثاني او هما على حد سواء
اقوال اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسره وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويشبه
ان لا اثر له في ذلك انتهى فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا

نحو قام وقعد أخواك أو قام وضربتهما أخواك أو قام ومررت بهما أخواك وبعضهم كالسهيلي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لأنه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو لعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه فأعمل الأول وهو يعشي فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع أعشى بالعين المهملة وقبل الياء بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله ولنا من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع أن في حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وإن أعملنا الثاني على اختيار البصريين فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب فالمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة الضمير التأخر فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخر فقد عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل فأعمل الثاني ونصب الأخلاء وأعمل الأول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الأخلاء المنصوب على المفعولية والأخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب إذ لم يقل تعفقوا على تقدير إعمال الثاني ولا أرادوا على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوي مفردا على رأي البصريين باعتبار أنه أوله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والأرطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل أنا نعمل أحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف والفراء يقول إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المثال فالعمل لهما لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فإن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل للزوم الإضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وإن اختلفا أي العاملان في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلبه مرفوعا فالضمير مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وإنما أخر عن الظاهر هربا من الإضمار قبل الذكر ولم يحذف هربا من حذف الفاعل هذا كله إذا احتاج الأول المرفوع مع إعمال الثاني وإن أعملنا الثاني واحتاج الأول المنصوب لفظا وهو ما يصل إليه العامل بنفسه أو محلا وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف الجر فإن أوقع أي المنصوب في لبس ظاهر أو لم يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالأولى نحو استعنت واستعان علي زيد به فالأول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لأنه استوفى معموله المجرور بعلى فأعملنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدما قبل استعنت لزم الإضمار قبل الذكر ولو حذفناه لوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا إياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثاني فيه وأعملنا الأول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما إياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا إياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة لأنه عمدة في الأصل لأنه خبر مبتدأ وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لأنه مرفوع في الأصل فيقال ظننيه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل فإن المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسهل المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يدع ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط المحذوف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا أو تذكيرا أو فرعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو ظنني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول إياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان وإن كان العامل من غير بابي كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا أو محلا لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيدا ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز إضماره كقوله إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر مسئلة

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير
او ضدهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن
ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فان اظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن
فنصبنا الاسمين وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة
لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر
وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا
اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوه في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين
لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال صاحب المتوسط بعضنا وفيه نظر لان
التنازع لا يكون فيهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون
اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخير
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل
وفيه البحث السابق والله اعلم

هذا باب المفعول المطلق

هذا باب المفعول المطلق

اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوبا بصدق غير مقيد
صفة صدقا بالجار حرف او اسم متعلق به مقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه و
المفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق
هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل
فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال
لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع
في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير
المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوء
واعطى عطاء فان هذه الثلثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا وليس مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو
مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر
معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان الفعل صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل المكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على
المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو
اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى
تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
او من وصف اسم الفاعل او المفعول او المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا و
امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان
المعين

فصل

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف
لدلالة صفته عليه ثم اضيفت الى مثله وقامت مقامه وانتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص
اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف

اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقاء المسئلة بقوله وكان صفة المصدر اذا اضيفت اليه منونة شذا اليه لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت
لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف في ذلك في
شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته عنه
وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاها اي الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه
طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم
مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بالنصب فعبد الله معمول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء
في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير
اظن الظن كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى
قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اي يدرس الدرس ونلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد
فكذا ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار للحال الثاني انتهى
كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء
كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المنصوب بالمصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فان الشناء مصدر
شنئ بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف المحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول
مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف الفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا
واحببته وومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم
من نحو اغتسل غسلا وتوضؤ وضوء واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل اخر فاسم العين
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على
غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا نائب عن تبتلا والاصل
في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل
التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط
لان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع
منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب
نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب
عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف
المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الته اي الة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف
المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت ماله من اعراب وافراد او تثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوطين وضربات بسوط قاله الشارح
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل الة معهودة للفعل فلو قلت ضربته
خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان
ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في معناها مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وعلى
ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلثة والنائب
عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة
المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل
ودبس ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذا ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال
ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين

ضربا عنيفا اي ضربا رفيقا وضربت ضربا بالمخالفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح
كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن و
اجمع غيره وافردا **فصل** النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما رجع
الى القول كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست
والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما رجع الى الحال من مشاهدة او غيرها
كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين عددي حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة

مصدر علة حكم

والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف
مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه
في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية
عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير
وقد يقصد مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان
يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا او وجوبا مع
التكرار والحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء
على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قال
ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما
ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم يؤت بها للتاكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقامت مقامها النيابة عن افعالها
واعطاء معانيها لا لتاكيدها فلو كانت مؤكدة لكانت مؤكدة انفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع ان غيره اقر بان انت سيرا للتاكيد حيث قال في شرح

لكانت مؤكدة

قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكد انت سير سير اي تسير سيرا فيظهر ان سيرا بمعنى العامل وهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن افراده على نحو سقيا
ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد في شيء وانما هو من المصادر النائبة عن افعالها
انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة وقد
يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل
زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في
ويح رحم لانها كلمة ترحم وفي ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشدوا فما وال
ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل
مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني ككيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما
لا تقعد قعودا وكذا النوعي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا اضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختلسه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف
حتم مع ات بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا لا كما اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن
عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن فجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار
المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضايع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا
والنجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى الحذر بعينه ايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك
القول بان المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه
كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وجد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو
جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا اي اتلوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين
المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب قد بلغك انه يلعب لعبا وقد علاك الشيب اي اتلعب لعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا
لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كفرا كذا مثلكم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا

وشكرا

وشكرا ولا يقال حمدا وحمده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى
وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا او اعجب عجبا وعند خطاب مغضوب
مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا
افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقديره لا كاد فقال الاعلم هي لا نافية وقال ابن طاهر هي لا نافية والمعنى
لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب في المثبت المرضي عنه والمنفي المغضوب عليه المسئلة
الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب وخبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر
بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا
تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون
المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلثة وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه
او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه
اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير
البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا
والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير واكثر هنا عاملان بخلاف في ذلك الباب فالغرض ان العامل
هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح
في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعمول الاستفهام
للفعل قائم مقام التكرير ويجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف صفة وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على
المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب
اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو
انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار
اي فانما اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكانه الجملة
نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز
ولكنها لما اتت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد
متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت
الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت نقض اعتقاده قلت
لا الباطل والتصحيح على انه بالثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه
والبت القطع ومعنى لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة يس الشاذلي الملكي على هذا
الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه
ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة
مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل
كررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم
بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية في المصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل عمل الفعل الا مع حرف مصدري
ولا بدونه لان المعنى ابي في ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لا يصلح للعمل فيه تعين ان يكون
منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فالجار انتصاب ما بعده بما يصح تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا
لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك
فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف
ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا فذهب
ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه
ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء

كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء ذكاء الحكماء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد
فكما لا ينصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدأ وصوت حمار
خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر
لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما
نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله
وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه
محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قال سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان
يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس ضمر قد بلغ في الضمر الى حد لا يصل بطنه الى
الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان لم يجانبا كحمائل المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة
السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة

هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب
بشروط وجميع ما اشترطوه خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب
يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا
وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وسفهه بقبل العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وغيره وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم ترد عبيد
باعيانهم واوله الزجاج على تقديره اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا
اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط
مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا و
يؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث
على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه الشروط لنصبه لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء
المهملتين وهو ما يبرح كالجسم من وصف ثابت كما تقدم في باب النعت والتوكيد فشرط ما قبل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر
فلا يصلح تمثيله بقوله رغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن
وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق
بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس
نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم ويوسف
الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك
امس طمعا في معروفك الآن والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من
الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب
فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف
الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل
فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وتبعه على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف و
الطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد
وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم
الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك
الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى
والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف
التعليل وهو اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام فمثال فقد الشرط الاول وهو المصدرية
نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثال فقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

مبحث باب المفعول له

فالاملاق

تاملاقى وهو الفقر علة للقتل وليس فعليا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية معه فعل قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد
الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك اسقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو قول امرء القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على
وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب
واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي
واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة للعرو والهزة وفاعلهما مختلف اذ فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري
اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس فان فاعل القيام
المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد وقيل
بمعنى عند والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك اشير بقوله في النظم وليس يمتنع مع الشروط كذا
ان كان مقرونا بال ويقل ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وانشد لنصبها مع المقرون بال
والمجرد منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من
امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه جره والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان
المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه بالحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في
المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله
فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور وقيل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بفليعبدوا الآتي
فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى
ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم كانوا اهل حرم بيت
الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والمعروف الجاري في هذه الآية والجمع بين من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو
الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي
والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله فجعلهم كعصف ماكول فيكون السورتان سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم
كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال
الزجاج والكوفيون زعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمتك اكراما وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى
عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو هنا وعاء الافعال كالجراب للعدل والذين يسمونه ظرفا من الكوفيين وسماه
الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظروف صفة ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او اسم مكان او من
اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع من
من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي الزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلثين مفعول فيه منصوب
نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت
جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية
الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف
مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية
الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعضا يدل على جزء مبهم ونصفا يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما
اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرفي الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيانه وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع
ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بعد حذفه اي المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن المضاف
المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين للوقت نحو جئتك صلوة العصر
او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت
صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء واقيم المضاف اليه وهو صلوة وقدوم والمعين للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة

ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة واحدة

باب المفعول فيه

اضرب زيد وغلب في مثل مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار ضرب زيد وفصل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه
القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة
وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا و
طالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد
ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظروف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام
المكان قليلة والجاري مجرى احقا اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فحقا منصوب على
الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض والاصل افي حق
ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي لخالكم وقال قائد بالقاف ابن منذر القشيري افي الحق اني
مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حال بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا
هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احقا
شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث
فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية
على حد اولم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم او جهد رأيي انك قائم او ظنا
مني انك قائم فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني على وزان
احقا وخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه
يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس باحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا
قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء
الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب يوما يخافون وناصب حيث فعل مضارع من لفظ اعلم تقديره
يعلم حال كونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه
نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس
تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود
المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربنا اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف
وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني لو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الكمال
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع
باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار
لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان
المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء **فصل** والظرف
الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم
فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل
في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان
ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين
العدد مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي
ان تقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة للطائر او صلة كرأيت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرأيت الهلال بين السحاب فبين
حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة
الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا قليلا مررت برجل امام ولا جاء

اليوم والعلم واقع في ذلك مر

لكنه في قوله

الهلال امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيدا امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل الزمان في جميع ما مر احدهما فيما سبق الآخر سماعا
فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه
ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل به او سماعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الان
فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى الاخص والان منصوب محلا وفتحه فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال التي للحضور
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا
الان اي كان ما تقول واضحا حينئذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول لا غير لانه
قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل
محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وملحق بجرايما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها
صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل
ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل
بقوله صمت مدة ويوم الخميس او يومين ويلحق به في ظرفية الزمان المشتق نحو شاب مقعد زيد مقعد الزمان كما يفعل ذلك اذا اردنا المكان اذ لا فرق بينهما في
صحة تقديره بفي ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي وتعالى كذلك التنبيه الى الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة
مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة
هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحال الى قولنا اما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بانضمام الى غيره كالمكان نفسه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه
قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد يكون امام غيرك وقد يتحول عن ذلك فيصير
ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني
ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول
جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان لم يكن ست جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض في جانب بانه يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل
وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت
مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب
ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك
فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله
المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع
فلو اختلف مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ ونصبه لمخالفته مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء
وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فالاولى متعلقة بالاستقرار كما مر والثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة
باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة
وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على
الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية
الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا نحو
يعجبني اليوم ومفعولا به نحو احب يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو
تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول
ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته
فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى من في ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني
الله الى الان وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان
الدهر كلما مضى منه جزء خلفه جزء آخر فكان عوضا عنه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار
عليه وهو من ملابسه قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان

ولدن وعند ليهنأ المكان فحكم عليهن بحكم الظروف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما

اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة تشبهها اى الظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة

او خبرا او حالا الا انه يجوز شىء من الظروف بغير من كان منصرفا فخرج عن البين وعن الشمال وعن اليمين فالفرقان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها

امتنع التبيان من الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والى مذهب الكوفيين اشار الناظم بقوله وجر بما لم يتصرف الذى لزم ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه

وهو اسم فضلة تالى الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فقال الفعل كسرت

والنيل وقال انا سائر والنيل فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه مستغنى عنه

تال الواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فانه بمعنى الفعل

وهو اسير وحروفه وهى السين والياء والراء ويسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير وخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم

نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما قيده الموضح فى شرحه ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى

شرح القطر الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة فى المثال الثانى على جملة وهى الشمس طالعة فلا يسميان مفعولا معه على

ان الاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة لا تسمى مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل

كان فعلا وتقدمه المعنى وخرج باللفظ الثانى وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تالى الواو نحو جئتك مع

فانه تال لمع لا للواو التى بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان الواو فيه لمطلق الجمع ليست

للمعية ولو قال بدل لجملة ... ليكون ... ويمكن ان يقال بقيد ... وخرج باللفظ الخامس وهو قوله

تال الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمرى بفتح الميم وضمها فانه يجيز

نصبه مفعولا معه عند تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة

فلا يتكلم به قال سيبويه اما هذا لك واباك فقبيح لانه لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك والداعى بالقبيح عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة

وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه خلافا لابى على فانه اجاز فى هذا واباك ... الا الاشارة فاجاز بعضهم اعمال

الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال ينصب تالى الواو مفعولا معه فى نحو سيرى والطريق مسرعة

فان قلت قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت الاكثر ان يرفع بالعطف على انت

ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت ... لا مبتدأ وما اسم الاستفهام ... ويتعين ... دون الاولى والاصل

ما تكون وكيف تصنع فيه تكون ... ضمير مستتر ... على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده ... برز الضمير وانفصل

... من لفظ الكون فى المثالين ... بالمضارع مع كيف ... والاصل كيف تكون ... لو ما كنت وزيدا

... هو مفعول او خبر ... ولو عكس ... وزعم ... لا يجوز الا ... سيبويه ... ان ما

معنى الخبر والانكار ... الاستفهام ... الماضى والمضارع واختلف ... المقدر

على انها الناقصة على هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون الا مبتدأ وزعم بعضهم انها ... عن السؤال عن الحال

ان كان ما مفسرة وكيف فى ذلك موضع النصب ... على اى حال تكون ... مذهب ... الى هذه المسئلة اشار الناظم

بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه عند جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين

ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى ... سرت النيل ... وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه منصب على الظرفية والواو

... للظرف ... بمسئلة المنصب لا انتصب الاسم بعد الواو كانتصب ... الناصب له الواو ... عبد القاهر ... بان الواو لو

كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى مذهب الجمهور اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا

بالواو ولا الناصب له الخلاف اى المخالفة للكوفيين اى اكثرهم كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول

معه هو مخالفة الثانى لما بعد الواو لما قبلها كما انتصب الظرف ... فى خبر المبتدأ ... لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجرى

على ما قبله كقام زيد وعمرو ... فى المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب ... ما قام زيد بل عمرو ... بنصب عمرو

... لا يجوز ... الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل ... لابست النيل فيكون ح مفعولا به ...

ورده ... بامطول ... وانما ... الا افعال ... وما ... الناصب للمفعول معه

فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة

فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاول متفق عليه والثانى ... خلاف ... ذهب ابن جنى فى الخصائص

الى جواز التوسط ... نحو قوله ... وهذا ... على ان ... معطوف على ... قدم

علیه

عليه للمعنى وقد كفوا لا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلم والاصل السلام عليك ورحمة الله **فصل** الاسم الواقع بعد الواو بمعنى مع الا انه حالة ثانيا
وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده الثاني امتناعه نحو تقدم جملة الثاني الاول امتناع العطف
في الثالثة لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين وزعم الصاحبين في الثالث والرابع جوازه اى العطف على المفعول معه كجاز زيد
عمرو وقبله مع العطف لانه الاصل وهذا ممكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب على المفعول معه ثالثا نحو
المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور وهو الكاف في ما لك الا باعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون قال الموضح في الحواشي وبه اجوز كلا على العطف
بل على اضمار الجار المتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام لا يطرد واذا حذف ذا العامل فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما امتنع
هذا الذي بالسطر الاصح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ما الذي نبدا على ما يستدعى الطلب للفعل وهو ما الاستفهام
الانكاري فلذا اعمل ما بعدها لشدة طلبها للفعل المقدر بما كان لك وزيدا هو احد الوجهين في التسهيل والثاني للاشارة الى ما اظهر بقوله او
النصب ان لم يجز العطف يجب لامتناع العطف في الثالث وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع
الشمس لا يقوم به الموت وفي رابعها رجحانه اى المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكليتان مثنى الكلى
تحان حمراوان لازمتان للصلب عند الخاصرتين عليهما الشحم يحيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء وهو فضلة ونحو قمت وزيدا العطف ضعيف في
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ فقد عطفت زيدا على التمييز كان لزم ان يكون زيدا مامورا
لانه لا يامر زيد ان يامر بالمثل ان يكون معه كالاخ قال الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم في
الحلم هم المامورون بذلك اذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقاء كان ينبغي ان نصب
يجاب لبني بمعنى انه امرهم بان يكونوا مثلهم بل امرهم بان يوافقوا بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا لجاز هنا انتهى وبقوله او لضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما كان في الجملة ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اى العطف والمفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة اذ الماء
لا يشارك التبن في العلف ولا تشارك العيون الحواجب في التزجيج لان التزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها فيقال رجل ازج وامراة زجاء فكان حاجباها
دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف ولانتفاء الاصطحاب اى فائدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون
الحواجب في البيت الثالث اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك الاضمار بفعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء
البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل محذوف معطوف على الفعل العامل المذكور اى علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب
وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما والى ذلك اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب قوله الجرمي بفتح الجيم نسبة الى جرم وبلقب
بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك
ان المازني سئل عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال المبرد بكسر الراء اى المثبت للحق فقال المبرد بفتح الكوفيون اسمى فجعلوه بفتح الراء وابو عبيد بضم العين
والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك
على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح تسلطه عليهما معا انتفاء واحدا فيؤول زججن بحسن ويتشد به السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون
والحواجب فقال حسن العيون والحواجب باول علفتها بانلتها لانه لا تصح تسلطها على التبن والماء فتقال انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين حجة
الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان من التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ واجيب بانه ممنوع ومسموع من العرب
كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام قاله المرادي في تلخيصه **هذا باب المستثنى** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل
فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا ومنهم قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك
الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا فصل اخرج ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها ليشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله
بشرط الفائدة احترازا عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد
دخوله فيما تقدم فيتبين ذلك للسامع بذلك المتبين لانه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللغة سيبويه وغيره وهو كذلك
لا يجمعه انتهى ويندفع بهذا التحقيق ورود الاشكال المشهور في الاستثناء وهو ان فيه تناقضا اذ اول الكلام وآخره الاعتقاد الصحيح عند المحققين وهو ما عليه
عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا فاجازوا قليلا

باب المستثنى

فهل استعد بلجامد الشعمته معنى الا وذهب بعض الكوفيين الى انها وانما اصل وغيرها فرعها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى وفيها
اثبتا الناظم بقوله وقيل حاشى وحاشا فاحفظهما واقتصر ابن الحاجب على انها حرف استثناء تنبيه لا تصحب منها بالحذف ونفيا لذلك في حاشية التنزيه نحو حاش لله
عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولانه دخلها اما على الحرف هذان الدليلان ينفيان الحرفية فاني المعنى والثاني فعلا
وهاتين عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن الشقير الى حرفيتهما مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا
ولا يكون فاعلا ضرورة ان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرفي لشرف الفعل فهو الجميع فعل والثالث منه فقد بني الحرفية
والفعلية فتستعمل تارة حرفا وتارة فعلا هذا خلاصة الجميع في النحويين وقد اعتمد غير سيبويه فانه لم يحفظ منها الا الفعلية والرابع استثناء وبها
غير سوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين مع القصر كرضى وسوى بضم السين مع القصر كهدى وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء و
هذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الحاجب في النهاية ومنها اخذنا بزيادة الحاصل لها مع الفتح وتقصر مع
الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها
بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب وان كان يطلب مجرورا بحرف جر جر
بتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيه وعد
الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا
انهم حذفوا المستثنى منه واشتغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه نحو نفي ولا ايجاب
وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق
فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه لا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي
هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل
فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى لا يهلك الا القوم الفاسقون ولا يقع
التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد فلا تقول اتاني الا زيد لانه يلزم منه اثبات مجيء الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويأبى الله
الا ان يتم نوره فمحمول على فائدة النفي على الا يريده بها اي لا يريد بمعنى هنا النفي فهنا بمعنى ولا المعنى لا يريد الله الا اتمام نوره وكذا نحو فعني
بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي
يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا على الاستثناء الناظم
بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه
لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه لا بدلا ولا كما يجيء واما قوله ثم لو كان فيهما الهة الا الله
بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير وهي صفة لالهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل و
بالعير منهم منزل خلق عاف بغير الا النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في بغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فمحمول بغير في افادتها النفي على لم
يبق على حاله لانها اي لان بغير لم يبق معناها النفي فهنا بمعنى [illegible] الصوت بالصاد والثاني المهملة [illegible] من معلم الجبل [illegible]
بمعنى [illegible] دارس [illegible] المنزل [illegible] والنؤي [illegible] بنون [illegible]
تضع [illegible] والوتد [illegible] واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه [illegible] والثاني مذهب السيرافي
[illegible] تمام الكلام [illegible] الثالث الفعل المتقدم بواسطة الا [illegible] المبرد والفارسي وابن الباذش
الرابع الفعل المتقدم بغير واسطة [illegible] والخامس [illegible] استثنى زيدا [illegible] الزجاج [illegible] والسادس ان الفعل وحكي عن الكسائي
والسابع انه [illegible] بفتح الهمزة وتشديد النون [illegible] الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان [illegible]
حكاه السيرافي عن الفراء [illegible] فاذا انتصب [illegible] فعلى تغليب حكم لا [illegible] المفرد وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الا
متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح
الاتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء
خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون
بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المغني واجاب [illegible] بانه بدل بعض ويكون الثاني [illegible] المعنى الا [illegible]
[illegible] تقول [illegible] القوم بعضهم [illegible] للعموم [illegible]
ولا [illegible] في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد ليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال

باب المستثنى

مثال النهي ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى
بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾ بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض
من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ وفي امرأتك من قوله ﴿ولا يلتفت منكم
أحد إلا امرأتك﴾ ولا ينافي الاتباع في الموجب فأما قراءة بعضهم ﴿فشربوا منه إلا قليل منهم﴾ بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل ﴿فمن شرب منه
فليس مني﴾ قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب جوابا ردا على من قال قام القوم إلا زيدا فقصد التطابق
بين الكلامين ولم يجز الإبدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فإن البدل فيه
غير مختار لأن البدل إنما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما ليس فيه
إلا زيدا القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء وإذا تعذر البدل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما وليس زيد
بشيء إلا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفع البدل يعني الجلالة من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمله على اللفظ فنصبه
لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول
لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب إن واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه لتقدير دخول إلا على الجلالة والمختار
عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وينبغي في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد لأنه في موضع رفع بالابتداء
وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل بشيء لأنه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما ولأن من
والباء الزائدتين بعد نفي أو شبهه لا تعملان في موجب كذا. فإن قلت مقتضى قوله فالأرجح الاتباع أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح قلت لعل
أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي أبني لبينى لستما بيد إلا يدا ليست لها عضد بالخفض وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي
في أماليه لا يجوز في نحو لا إله إلا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه إلا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلا الرفع وذلك لسر تنبه
لم ينبه عليه أحد من حذاق النحويين إلا قليل وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب فإذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي وإذا
دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع حكم الإيجاب انتهى فإن قلت لا إله إلا الله واحد فالرفع أيضا في إله واحد على البدل
من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وإن كان البدل نكرة موصوفة لأنها موجبة لوقوعها بعد إلا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولأنه يرجح النصب على الاتباع
لتأخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافا للمازني فإنه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب فيقول
ما فيها رجل إلا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة
المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه نزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف
لأن المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فهذا قضاء تصويب لما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال
ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك
كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى
منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ انتهى فلو وصف المستثنى بين
صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد إلا أبيك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي وإن كان الاستثناء منقطعا
وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على المستثنى فيجوز قام القوم إلا حمارا ويمتنع قام القوم إلا ثعبانا وفي ذلك تفصيل
فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين
نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال لأنه لا يصح تسليط العامل عليه فلا يقال
زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد إلا ما ضر إذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع الابتداء
وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال
شيئا إلا النقصان ثم ضمن لم وجعله متصلا ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد
إلا وقعد عمرو وإن أمكن تسليطه أي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم إلا حمارا إذ يصح أن يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لأنه لا يصح فيه الإبدال
حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وعليه النصب قراءة السبعة ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ بنصب اتباع وتميم ترجحه ويجيزون الاتباع ويقرؤون إلا
اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزون جره بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا
تعمل فيهما وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير
وإلا العيس فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وإلا الثانية مؤكدة للأولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء
كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في ترجيح الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى لأن المقصود

المستثنى ما تقابل ما في الدار احد الا حمار فصار ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار والوجه الثاني انه جعل الحمار
انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على الاتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله من في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة
تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذا ان المحذور ان يقدر قل لا يعلم
من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل**
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان ما قبل الا تاما منفيا او مثبتا متصلا او منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله
وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب اي مذهب والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اراد باحمد النبي صلعم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب
وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان
لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك
في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل
من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في
قراءة الجر وانما الجامع الدعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يجعلوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يكون بدل الاسم
مع الاعم وحينئذ فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل** واذا
تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب ليس عنه الغيث جواب الشرط
الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو
معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل
وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه
تابعا في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لالا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح
فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء
وفيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل الاشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو
وقد اجتمع العطف والبدل في قول ابن مالك من شواهد الاعلام الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند الجمهور
ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والرسيم
والرمل ضربان من السير والرسيم السير السعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل
فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل المعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت
وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له
ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رايت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول للتاثير
العامل بل يترجح عما كان منصوبا بالفعل لا بطريقة الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء بطريقة الخلاف وتقول ما مررت الا
بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر
لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير في العامل دع في واحد منها بالا استثنى وليس عن نصب سواه مغنى وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل ما يقتضيه قبل الا
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون
تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفردت
من نصب او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات

يعني ما في الدار احد الا حمار

من عمله

النصب

باب المستثنى

النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب تأخر وجئ بواحد منهما كما لو كان دون زائد واجاز الابذي رفع الجميع على الابدال
هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر
في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين
الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا
في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو
داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده
خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو
ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من العدد وهو قول الصيمري وبعض القاضي ابو يوسف
ويمكن ادراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا
حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها
الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد اصل ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء
من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى
من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد
مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة
ويحتمل لهما اي الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما
ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث
وهكذا الفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان
يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي
الى الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط الواحد من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم تخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه عندي مائة الا
خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد
الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات
فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي اذن
خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا انك
انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها
لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم
فان موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون
فعلى قوله غير في الآية بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير
فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا
الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى
اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا
المال غير الضرر عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند
الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احدهما عند قوم من الكوفيين
والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو
ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فناصبها ما قبلها من
العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل
مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك
بالفتح واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف جموع متعقبه قال الموضح في الحواشي واقول الاشاعة في تمثيله لجواز ان يكون الفتحة في ضربك فتحة بناء

استثناء من
المستثنى منه
لان القيام منفي عنه
اصل
والذي قبله مستثنى من الذي قبله

لاستدنيهما الى المبتدأ والى مسند لمضمر اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا ونفارق غير الا في خمس مسائل احدها انه لا يقع بعدها
الجمل بدون غير الثانية انه يجوز عندك درهم غير جيد على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز لن يبقى ما قام القوم غير
زيد وعمرو بجر عمرو حملا على اللفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء
معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم
يذكر سيبويه انه تثنى بها قال ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار الناظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا
على الاصح ما لغير جعلا ويؤيده حكاية الفراء اتاني سواك وقوله قصدك بابها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف المكان بمعنى وسط غير متصرف فلا
وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فلبست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعى انها
ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها
فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون يستعمل اسما وظرفا
فيجيزون في السعة اتاني سواك قال المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اعلم
فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اى كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر
بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر ونقول اتوني لا يكون زيدا
بالنصب فالسن في الحديث وزيد في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله
الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين
فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اى القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اى ليس بعضهم زيدا على
القول الثاني وعليه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا احدا قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وعدم مادة بالاول وبان فيه تقديرا محذوفا لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول
بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في
قوله يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت
بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال
وجملتا الاستثناء من ليس زيدا او لا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا
مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قال ابو حيان في النكت الحسان بحثا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف
مخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقهما بما قبلهما في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا والا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او بيكون بعد لا **فصل** وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر
على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم وبجر سابقي يكون ان يرد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في
الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير فالشمطاء مجرورة بعدا
وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره ببياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر خلا الله
لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار بين نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون لنا
موضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما اى انتصاب عن تمامها كما قيل في التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل وشبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما
على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وهذا مما ارى ووددا الوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما
موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب انما صح في عدا
لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اى جاوزه ولم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
معنى جاوز وفيه حسن نقلت لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفرده وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون
فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا خلا زيدا فالتقدير عدا هو اى القائم زيدا واما على مصدر الفعل
اى عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق اى عدا هو اى بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اى ليس بعضهم
زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال
او مستانفتان فلا موضع لهما ويدخل عليهما اى على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية

لا توصل

لا توصف بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فتتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله
وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فان اخذ من قوله نعم كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قال الشيخ طاهر وقوله مثل الند اي ما عدا اي فانه بكل الذي يسميه
ند يجي موقع ضد افعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وما اصلته وموضع الموصول وصلته نصب بالاختلاف اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين
زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد والى هذا ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم
الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني والى ذلك اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد
وقال في المغني فان قالوا ذلك بالزيادة فقياسا فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
انتهى وهو محل الغلط هنا **فصل** في المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور ولا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وانه صواب ليس غير واختار ابن مالك
عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجيل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب كحكاية الاخفش وغيره كقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين ولكن منظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا يتنزه احد عنه فلم استثنى منها
قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان
تنبيها على انه مشاركه في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف وجماعة
منهم الجرمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم مشروحا
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا
فاطمة من الحديث فليس كذلك ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ...
ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ... وقال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون
حاشا فيه فعلا متعديا بمعنى استثنيه واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا
خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك
على الشذوذ قال المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها في غير
عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** لفظها مقلوبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة و
تستعمل فيهما من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها و
بين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها وستأتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وهي فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما
معا فالاول كجئت راكبا فراكبا حال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا حال مبينة لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث
نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبينة لهيئة الفاعل وهو ياء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما الحق بذلك نحو
بها في نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى لتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي فالدار المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء
المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجامد وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف و
خرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحبك فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه
الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره
فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية
وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ... وان لزم منه معنى آخر وقال الناظم في النظم
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد صاحبك
فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان افادا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا
فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا
بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود
من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا
بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف

ثم ان ترتب وجب على الترتيب كتوقف اعراب وجب على وجب على والدور يبطل الحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم للعين موقوف على التصور بكنه الحقيقة المتوقف على
الحد حتى يلزم البطلان وانما هو موقوف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة
ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** الحال من حيث هي تعتورها ايضا احوال احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو
التنقل قال ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار معناها ولو بالنسبة الى مضمون منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا
ترى ان الضحك يزول عن زيد او يفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وقد تقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها
نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة والعموم
من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها
يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو امر اقترن به
الحدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قال الموضح في شرح اللمحة فجعله مما لا ضابط له وسكت الدماميني لعله المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى
السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعترض
عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالتباس وسكت عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين
قال التفتازاني كانها الدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك
بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي يتجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه
فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من المصنف فان الانزال يقتضي الانفصال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن
هذا ان انزل الذي هو عامل الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وقطعي
صرف هذه الدلالة عن ظاهرها واعلم ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى
الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا
حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة وهي مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاعا وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا
مؤول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقال ولكنه المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وعلى
هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي
مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه
المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما ان لك
في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استونف للتبيين قال في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين ونحو كلمته فاه الى فيّ بالتشديد ففاه
حال من الفاعل والمفعول والى في تبيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤولا بمعناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي
الى انه اسم وضع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فيّ
فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فم غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من
المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فيّ فهو مفعول به ورده السهيلي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس
عليه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا
رجلا وجليين رجلين وجاء القوم رجلا رجلا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج الى
انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوب
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى انه نصب بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا
حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة
بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرآنا عربيا فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن
والاعتماد فيها على الصفة وهو عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل

صحدوده مر

وكونه مر

المصدر الموضوع موضع مر

من الثلاث مر

ثم كبكبة

امرا

باب الحال

امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى هذه الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني
فقال انما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في هذا كتاب مصدق لسانا عربيا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والوصف والموصوف كالشيء الواحد
الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا ولم يجعل حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال
لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قال ابن الانباري او واقع فيه تفضيل بالصاد المعجمة
نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا
في حال كونه بسرا اطيب منه في حال كونه رطبا او شيئا باوسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا
له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع
الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك
وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم واسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول اه ايجاز حذف صاحب الحال او من الموصول
المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير أن وأنّ وكي وهذه المسائل
العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل وشرحه ويغني عن تشبيه وصفه او تقدير مضافا قبله او وكالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصلا او فرعا او
نوعا او طورا وواقع فيه تفضيل تلك ثمانية اكثر هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة السعر والمسائل الثلاث الاول جمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والى ذلك يشير بقوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع لم تؤول فيها بالمشتق
كالانواع الواقعة في الشعر وقد بينها كلها بقوله اولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث وبقوله وثانيا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى
قوله في التنبيه والى ذلك يشير وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر بجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا تحريره
اي تاويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دلت على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وفيه تفكيك
كيفيته واما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة
على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون
نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه
فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وهذا لعين قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا زيد
جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على
بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال والمعنى
رجع آخره على اوله قاله الجرمي قال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول
حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة اي مترتبين واحدا فواحدا وقالوا جاؤوا الجماء الغفير فالجماء
حال من الواو في جاؤوا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل
نعت الجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف
على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك
فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك
مصدر عاركه معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وخرجها ابو علي في شرح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل
في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك
الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد
جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وال اداة في الثاني وزعم
سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها اشبهت المصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ما هو له
صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل يعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال
لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحده مصدر لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد عدة مصدر لوعد
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى

في حال كونه بسرا اطيب نفسه منه

مسائل سبع

الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه من المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان
لم يقصد به الشرط لم يصح تعريفهما لفظا فلا يقال الصدقة جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت سمعتا الجوهرة بكثرة في المنكرات فيها اشد او
واحد وهو المصدر وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل
ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا وكضا
حال من فاعل جاء وقتله صبرا فصبرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتله وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف
من باغت اي مباغتا وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يبغت بغتة اي فجأة والبغتة الفجاءة قال الشاعر ولكنهم بانوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجاك البغت
ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالوجه ويؤول صبرا
بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير ومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا
كما لا ينقاس الوقوع نعتا وخبرا بجامع الوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز جاء زيد سرعة
نعم ثم
سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال
على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله الدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر
المفاعيل الدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره
فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل و
يذكر ناصب الحال فانه تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه
من ضمير والحال على هذا مؤكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند
واما علما او
سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحقها ان يعتمد عليه في الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه
به مبتدأه نحو زيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل لنزول التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير مستتر في زهير لما تقرر
من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الافصاح واستظهره ابو حيان
في الارتشاف والموضح في المغني او قرن مبتدأ الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون
على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلاثة
اراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق
غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع
الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد
الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال
نكرة بمسوغ لقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي
هكذا لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال
على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالة كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف
بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار والموحش هو القفر
الذي لا انيس فيه والخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب وفي يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو

ابرهم

ابن ابى عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذه الآية دليل على جواز كون صاحب
الحال مضمرا في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدأ وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في
اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء واليم بفتح الياء المثناة
تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اى من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم
في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا تجيء الحال
من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص
بالاضافة وفي نصبه سبعة اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر بمعنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل
في انزلناه اى آمرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو اربعة ايام سواء للسائلين
فسواء حال من اربعة لتخصيصها بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لتخصيصه بالعمل
في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف ونازعه صاحب البديع وابن هشام في المغني وقد كان ابن مالك خرجه بوجه يطول ذكره فان قلت قد ذكر المرادي ان من المسوغ كون الحال جملة
مقترنة بالواو والحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا وشبه النفي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستحقاق والمعنى لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا بغيه وقوله وهو
قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد
لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او
استفهام كقوله وهو رجل من طيء كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا
بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والاملا مفعوله والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لان تمييزها لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا مثل سيبويه والدليل على انه حال انه لو وقع كان
صفة للمائة ولانه يبين الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا
بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يقاس عليه ام لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع مفصلا والحال المؤسسة مع صاحبها
ثلاث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا
ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ونقل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على العامل ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ثم نقل عنهم
وقيل انه لم يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين حال من المرسلين ولا
يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور فيه متاخر ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها
مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند لا يجوز تقديمها عليها الا نحو مررت جالسة بهند هذا هو مذهب الجمهور وعللوا
منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى اليها بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير والى الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه
المسئلة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا
امنعه فقد ورد قال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو
الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف و
الميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والجواب عن هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة في الآية
حال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا
الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة ... حمل على ... دابة ... الموضع ... في الحواشي ولم ... الارسال
كافة ... النقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا ... ان الصفة لا تسوغ ... الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن الحاجب ان
كافة ... الناس يلزم منه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ... تعدى ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاولى هو تقديم الحال المحصورة

على صاحبها ممتنع كما تقدم والثالثة وهو تعدّي ارسل باللام خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح
في باب الفاعل ان المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل ولئن فرق بين الحال لان الاقتران بالا يوجب على
المفعول ودفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا يضر فان تعدّي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون
فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك واسعين اذا ما هما يجري ويجري نحو مررت مسرعين بزيد
وعمرو وكان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك والحق بقوله او لا يجر فيه عن زيد الخ اذ فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
ايضا فاكما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما بان ذا كما جاء راكبا زيد اما مجرور بالاضافة بمعنى فصار ظاهر اطلاق المصنف على اسم المفعول
كاعجبني وجهها مسفرة وهذا ما اشار بقوله ملونا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقع بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه
على المضاف قاله الناظم وفصل رحمه الله في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالمحض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وتعقبه ابو حيان ورده عليه الموضح كما في الحواشي والا
بد للتخريج من المفصول وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضهم وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه
اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم وياكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا
او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف والميم المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا
حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك اشار بقول الناظم
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا يلزم مخالفة ما عليه
وهو ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال الا اذا كان يشبه الفعل فاذا كان
المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء
بكله يوهمان لهما نسبة المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال تخيلا واذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو
قلت ضربت غلام هند جالسة لم يجز ذلك الا في قول من لا يشترط ذلك ونقل عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان
الجر فيها بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لابد من اتحاد الحال و
صاحبها في العامل واما قوله تعالى فيحتمل ان يكون حالا من لكم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة
والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعناها انتهى الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان تتقدم الحال عليه او على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا نحو
ما جاء راكبا الا زيد يعني في الجهة الثانية **فصل** والحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه كجاء زيد راكبا
وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا او صفة تشبهه في الازمنة الثلاثة ان يكون
ماضيا او مستقبلا او حالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كهم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامة الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فالمثال الاول ومسرعا زيد منطلق في المثال الثاني ان
تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد مسرعا زيد منطلق وهذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها
ولا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل راكبا جاء ورده جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خشعا
ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عاملها الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خشعا صفة لمفعول محذوف
التقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين واجاب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب
الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت عليه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون
وعليه وقد حكى الكوفيون في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا ناظر في هذه المسئلة وانه قطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة
متفرقين فيرجع الحلب اي المتفرق في الكلمة ترجع الحلب فقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين ومما عامله الحال العنا بتقدير معنى اسم الاشارة كما صرح به الموضح في بابها واستشهادها به انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء
المقابلة تقدم الجملة الحالية المصدرة بالواو الكوفيون لانهم قائلون بان هذا اسم موصول

وتحملين

باب الحال

وتعلق صلته بمحذوف والتقدير والذي تجلسه ... كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه الثالث ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد ومن هي ظرف او
اسم ولا ناصب لها ظرف شبهته باسم المكان كان سوا ... ويعزى الى سيبويه والثاني انها اسم غير ظرف وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين
يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى الاستقرار
بخلاف ابن ... الحاجبي في النهاية الرابع ان يتأخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ... وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو
احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهو يجب التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة
تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فجعل موافقا للجوامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه لما تقدم او يكون العامل
مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل وما في صلة
المقدر بان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل
فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير ونحوه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف
فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها الابتداء قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها
خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وان العامل فعل محذوف تقديره انظر
اليها خاوية وحروف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من
قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى التشبيه والتقدير ونحوه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى منها رطبا ومنها
يابسا والمراد بالرطب لا اليابس للفؤاد قال الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب في صفتها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب و
اليابس بالحشف البالي ومراده الرطب واليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحروف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى ونحو ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكأن او يكون العامل عاملا آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر
المستتر فيه ولا عتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام الابتداء
وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن
زيد محتسبا الصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب تقديم
الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسر اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا
من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما فيه من معنى المفاضلة بين الشيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا فان بسرا مفضل
على الرطب قال في المبسوط ... لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى ... الطيب من طيبه
وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل فيهما وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن
السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة وانها صلة لاذا ان قلت ذلك وهو بلح في المفرد واذا وهو تمر في المفرد واذ والصاحب
المضمر في كان لا الضمير في اطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على الطيب لانه يتسامح في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا
في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقديمه كانا فضة بدليل زيد الحسن افضل منه المسيء فجاء معرفتين وانما تتقدم الحال مع افعل
اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا منهما نحو هذا بسر اطيب منه عنب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا
هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا
حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه
او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل
والمفضل عليه كما لو تأخرا لالتبسا فان قيل جعل احدهما تاليا الافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد
فصل بين الظرف وهو بلح والتمر قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز
لن يهن ويستثنى من الضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل
وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيد الظرف والمجرور بالتأخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما
على المخبر عنه نحو في الدار ... جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه والظاهر ... والخلاف

المتقدم جاء في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرهما والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المشتق كما تقدم في البيت وغير المشتق فمن ذلك قراءة بعضهم
ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام
لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات ابتداء مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه
واشار الى في النظم بقوله وندر يعني نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى
ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة
لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او
مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما والحق
ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدأ وبيمينه
خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول للحال لتعلقه بها لا لعاملها اي لا عامل الحال **فصل** ولشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان تتعدد لمفرد
وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجي ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله على اذا ما جئت
ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا
غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وعزاه
فاعلا الزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان
برجلاي الى اخره وليس منه اي من تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان تتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين فدائبين حال مؤسسة معمول لسخر والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشيء
في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك
ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه
فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل
احد الحالين بصاحبه ولا يبعد عنه الا بقرينة فان قلت ما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور
الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة
اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى
فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء من عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد
متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن
اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء
المعدية اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة فيصدا للستر والمرط بكسر الميم وسكون
الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا
فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقدروا في نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا
الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه وتنقسم الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان
مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها او بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب
الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك
ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من
الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب
فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع
والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا
حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظها مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي وبجميع هذين

باب الحال

قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا وأما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا القسم
استدركه على الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها وأما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومؤلفة من اسمين معرفتين جامدين
فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك
فقير اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد ابو حيان في التسهيل جمودا محضا احترازا
من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا
من المؤكدة لعاملها لانه يمكن تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة
لمضمون جملة قبلها ولجبه التاخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحق المؤكدة ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره
بعد الخبر يقدر بره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدأ غيرانا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن
خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل
اذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع
الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع
الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف
وصاحبه حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدر في موضع المفرد او استقر ان قدر في موضع الجملة وعليه الاكثرون حالكونه مستقرا او استقر محذوفا وجوبا
لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو
كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع
الحال تجي جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت
وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان
كخبر المبتدأ له في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم
يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب
ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في صخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب ان الواو
انها عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب
ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب في الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة
ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني وقبل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم
ان الاصح يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بدليل
استقبال لان الغرض من الحال التخصيص بوقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن
بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها و
ماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو
صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول اعرب وبيان غلطه من
جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فانه يصير معنى الاية ساذهب الى ربي مستهديا فصرف التنفيس الى الذهاب فهو في الاية للهداية واجيب بان مستهديا وقع
بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ايضا ان يكون فيه تنفيس كالقبل قاله الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا
وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه في كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي
طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا عن الحال نقول في جاء زيد ان تسئله يعطك جاء زيد وهو ان تسئله يعطك وتكون الحال حينئذ جملة
اسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة هم الوف
حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض
متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بعضكم ببعض وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء وابليس اهبطا
جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو
لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو رابطة
مابين الحال وابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت

وما طلعت الشمس والثاني بقبل قد حالا لكونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي
حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على
حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا
حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا
شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا
لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا
به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي
تاليا الا كقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة
باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب او مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو وكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو
ما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو الا ترى ان معناها غير مؤمنين اي ما لنا لا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول
مالك بن رفيه وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما
كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم يقترن
بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت في حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو
لا تدخل اسم الفاعل وكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وربما نحو قوله وهو عنترة العبسي
علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهو مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل
ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال
الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى التلخيص ايضا والصحيح عند
الناظم وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها
انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاء والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها
زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر
راشدا وقولك للقادم من حج مأجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او جواب
شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر وماجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت ماجورا او نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القرائن مبينة ومعينة ووجوبا
قياسا في اربع صور احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدأ والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما
فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا او سافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي
معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فانحط المشتري به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء والصورة
الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل للتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل
محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي تتحول وقد يحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا
حال محتملة للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او هنالك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ
من قول سيبويه وانما نصبت هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هنالك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل
وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمزة بوزن هنيئا هنئا كعلم يعلم وهنا بهنو كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم
بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من
شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قال ابو البقاء والتمييز
في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه بمعنى ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة كان

قوله

قوله وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كان يدين في باصدام الفرس
اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما انشدناه وخرج بالفصل الثاني وهو يجيئ من الحال نحو جاء زيد راكبا
فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا
لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجل وذنبا وان كانا على معنى من بيانية صحة اقترانها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اي من
ليست فيهما للبيان ولا يكونا مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء
كانه لما اراد الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتديا من اول
الذنوب اليه ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا
وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب
لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في مصححا عماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا او بانه
زيتا فانه يشبه بضعا ربع عمرو في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل يشبه بافعل من وذلك في خامس رتبة فلان افعل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل الصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي
وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل المقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به
اشبه اولى والناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تابعهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب
وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب هو وصفه وعلم بهذا التقرير والتفصيل وبطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي
ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك ولجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه
رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه
واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور

فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم
الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا يعكس والثاني
انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه
يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع
الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع ثوبا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء
ومن المسموح عندي قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن نصيبه وقصبة وعشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولوارده القفيزو او وزن كمنوين عسلا
وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا الة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصو عصوان ويقال فيه
من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو مثقال
ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لما يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء
السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل يشبه بما يوزن به وليس بمساحة حقيقة وانما
دال على المماثلة من غير ضبط وحمل عليه هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون النقيض على النقيض
كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل عليه غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا ان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا
فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا
فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ويكثر في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويتوجه عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان
التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمود امحضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل
للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس
فحول الاسناد عن المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا
مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الابدي في ابن ابي الربيع وناول
الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وناولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون
بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح

بحذاء

من الحديد

الجمع

اللمحة وذلك في مميز الاسم المفرد ان يجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من
المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين
فان مميزه واجب النصب كما سيأتي بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فمميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا
يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه مضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل لو
اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو مميز ام لا ولم يعكس دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قال في التوسيط وزعم انه الصواب او مضافا
نحو ولو جئنا بمثله مددا وملؤ الارض ذهبا فمددا مميز لمثل وذهبا مميز لملؤ ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملأ مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى
والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** من مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته
الموضوعة اولا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا مميز لبيان الجنس المتعجب منه في النسبة والدر بفتح
الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي
ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما يمشي اذا كان الضمير المضاف اليه الدر
معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل
ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل
كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامته ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في
مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل
بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى الجمع قائما مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض
الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في
الاولى وجره في الثانية مضافا الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى
اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف
ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه ملاحظ ما فيها من
الابهام ما واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل التبعيض ولذلك تدخل في طاب زيد نفسا لان نفسا البيان اعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال
الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه
من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز
بمن الا في ثلث مسائل احدها مميز العدد كعشرين درهما كما سيأتي الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما
احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد
بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان
يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا فان اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل مميزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه
بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا
وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما
فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان
فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود يخبره فلم يعدلك سواه فنعم المرء من رجل
تهامي بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل
الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصحبها اسم جنس يصلح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب فامتنع ذلك في العدد لعدم
صحة الحمل لكونها لعدد الاعلى متعدد والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان
التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله
دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما
انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه مما انتصب على تمام الاسم
فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع منه في شرح اللمحة فقال
ولا تدخل من على ما كان منقولا او شبيها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم

اسم التفضيل ... ثانية

في الحواشي

الرجل زيد

الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع من حوله عن عليه ومنها ان قولك زيد اذ
المنوع عظمت فارسا وعظمت جارا البر فيه بيانا ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقهما ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل
الى الفاعل التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا
يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طي انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي
جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على
سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور
ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب
التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف
والبيت محمول على ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب اما اذا كان العامل وصفا
فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على مميز اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد
قال ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها وهي عشرون حرفا كما قاله الناظم
ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا […] فلا حاجة الى اعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم
بمعنى من الابتدائية حكى بعضهم عن بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر
ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم المر السريع
مع الصوت يريد ان السحاب في بعض المواضع يدنو من البحر المالح فيمد منها خراطيم عظيمة فتشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك
الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء
ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله علّ صروف الدهر او دولاتها انشده
الفراء بجر صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر ببقية
لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية فيقولون اذا […] عن علة الشيء كيمه والاصل
كيما فحذفت الفها وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا
الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر ماول من ما وصلتها
وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية بمنزلة الاخفش
وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقوله […] في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية وصلتها
نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك
على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن
مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها
فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة
تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام
وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبدء منها بمن لانها ام حروف الجر قاله
صاحب رءوس القواعد وغيره مثال جرها الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله
عنهم ورضوا عنه ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما
في السموات له ملك السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي با
لنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف
وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وينقسم بالنسبة الى مجرورها الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى
والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير والاول […] حتاك تقصد كل فج ترجي منك
انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال
كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل

او الى التمييز

باب حروف الجر

شبه المخاط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشما الاظرف وكثبا بفتح الكاف و
والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا واو حرف عطف وفي المغني ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها
وقول الاخر وهو [illegible] يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيا فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني
على ضمير الاناث وحشيا والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى
بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا و
فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله
خلقه فهي في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر
الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل
في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة
وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يوجب الحمد دائما فاجابوا فاتى بالضمير
مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء
واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول
رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو
التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك
حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب احرف الجزم واحرف النصب
وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي
والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون وهي قراءة
ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وضع موصول موضعها اذا بقيت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي الذي هو الاوثان فان بقيت نكرة فهي ومجرورها في موضع صفة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند
الجمهور او زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية
بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا
لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من
ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة
الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال
الاعرج الغساني وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وهو والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم
وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان
والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص
بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخولها يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها
يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص لان
النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون احتمال فان قلت
اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتت في موضع يطلبه العامل بدونها فتضمر متجهة بين طالب ومطلوب وان كان
سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قال الوافي لا انها مع ان سقوطها بالمعنى يخل من الزائدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او
نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف ولو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق
ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما اتاهم من ذكر فذكر فاعل باتاهم
او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير الله نعت على المحل والخبر محذوف وتقديره
لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها
الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا

على العموم [illegible]

زائدة في قولهم [illegible] بلا زائدة [illegible]

من الاخرة

من الآخرة اي بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء
نقله في المغني وافرد المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها
في ما ننسخ من آية فالمراد في المعنى والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا
لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون ويقتصر في النظم على قوله تبعيض وبين وابتدئ في الامكنة
بمن وقد تاتي لبدء الازمنة وتزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي
عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما
نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقبل بعض الكوفيين نحو ينظرون
من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر
مرادفة ربما كقوله واني لمما اضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته
غاية لرؤيتك واسقطها هنا في بعضها من ادلة وللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين
معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه
فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته
ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى
على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله فهب لي من لدنك وليا ونظر فيه
قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح
التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى والحق ان المرافق لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه
كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكرى
اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان
بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال
ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف لكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبجزم في المغني فيها
وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا
بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب
لان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والاقلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل
صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضربك زيدا
ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة
مناها واما بتاخيره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف
عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما
فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل المقوية عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في
آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها
خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله دره اي ما اكثر دره المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى لام العاقبة
ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى الذهاب فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك
ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم
الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وبعضهم جعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون
للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اساتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قال ابن
والتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين

كفروا للذين آمنوا اي عن الذين آمنوا قال ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قال ابن مالك في التسهيل وتبعه
الموضح في المعنى واقتصر الناظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي وزيد و **للبا** الموحدة اثنا عشر معنى احدها الاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الاكمل الا بها كذا
في المغني وهو ما قوله الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد و
السهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافات احسانا بضعف فدخول الباء هو العوض
قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع بعض من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله
لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة
انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو
مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الى الفعل الا به كسطوت
بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما
المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فامسحوا برؤسكم وعليه
بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال
نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل ويختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا اي عنه بدليل يسألون
عن انبائكم وقيل لا يختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا واولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن
الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى
التاسع البدل وهي التي يحسن مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء
وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش وبدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا
مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم كان

فبما نقضهم ميثاقهم

باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم ولم يندرج احدهما في الآخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفردات المعنى
الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتي الباء للقسم وهي اصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله
مستعطفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فداك
ابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق **وفي** ستة معان
احدها للظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليه فان ادنى
تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا
نحو ففي رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا
في امم اي مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل انه في هنا للتمكن على
ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا
في الآخرة الا قليل اي بالقياس الى الآخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
اي به يبصرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير بوزن فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتي في
بمعنى من نحو خير ثلاث ابيات اي منها قال الجوهري وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه
ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال
اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا **ولعلى** اربعة معان احدها
الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قال الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

اولا

نحو اذا رضيت عليّ بنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي مضمنا معنى عطف فالذي في المغني وقال الكسائي
حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي
مع ظلمهم وقال بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي ومرادف من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم ومرادفة
الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وبذلك قرأ ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابي الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد
على لان راق متعدية بنفسها انتهى وادعى حسن الجابرية وهو مذهب سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال التضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك
فلان لا يدخل الجنة بسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى وعن **ولعن** اربعة معان احدها
المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة
بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على
القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين في المعنى
فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين المهملة
وما يعده الانسان من مفاخر ابائه والدياني المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك اي لاجله قاله في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن
مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك
والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل الرباعة
ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين
جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى **والكاف** اربعة
معان احدها التشبيه نحو قوله فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما
مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما
احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة
كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجي الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء
الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره وهذا احد الاعاريب الثاني ان ما موصولة وانت
خبر حذف مبتدأه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما
مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير
ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه باعتبار حالين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة
كان المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني
وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قاله في المغني
والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء
وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف
ماكول وزاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد ومعنى **الى وحتى** انتهاء الغاية مكانية
او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة
حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما
يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا الاخر او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى
نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت
ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح
به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق بها في ذلك ومعنى **كي** التعليل نحو جئت كي اقرا اي للقراءة ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق للقسم نحو والله وتالله **ومذ ومنذ** ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي
سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتداء تقدم
خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين
بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرئ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من ازمان
وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر
العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست وانمحت وآثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو
ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان
على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين
اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها **ورب** ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا
وللتقليل قليلا قال في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة
وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى الضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم
الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت
مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قال في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد
لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعزا الفارسي انه عمرو الجنبي سأل امرئ
القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن
اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخالة وهي النكتة السوداء
في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد
قاله الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال وروي محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكشفة ويهرم اي يشيب قاله الحلبي **فصل** من هذه الحروف
ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها
مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض
جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر
بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب
لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا
دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف
الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي مرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث
العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق وهو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور
بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها
من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر
الى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعير للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب والانتاف بينهما والقيض بفتح القاف
وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة اولهما بينهما
ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز
ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما
من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلي يعلى علاء قاله ابن هشام والتيثرا لطارفة وقد يكون الى اسما واحد آلاء الله وهي نعمه تقول الي
والاء قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان
حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدودا او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم
الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتداءان وما بعدهما خبر عنهما واجيب للتاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن
ابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا
قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتداء وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القسم الزجاجي ومعناهما

للوزخلع

تتحول من عليها او كونها بمعنى فوق

بين

بين وبين مضافين بمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف
وقيل من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على أن منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية أو منها ومن إذ وذكر ابن الخباز في النهاية
ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان أربعة أقوال وللبصريين قولان قال الفارسي المعنى أمد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبره
وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان أحدهما أنه من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة
حذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني أن الأصل من إذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى و الموضع الثاني أن يدخلا على الجملة فعلية
كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار فأدخل مذ على الجملة الفعلية
وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الأشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني أو اسمية
كقوله وهو ميمون الأعشى وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا فأدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي
راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين
والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الإنبات فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما حينئذ
أي حين دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدأ أن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر
قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى الضم إذا عند
ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن
ملكون هما أصلان لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم إن وكأن قاله في المغني وقال المالقي إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ وإذا كانت
حرفا فهي أصل نظرا إلى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف
من كسرها إلا أن القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قد ردوا
أن النون محذوفة لفظا لا نية على ما تقدم قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن
عن عمل الجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد
لظهور الإعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الأعشى إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا ربيعة فإن
لكل شيء فإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى
العمل قليلا وتكفهما كثيرا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء
الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد أي واسعة
البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أي أماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما إذا زيدت بعد رب والكاف أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي أخاه أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره
والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل مالك بها مع علي وأراد بعمرو عمرو بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر
ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وإنما للإنسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية
الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الأبرش ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية
وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل
ماض كهذا البيت لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شأنية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو أبو دؤاد الإيادي بدالين
مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو ثم ألف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فأدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فإن الجامل مبتدأ
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الإبل مع رعيانها وقيل اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة
المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الأعناق
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال أبو علي الفارسي يجب أن
يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

وأما قول الفارسي ضمير محذوف ولم يجئ تجلى أعاد ها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** يحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله
وهو امرؤ القيس: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول. فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء، ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أي سنة وإنما
خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم وبعد الواو أكثر لأن العرب تبدلها من رب الواو وتبدلها من الواو الفاء
لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس أيضا: وليل كموج البحر أرخى سدوله * علي بأنواع الهموم ليبتلي. فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام
الليل وصعوبته ونكادة أمره بموج البحر واستعار السدول وهي الستور واحدها سدل لما يحول بين البصر وإدراك المبصرات وعلي متعلق بأرخى والباء في بأنواع
للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها وبعد بل قليلا وبعدها
من الواو كقوله وهو رؤبة بن العجاج: بل مهمه قطعت بعد مهمه. فجر مهمه بعد رب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الأطراف وإلى حذف رب وإبقاء جرها بعد
هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله: وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل. وبدونهن أقل كقوله وهو جميل بن معمر: رسم دار
وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله. فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار
وأقضي أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل وقد يجر
حرف الجر غير رب باقيا بعد حذفه وإليه الإشارة بقول الناظم: وقد يجر بسوى رب لدى حذف. وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج
تقديره خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والأصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله وقيل هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من وضع
العرب الشيح والقيصوم [illegible] التحقيق أنه [illegible] حقيقة الموضع لأن هذا في البيتين لا يضعهما الآدميون ومن قرأ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا
ما بعوضة برفع بعوضة وقياسي وإليه أشار الناظم بقوله: وبعضه يرى مطردا. كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور
أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة واحتج الجمهور بوجهين أحدهما أن كم الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني أن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل
على أن الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالإضافة
لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم إن في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف أي وفي الحجرة عمرا إذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومن تابعه لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للأخفش إذ قدر العطف على
معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فإن العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد إن
وكقولهم مررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك
وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه إذا قلت إلا أمر بصالح فيما يستقبل
وإنما المراد واضح فلا بد من إضمار الكون فتقول إن لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فإني قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في
باب كان وأقره **هذا باب الإضافة** وهي لغة مطلق الإسناد قال امرؤ القيس: فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * إلى كل حاري جديد مشطب
يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة
تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قال الرضي في شرح الشذور وتحذف أنت من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب أو تنوين مقدر كتنوين
دراهم لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو ملء عشرين [illegible] إذ لا ينصب نحو هذا
إلا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لأن التنوين يدل على الانفصال
والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الإعراب وهي أربعة الأول والثاني نون التثنية وشبهها فالأول نحو تبت
يدا أبي لهب فيدا تثنية يد والأصل يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف الثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة
بالتثنية في الإعراب بالحروف وليست بتثنية حقيقة إذ لا يثنى في مفردها اث والأصل اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا والثالث والرابع
نون جمع المذكر السالم وشبهه فالأول نحو والمقيمي الصلاة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والأصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها
تلي علامة الإعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له وإنما حذفت نون
التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين تلي علامة الإعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة
الإعراب نحو بساتين زيد وشياطين الإنس لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب
واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد القولين في المسألة والقول الثاني أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده وإلى
حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله: نونا تلي الإعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف. ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الأصح
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر

إلى قوله المعنى فإنك قلت مررت بصالح ثم تقول إن لم

هذا باب الإضافة

باب الإضافة

تاب عنه المستثنى خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الإضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى
في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف
سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمضاف حين
والتقدير مكر في الليل ويا صاحبي في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني فهو المضاف اليه وان يكون المضاف
اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه
يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلام عمرو فالاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديله فالاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه
ولا يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلام عمرو او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما
صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة
امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام محققة بحيث يمكن النطق بها كغلام زيد او مقدرة بحيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع
عمرو وامثالهما هذا بيان ثان في مكان المضاف بما يراد فيه او بما يراد به نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا
ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب يستحق الخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نية **فصل** والاضافة
على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف
منها او تخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة
تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير
قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المضافين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني
الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا
يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موضع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه
ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديدا لدخول في الابهام يقال توغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه
الحركة غير السكون واذا اريد بها ما عبر به فلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وتبع
فيه السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا
غيره وكل ما يصدق ويصغر بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشترك في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب
تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشبههما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا
النوع مرجعه السماع ومثلك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وانهما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة وكذا
لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا
محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد في تقدير غلام لزيد مثلا ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطها
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدك بك
الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجدك وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك
فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الجزء اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج
والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل
افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وقد

لانا لبدل بالشئ يقابل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك
قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي
وكاسب المال فان اضافته محضة وهذه الصفة شبيهة بالمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف
لمعموله لفظا او تقديرا فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء
كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها
مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوب
معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعها معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم
التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون
الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الكرام
والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة
منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد
والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان الاصل في قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص
بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقوله بل تفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك
اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قال في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب
زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت
الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر يحذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قال الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع
السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون تحذف للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى
بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها
عنه الى ضمير موصوفها فينجر الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا
فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسيأتي ان الصفة المفردة المعرفة بال
لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين
ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير
الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية
لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف
مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وكقوله وهو
الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة
الثانية قتلنا والضمير في بها ومن السيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وضمير
والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف ولم يبق في دماء القتلى التي تهرق فيها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة
القتل ولولاها ما حصل القتل المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب
راس الجاني فالضارب صفة معرفة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المعرف بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدى بما جاوز الامال ملأسر
والقتل فالزوار جمع زائر صفة مفردة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضاف الى العدى المعرفة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملأسر اصله
من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة
صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة معرفة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى الهاء الراجعة الى ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء

وفي نصبه قبح

صريح

ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سنحنا ولم ينبهوا لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عنى المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما
بغنى فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غنى بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة
التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها انه ليس والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من
الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات
ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة جمع
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منه والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة
والى مستغنى المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس تجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد
الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف بال
عوضا عما فاته من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته
لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت في حكم الكائنة
في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة و
الخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك
لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي ومعناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي والضاربك والضاربه الحاقا لسائر المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال
الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
والحذف سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن توهم منفصل لا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منهما مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون
الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قال المرادي في التلخيص نا
اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى المفهوم من الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل
المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا
وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع اخبارها عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في
الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث ويؤيد عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه
قد يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني
وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث
لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث
واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى
لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة وانما تفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا الضمير قال في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث

الاولى

والى مضاف لما فيه ال جو

الفصل ولا قام امرأة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم
امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه انث الفعل لانه من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل
الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير بالاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا
ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد فاضيف احدهما
للآخر وتأويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب
في الوضع فقدم عليه اللفظ وقصدوا بالمقدم المسمى لغرضهم الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة
ما حتى كأن قائلا قال جاءني سعيد كرز فقال جاءني مسمى بكرز هذا اذا نسب الى الاول ما يليق بالذوات اما اذا نسب اليه ما يليق بالالفاظ فانه يجب تأويل الثاني با
لمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى فالاول قريب الموضع ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة
قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام فالرضى في قولهم صلاة الاولى وقولهم
مسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتأويله ان يقدر موصوف
ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيها بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس
القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضاف الى جنسهما معنى وصح بمن فيهما لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون
الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على
الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الآخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء
الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحروف والحروف لا تضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف
اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا
مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب
سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي
الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف
المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته اياما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة
لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللضمير اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين
وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون
المضمر كاولى بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات
الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب
نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني
عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك رأس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة
لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الباء
الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة
وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا

باب الاضافة

تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه وقد ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا
اقرب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع
قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الاجل المقضي والمعنى نضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ اي سرعة بعد سرعة على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ سرعة
في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناه
على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع ولجب وعامل البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسرع والحنن واتداول ويجوز عند سيبويه مبتدأه مضافا
اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول
يجوز ان يكون مفعولا مطلقا مثل ولبي وهذا بناء على ما سيأتي عن ضعيف خبر يجوز التعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة
كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه تجشم
بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كانت العرب اذا ارادت تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك
ابقى للمودة بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية
لضربا مردود من جهة تجويز ذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر المثنى للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن الاول
ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه فيه اي في
هذاذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان كاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود خبر
قوله ايضا المقول بلام التعليل ملوم بردود حنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما
لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وتانك ففي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها
اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحروف وكل ما يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجودية وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودية اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمية الباء تفننا وبانها
وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول الدماميني في الارتشاف ودعوى
الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثنى وانما لم يحذف في ذانك وتانك
للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني فدوني زوراء
بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزوع بفتح التاء المثناة فوق والراء والعين
اي ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
مثل اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبي الى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور والبيت انشده
الناظم بقوله وشذ ايلاء يدي لبي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق
بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني اي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا
للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان
اعطتاه المال حتى تخلص من تابعته وقيل كان من عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم
اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت حجة ترد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد
واصله لبي بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك
وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد بقاء
الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك وما هو واجب
الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى
الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين
مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم
يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم
بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية

ولما كان إضافتها إلى الجملة الاسمية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه ورد بما أضيفت حيث
إلى المفرد كنشد كقوله ونطعنهم تحت الحبا: بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فأضاف حيث إلى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فإنه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة
جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وببيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال
باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه
في المغني لأنها مختصة بالماضي نحو لما جاءني أكرمته والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنى سواهما
وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بأن العامل قضينا وكونه
مضافا إليه ممنوع فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في إذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها فقال
لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت انتهى وإذا عند غير الأخفش والكوفيين فإنها تختص بالجمل الفعلية وإليها أشار الناظم بقوله
والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ومضارعين نحو إذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين
نحو وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الآية إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا نحو إذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو إذا السماء انشقت مما
استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجملة الاسمية فمثل وإن أحد من المشركين استجارك في التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والأصل إذا انشقت السماء كما أن أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والأصل وإن استجارك أحد لا أن السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد الآية يتعين
أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما قال الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص
بالجمل الفعلية وأما قوله وهو الفرزدق: إذا باهلي تحته حنظلية: له ولد منها فذاك المذرع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى إضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده خبرها أو التقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بأن
فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ووجه له أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة و
الحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي أكبر قبيلة من تميم والمدرع الذي يكتسي بلبس الدرع بالدال المهملة يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذلك
الولد النجيب الشجاع الذي يباهل باللبس الدريع لشرف أبويه قال الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر أن
حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول بإضمار كان معهود كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينة ونبئت
ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد ولكن لو عين حبيبها والخبر هنا واجب التقديم
لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة وهي واسمها ضمير الشأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن والتقدير فهلا
شفعت نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف أي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو أن ضمير الشأن موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بأنه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من أسماء الزمان بمنزلة إذ وإذا في كونه اسم زمان مبهم
لماض كما أن إذ كذلك أو لما يأتي كما أن إذا كذلك فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه فما كان بمنزلة إذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية وإليه أشار الناظم
بقوله وما كإذ أضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج أمير بالرفع على الابتداء والخبر أو زمن كان الحجاج أميرا لأنه أي لأن زمن بمنزلة إذ في إفادة معنى
المضي والناصب لجئتك لأنه بمعنى المضي فلا يعمل فيه إلا ماض وما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول آتيك زمن يقدم
الحجاج فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل ويمتنع آتيك زمن الحجاج قادم على الابتداء والخبر
لأنه أي لأن زمن بمنزلة إذا وإذا لا تضاف إلى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه إذ وإذا ووافقه الناظم في مشبه إذ واقتصر
عليه في النظم ونوزع في مشبه إذا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فأضيف يوم وهو مشبه إذا في الاستقبال إلى الجملة وإذا لا تضاف إليها وبقوله
وهو سواد بن قارب فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة: بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فأضاف يوم وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها و
هذا المذكور من الآية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه إذ لا مشبه إذا فلذلك
أضيف إلى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع ويومين وشهر لم يضف إلى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول
على إذ وإذا إذا أضيف إلى الجملة الإعراب على الأصل في الأسماء والبناء على الفتح حملا عليهما أي على إذ وإذا لأنهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتأصل
إلى الجملة واقتصر في النظم على مشبه إذ فقال وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا فإن كان تاليه فعلا مبنيا بناء أصليا أو عارضا فالبناء أرجح وإليه أشار الناظم
بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك لشبهه بالظرف في جعل الجملة التي تليه مفتقرة

وقيل حنظلية صح

الجملة

اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه حين وامثاله بان فالبناء الاحسن
كقوله وهو لنابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو
الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب
وفتحها على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ومعنى يستصبين يستصبين فلانا اذا اعده صبيا اي
جعله في عداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش ووجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع
فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اولى واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست
لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر ارجح على
الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال العبد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفند
اي لن يغلط **فصل** ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف
فلا يضافان للنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين محسنا
فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة الغزل فالراي في المعنى وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو
قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله نعم لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذلك في الموضعين يعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر وانه
قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف
والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكره لك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر
يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط
الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم
بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي و
خليلي فمن نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد
والساعد وهو بمعنى من المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول
والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني و
اجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد
رابي مراعاة للفظ **و** منها اي بفتح الهمزة وشد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين
واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها اي الى المعرفة
حال كونها مفردة من التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فيمن او قدر
لفظ مفرد يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واي فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس
الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا واخصص ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام
لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو مختص باحد طرفي التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين
واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة
بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها
لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف
الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا الى النكرة فالاولى كمررت
بفارس اي فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت
النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة

وأما أيّ الاستفهامية والشرطية فيضافان أيضًا فإن إليهما أي إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن شرطًا أو استفهامًا فمطلقًا كمّل بها الكلاما
لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة نحو أيكم يأتيني بعرشها ومثال الشرطية
المضافة إلى معرفة أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة إلى النكرة فبأي حديث ومثال الشرطية المضافة إلى النكرة قولك
أي رجل جاءك فأكرمه والحاصل أن أقسام أيّ خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو أيّ الشأن المنعوت بها والواقعة حالًا وما يجوز
وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأولى نحو اضرب أيهم أفضل والثانية نحو فلنت ثم أي والثالثة نحو أيًّا ما تدعوا ص ومنها لدن وهي بمعنى
عند فيكونان اسمًا لمكان الحضور وزمانه كما أن عند كذلك وإليها أشار الناظم بقوله وألزموا إضافة لدن فجر إلا أنها أي لدن تختص من عند بستة أمور أحدها
أنها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم أي من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وقد
اختلفا في اللزوم وعدمه تعاقبتا أي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعتا في التنزيل قال الله تعالى ثم وفي الخضر آتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علمًا ولو جيء بعندهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك رفعًا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لديه لعدم
معنى الابتداء هنا لأن حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والأمر الثاني أن الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى إنها لم تأت في التنزيل
منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والأمر الثالث أنها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعكس
[illegible] إلا لغة قيس فإنها معربة عندهم تشبيهًا بعند وبلغتهم قرئ لتنذر بأسًا شديدًا من لدنه بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها
بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فأما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث
سكنت الدال إسكان الباء من سبع والتحقت كسرة لإعراب انتهى فظهر بهذا أن لدن مبنية دائمًا بخلاف عند فإنها معربة دائمًا والأمر الرابع جواز إضافتها
إلى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فأضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض
غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أو استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا وهذا البيت لا دليل فيه إذ يحتمل
أن يكون على إضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه نحو لدن شولًا إن كانت شولًا ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي
وبقاء صلته والأمر الخامس جواز إفرادها عما أضيفت إليه مثل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها
لدن على التمييز لأن لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فأشبهت حركات الدال حركات
الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا براقود أو
على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدًا فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه
ابن الشجري وهو يقتضي تشبيه لدن بضارب صنو نحو نصبت بعدها غدوة وإليها يشير قول الناظم ونصب غدوة بها أو تنصبها أنه على إضمار كان واسمها
وإبقاء خبرها والأصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قال ابن مالك وقال هذا أحسن لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة
ويؤيده من لدن شولًا فالنصب على هذا ليس بلدن وإنما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقديره وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها
أي بعد لدن على إضمار كان تامة أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فيرفع قال المرادي فظاهره أنها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر ما بعد سائر
الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكن غدوة بعد لدن إلا منونة وإن كانت معرفة ولا تنتصب غير غدوة إلا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند
لا ينتصب شيء من المفردات بعدها والأمر السادس أنها أي لدن لا تقع إلا فضلة بخلاف عند فإنها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فيجعل عند خبرًا
عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتدأ أن الخبر متعلقها المحذوف لا أن نفس الظرف سد مسده لما له من العمدية ولا تقول من لدن البصرة
لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ص ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفًا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك أو زمانه الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فتجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكى سيبويه ذهبت من معه
معه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند إفرادها عن الإضافة نحو جاءا معًا معرب لأنه ثلاثي الأصل إلا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان أبو
قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حي فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضعًا أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله
وهو الراعي كما ... فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لمامًا الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك وقع في الكلام نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولمامًا بكسر اللام وتخفيف الميم وقتًا بعد وقت وإذا التقى مع الساكنة العين ساكن
أخرى فكسرها على أصل التقاء الساكنين وفتحها استحسانًا للأصل وإتباعًا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفادنا ما لم يفده الموضح وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن
الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الإضافة فتنون وتنصب بمعنى جميعًا فتنتصب على الحال

باب الإضافة

المذكورين

من الاثنين نحو جاءا معا قال فلما افترقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ومن المؤنثات فالاول كقول الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا
فاصبح قلبي بهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا انامل الحمائم
الاولى سجعن لها معا الاجل نصوبها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب كحالها في الكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت حال
الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضا
تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى اذا نون قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا
والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم هدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما يقال هم يد على من سواهم و

والحاقة

بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ش) ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفة
كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق و
التركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس
المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اسم غير كقبل وبعد في الابهام
والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه فهي اسم لليس او خبرها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة
مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب فالتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها
فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بنائه على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة
اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف زمان كقبل و
بعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم لليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة حكاهما ابن خروف
فعلى البناء هو اسم او خبر وعلى الاعراب هو اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر
لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا وغيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غير لا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى
مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا ثم الفتح مع التنوين كالضم
مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور وقد حذف ما يضاف اليه غير بقوله
بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور وقد رأينا ابا العباس كان يقول لا
غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل
اسلفت لا غير تسال وتبعهم صاحب القاموس (ش) ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلاث صور احدها ان يصرح
بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل دارك او بعدها ولذا لا يستعمل نحو
من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حاله كما لو ذكر المضاف
اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ
وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان
يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بما له من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين لانه كان حذف
للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو اولى
لان العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد
على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسألة المشهورة قال المرادي مسألة اذا نونتا للاضطرار فمذهب
سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا ومذهب الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اهـ
وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة
وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني
فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم
ليخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة
منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي وانما بنيتا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة لما اذا كانا نكرة فانهما معربان سواء
نويت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم لشبه غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه
تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية قاله الدماميني (ش) ومنها اول مقابل آخر ويعرب واسماء الجهات الست

خبرها مقبوضا او
نصبها على انها خبر
ليس واسمها محذوف
والتقدير ليس المقبوض

كليهن

كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم
لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فاذا نوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم
تقول جاء القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم او امامهم وكذلك حذف المضاف اليه ونوي معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم
لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوي معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق
وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري
واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بعد الاخر اسابقا ولا يعرف ضد والمنية
اول الوقتين المقدرين لهما على اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو على الفارسى ابدأ بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر
وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي على ان اول له
استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد
سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه من دونه بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة
قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك و منها حسب بسكون السين ولها
في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وقد تستعمل مضمنا استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله
اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره
ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول
ويجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة محضة وبهذا الاستعمال يرد على من
زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب
المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية
او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه
منهما ونوي معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى ويعني بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت
المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب
مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى ايضا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كانها دخلت
على قطع في قولك قبضت عشرة فقط وافهم كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان
نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت
عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت
عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير
حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف انما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك
في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اي لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور
في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل
وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصبه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها
وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا نزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا
اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم
يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد
ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية و اما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت
معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلاني من اسفل الدار والشيء السفلاني من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

اريد بها

ادیبه بها علی مجهول كمؤكده وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال ومنها لغة اي ونحوها
على فوق وتحت وفي لي فرقان احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن واما الثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو
الحق وظاهر كلام ابن مالك اطلاقه في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال
وهو سهو قال في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انهما يجوز انتصابهما على الظرفية او غيرها كالحال قيل
وما الظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجود في كلامهم وانما بطلت القول قبلا في شرح ما بين اللفظتين
وهما حسب وعل لا في اوله واحدا من الشرطين وفاما حقيهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف ما علم
من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصلح استبدا
القائم مقام المضاف بالاعراب المعنى كقول عمرو بن ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك
وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو وننزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قال ابن جني وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من
امن بالله اي بر من امن بالله قال الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدأ نحو شر المنايا ميت بين اهله اي منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي
حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمدا او مفعول فيه نحو قولهم انتظرتك طلوع الشمس اي وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي
سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون
غداء وعن عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسأل القرية التي
كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشيه موج اي كذي ظلمات بالافراد فحذف
والتفت اليه فذكر الضمير في يغشيه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل قول النظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره ويشترط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد
الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم
يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد
لانه خبر عما هو مفرد ومؤكد وهو ابو داود حارثة بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقوا نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفا معطوف
على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم يجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين ومفعولها الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل و
عطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج
الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه الدليل مجمع
على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا
الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن
جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا
على مماثل بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله
يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد يجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى
على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه
كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه او على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف
ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول
وهو ربع على حاله لم ينون لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل
المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف تنازعا في ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع و
نصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من
حذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف مضاف الى مثل الذي له اضيف الاول او عكسه بالرفع اي غير مضاف وهو عامل كمثل المحذوف كقوله علقت املا ما لي فمتم انتم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فلا دلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فانه ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثاء مثلثة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث اللفظ وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر او ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانك يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك مختص بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركو جمع تارك اسم فاعل وهو مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف لتاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف لناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من راش السهم اذا الزق عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تأبط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احديها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعل وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فمثناة تحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول كتب

مضاف شركائهم مضاف اليه

مفعوله

منعلق به ويقارب او يزيل بغشان ليهوى المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف
الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما ان وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجدا والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من الفصل
بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شىء فان نكاحها مطر حرام فى رواية لخفض مطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى
محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير
فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون فى تقدير اياها او فاعله فتكون فى تقدير هى فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر
اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكانت تحته
امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معوية بن ابى سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج
ان يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن ابى طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابى سفيان فقتل على وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد بل المرادى سيفه
من ابن ابى شيخ الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح ويجوز فى جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما فى
تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل با
لنداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى اسقط حرفه وحمار خبر كان اى كان برذون
زيد حمارا يا ابا عصام وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل الغى كقوله بأى تراهم الارضين حلوا اراد بأى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله
كقوله معاود جرأة وقت الهوادى اراد معاود وقت الهوادى جرأة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم
يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبى او بنعت او ندا والله اعلم **فصل** فى احكام المضاف للياء الدالة على التكلم يجب كسر آخره اى المضاف لمناسبة الياء
سواء كان صحيحا كغلامى وعبدى او شبيها بالصحيح كدلو وظبى ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبنى والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى الفتح ... الاسكان اكثر ويستثنى
من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يأتى فيها ذلك وهى المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين و... فهذه الاربعة آخرها او
السكون لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ... ياء المتكلم وليس شىء من الالف و
الحرف المدغم قابلا للتحرك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا
كرام وقذى او يك كابنين وزيدين فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى وقد اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى فى الوصل بسكون ياء
محياى ولبيان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره وقد كسرها بعدها اى بعد الالف فى قراءة الاعمش والحسن البصرى قال
هى عصاى بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اى الكسر مطرد فى بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش و
يحيى بن وثاب وما انتم بمصرخى اى بكسر الياء فى الوصل وقال عقبة باتى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قال الشاطبى
وبذلك سقط ما قال المعرى فى رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخى بالكسر قاله الموضح فى شرح الحواشى والمعرى له فضل فى الطعن
على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر فى شد وفر مع القوم وان كان الكسر فى الياء اثقل
انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى فى حالتى الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة فى ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضى رفعا ونصبا وجرا ورأيت ابنى بفتح
النون وزيدى بكسر الدال ومررت بابنى وزيدى وتقلب واو الجمع السالم فى حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت
الواو ياء تقدمت او تأخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون
واحد اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوى عمل فيه ما تقدم
وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كلمة اودى بنوى وجاء مسلمى وعشرى وظاهر سيبويه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو
فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جنى ان يبدأ بقلب الضمة على قلبها الواو
كما فى اجر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا
على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكانوا اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس فى اجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه فى مسلمى
فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى اجر والواو فى مسلمى لان قلب الواو ياء ناشئ عن قلب
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفى
بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالمنقوص ويسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا فالمسلماى اتفاقا لا موجب لقلبها ياء

لغة

واطلق

والطلق الناظم فقال بالفصل ولم وكجاءت هذيل في الالف المقصورة قبلها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل
انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوى اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء
المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا تبعهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي اخذتهم المنية واحدا
بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير
الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص
قلب الالف المقصورة ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي في قوله فمن اتبع هداي وبها قرأ ابو عاصم
الجحدري وابن اسحق وعيسى بن عمر هدي في عصوي وروي عن النبي صلى الله عليه واله قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع
ياء المتكلم في علي ولدي الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض
العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قال المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا
وكذلك الحكم في الي نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها
لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الآلاء وهي النعم **هذا باب اعمال المصدر** واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول
المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ما بينهما
ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر
الثانية اوكان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما اوكان مجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل ووضوء
بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوء فانهما اي فان الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب
الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله اولا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر
المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة اسم
مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى وان لم يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر
عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني
ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل مضارع اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية
والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا ان المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء
هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف
فذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا
في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر
الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا
مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك
الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان
بوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا
اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء
بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر
وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع
ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي
على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا وافتراه ابو حيان ويرد عليهما اعجبت من الرزق المسيئ الهه
والترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيئ الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لعروضه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر
حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي من بسيط الموضح في المغني العربي يسمى الحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم

إعمال المصدر واسمه

في اثنائه

اعداءه مر

منادى

منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اى غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة مصدر الثلاثى لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر
فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعملا فى الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه الآن دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامى أكفرا
بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا بتقديم التاء على العين فعطاء اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول
او عطائك اياى المائة على حد حتى يعطوا الجزية اى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترعى نعت المائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابى
وكان قد اسر القطامى فى خلاصة فرد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف فى عمل اسم المصدر
لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل لان ذلك متفق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتى مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله
الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح وبطل
حكمه ودون ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتى فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدى افنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزايين معجمة اقداح يشرب بها الخمر
واحدها قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين بينهما قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك ردت
فى الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد
الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى
مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف
الى مفعوله وهو البيت ومن موصولة فاعله اى وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى
الفاعل ثم لا يذكر المفعول فى اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل فى اللفظ فكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثانى نحو لا
يسأم الانسان من دعاء الخير فدعائى مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن
الثانى الفاعل ولو ذكر لقيل دعائى اياك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذى
اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامرى
يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر فى الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعى مضاف الى فاعله وهو المعقب
بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتى عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اى كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب
ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زيادة العنبرى او رؤبة قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف
الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم
بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء
من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر **هذا باب اعمال اسم الفاعل**
عمل فعله فى التعدى واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث
اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب
والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام
وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس فى اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال
عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب
حال محل ضرب ان اريد المضى او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففى
المضى وغيره اعماله قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف
والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى و
المعنوى لا للماضى لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه خلافا للكسائى فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ووجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب قال المانعون لا حجة له ولهم فى باسط ذراعيه
لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد
وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر وفى نصب المفعول به
اما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثانى اعتماده على استفهام او نفى او مخبر عنه او موصوف او ذى حال فالاستفهام و
النفى نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا
ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه

باب اعمال اسم الفاعل

نحو مهين زيد عمرا او ضارب زيد عمرا والاعتماد على الاستفهام المقدر اى امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف فى الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اى صنف مختلف الوانه وقوله

وهو لاعشى مهيون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو وضم العين

المهملة او كسرها او كسرهما ككتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به تيس الجبل بهيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد

الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اى يا

رجلا طالعا وقول ابن مالك فى شرح النظم او حرف نداء نص صحيح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا

يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل فالمراد من الناظم معناه والى هذا ابن الشاطبى اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل فى

العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق

العمل الذى وصف وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه

قائم امس والثانى انهم لم يشترطوا الصفة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل

بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم فى باب المبتداء انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** يحول صيغة للمبالغة فاعل فى العمل والتكثير فيه الى خمسة

اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او مفعال

او فعول فى كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب او فعل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليها اشار الناظم

بقوله وفى فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ

بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب

ولباسا حالان تقدم صاحبهما فى البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة فى والج من الولوج وهو الدخول فى

الخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد واراد بها البيت نفسه واعقلا بالسين المهملة والقاف من اعقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت

رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب بينه وبينها مواخاة واذا اقامت الحرب لا

يلج البيت ويستتر فيه بل يظاهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وآله فى مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومى ضروب بنصل السيف

سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب وانت ضروب ونصل السيف

شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه سمعنا

انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان و

قال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا والاخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالا بشبيهة مبالغة فى مشبهة لاعتماده على ذى

خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله

عليه وآله زيد الخير بالراء اتانى انهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضى بمزقون جمع مزق بالزاء مبالغة فى مازق لاعتماده على اسم ان

المفتوحة على الفاعلية لاتانى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو

الصغير من الحمير خبر مبتداء محذوف اى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طى والفديد بالفاء الصياح والتصويت

يقول ان هؤلاء القوم عندى بمنزلة جحوش هذا الموضع التى تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم فى ذلك السماع و

الحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شئ منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا

المنصوب بعدها على تقدير فعل ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز

الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا اذكر او مؤنثا وتثنية

امثلة المبالغة وجمعها كمفردها فى العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين

الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة

وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير ابى عمرو وحمزة

والكسائى وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسى الشاتمى عرضى ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمى فدمى منصوب بالناذرين

وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابنى ضمضم حصين وهرم واراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على انفسهما فى الخلاء انهما اذا لقياه قتلاه فاذا

لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله

مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون

بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم متواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل

اذا كذب فى معناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قال ابن السيد فى شرح ابيات الجمل **فصل** يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان

ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وقد جعل الله الاية ومما من كاشفات ضره
بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو
وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي والى ذلك اشار
في النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب الاول فيهما
لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض
عطفا على اللفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم
وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا
من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي بانها وجعل
مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل لا يجوز اضماره فليس لك ان تجعلهما منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور
غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبهما باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعلا على هذا عامل لكونه
بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال اليمني في شرح الكشاف
فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار
عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل
معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة
انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث
ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو
الصحيح الذي يشهد له القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا
بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه
ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي
لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول

وهو ما دل على حدث
ومفعوله مخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب و
من المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم
الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط
الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه فتقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما
الان او غدا فزيد مبتداء ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل
المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما ولا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو محتمل للازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى
ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتداء وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه
عائد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتداء وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت
عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر
باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى
يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي
على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت عقبه
بقوله ويسئل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا
اريد به معنى الحدث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان
نكرة ويجره بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب
قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راني راع ثمت عردا ثم نحو
نحو اذا اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب في ذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم

ببعضهم

او ذي الحالة

المشبهة

المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا تصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق
الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة
لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابا شبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك
يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على رأي الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد
تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب والجر والله
اعلم بالصواب

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد

اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها
فَعَل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفَعِل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام
ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بهم كان اولى لما سيأتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفَعُل بالضم في عينه ولا
يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء فاما فَعَل المفتوح العين وفَعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْل
بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فَعْل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فَعَل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو
الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فَعِل المكسور العين
المتعدي كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين
نحو الخوف ومعتل اللام نحو القني يقال قني حياءه قنيا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو
شرب شربا ولقم لقما واما فَعِل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفَعَل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفَعِل اللازم بابه فَعَل ويكون
في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين
كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية
وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية
في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتي ويرد عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فُعلة كالحمرة والسمرة والادمة
وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعلوق والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشيء
وعلق بالشيء اي لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فَعَل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفُعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير
قول الناظم وفَعَل اللازم مثل قعدا له فُعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كغار وساب في غاب واب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم
والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفِعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح
مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفَعَلان
بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفُعال بضم الفاء كمشي بطنه مشاء او دل على سير فقياسه
الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفُعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بياء بعد همزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذا المستثنى
اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فِعالا الا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية
اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم
سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل
فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني الست وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال
وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل
صهيلا واطرد انفراد فعال في الرغاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة واما فَعُل بالضم في عينه فقياس مصدره الفُعولة بضم الفاء كا
لصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة
مصدر ملح والفَعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فُعولة فَعالة
لفَعُلا وما اتى مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا

هذا باب ابنية المصادر

ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا حمدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين
القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي
علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل
بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين
المعجمة وكقولهم في فعل مضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل
بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قال سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل
منها تسعة وتسعين مصدرا وانهاها الحد وعشرين تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر منه
والله اعلم **هذا باب مصدر غير الثلاثي** هو مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض
غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير
مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام
فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن يحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها
اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على الولادة والتسمية مصدر سمى والتزكية
مصدر زكى واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل
بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنى تهنئة وجزا تجزئة وجهوه بان مثل تخطيا يجوز وفيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة محركة بعد ياء
زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه
وحكى سيبويه نبأ تنبيا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا القدر اشتكى
فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر
اولى من وجنه واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمال ومعتلها اي معتل العين قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين
الى الفاء الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم
تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وفا الا الحمد لله ومذهب سيبويه اولى
لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه
الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد يحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنادة البدل والاصل و
اقامة الصلوة واستنادة البدل فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل
الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه ويزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت المثناة
في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التاء
في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا وتطاير تطايرا
واطير تطيرا تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل
معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذف احداهما لالتقاء الساكنين وتعويض
تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة
وجاء تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل ما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل
وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا
وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو
التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم
معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها ما اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة
والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلمي رضا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر
بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذيط
وتابل ويرنا لحيته خضبها باليرناء وهو الحناء وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه

الثا

الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس وسوس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو خفة كلام لغة اخلاط وهمواو وضلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا
يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يمنع دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الاجماع مصدره فعلل وبذلك نبه بقوله
الناظم فعلال او فعللة لفعلل او لجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح او اسم
الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل
الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى
نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة
قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو
ياسر ويامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامن يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا الياسا لغة في اليأس ولا البعاجمع بعره
وهو البجة وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياوم يواما حكاه ابن سيده وحكي مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقوله
وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيا وخص
الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة وتاء لياء
المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي القعود عن الجماع للكبر وانشد ... فالاباء لفيته لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر قشعريرة
بضم القاف وفتح الشين والقياس اقشعرارا ومصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتله ... وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا
وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
على الترتيب **فصل** ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كان في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين
على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح الفاء
وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك تبني
فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان
بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة
وشبهها كرحمة واحدة اي فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة
والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل
غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيا
او سماعيا الحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتأتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة وتحذف
ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنوا عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية
المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ
فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب

هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين

تقدم ان هذا الجمع غير سابغ والصفات
المشبهة بها الخ وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
بكثرة في فعل بالفتح حالة كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب في غذا بالغين والذال
المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اي اسرع ويستعمل متعديا
يقال غذا الطعام وغذوته باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حالة كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه فهو
راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا ويقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم
وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور
العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء و العين كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والفتنا
وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود واكحل اي اسود العينين من غير اكتحال واملى اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى
والجهر وهو الذي لا يبصر بالشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو

عطشان

باب ابنية اسماء الفاعل

عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وفياس اوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف وهو شريف دونه اى دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ
اذا غلظ ودونهما اى دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بضمتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفف بالعين المهملة والفاء
شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وافعل فيه قليل وفعل وقد
يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيمن كون القياس اطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب
وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما
يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبى **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة
الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهى اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدى وقائم من اللازم فانه فى الاصطلاح
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه فى المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اى بعيدها
والاصل طاهر قلبه وساحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه فى باب اعماله وكان ينبغى ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم
وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الراى ومعتدل القامة **فصل** ويأتى
وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثى المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها فى معين من اعان ومغيرين
اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثى وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن
مطلقا اى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج فكسرها لكونه اسم فاعل غير كسرها لكونه مضارعا او مفتوحا فى المضارع كمتعلم ومتدحرج واما
نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذ كل اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لانه لو
لا تزاد والياء والالف يوقعان فى التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح
يؤدى الى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدى الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب**

كيفية ابنية اسماء المفعولين

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ ويأتى وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثى المجرد التام المتصرف على زنة مفعول
من المتعدى كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به وزيدت الميم لما مر فى اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر نحوه من الكان
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم ومنه اى من اسم المفعول الثلاثى الاتى على وزنه مفعول مبيع ومقول ومرمى ومدعو الا
انها غيرت عن صيغة مفعول فى اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة
فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى واصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى
قبلها كسرة وادغمت الياء فى الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى اشار الناظم
بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كاتٍ من قصد ويأتى وصف المفعول من غيره اى من غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم
مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر فى اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول
الناظم وان فتحت منه ماكان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ويأتى من المتعدى فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة
نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك فى مرجعه السماع وان
كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال
ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اى معقد ومعل

هذا باب اعمال الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل و
اقتصرت على واحد لانحطاط رتبتها عن المتعدى وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله وهى الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها
انها التى يستحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها فى المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم او يمكن
انفكاكه كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل
المتعدى نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اى فى هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم

الا ما اقتضيه الاضافة الى المفعول وان الاصل لا اصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو
ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها اعطى قليلها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف
لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اى عن مرفوعها الى الضمير موصوفها فيستتر فيه في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه
لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى
ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور ولهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى
ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى
الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عن
امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذا الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث حذف ضميره فحسن
ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب في كاتب
ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة
الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على
سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وح فلا
دور في التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح لتعريف
الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم
بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة موقوف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان
الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث
يحول اسنادها عنه الى ضميره ولا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن ح الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جرت ام لا وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها
انها تصاغ من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما
مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب في مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اى اسم الفاعل المراد به الحدث يصاغ منهما اى من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي
نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا
غدا وهو اى اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن و
لا تقول حاسن واذا اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر
الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو
مستقيم الراى ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اى للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم
على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه
ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا
للمضارع كضارب في يضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما
تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم يقع المسألة اى من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح انتصاب اى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل
عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة
عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معمولة على زيد يفسرها الصفة المذكورة
المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فيما تقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال
وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه

وجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي
لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي
الكوفيين ويؤيده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه انه جاز نحو
زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل للعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا
يكون الا مؤخرا مردود بقول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل
كما افهمه قول النظم وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف تعمل فيه رائحة
الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر
المتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتاخر وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف
وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير
تحلل كحسن الوجه او مع التحلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها
واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في
اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها
ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وفي الداخلة عليه اسم موصول على الاصح
فيهما **فصل** لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الاول الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل
بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كالاول
بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وقلبه او على التمييز ان كان نكرة كوجها
والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في
حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف المضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ستة في مثلها وهي ضربان
جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض
كالحسن وجهه او الحسن وجه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل
ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو
رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضافة الى
ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك عشر صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه
ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذي في قوله في وصف النبي صلى الله عليه
وآله شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى مع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما
الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة
من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة ... والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال
المعرف بها او المضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه و
الحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره
والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه و
حسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن
وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل
بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وماتين وستة وخمسين صورة وذلك انه تجعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف
او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره
نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف

والاضافة

الى مضاف

نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خاله
جميل خالها والسابع مضافا الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعجتها قبل الاخيار منزله والطيبي كل ما التاثت به الازر والثامن مضافا الى
موصوف بمجاز نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يحتمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله نزور امرء جما نوال اعده لمن امّه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه
هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب
تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة
من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قرشي نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة
ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون
لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة
واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعه ومنصوبه ومجروره وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر
ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون
بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب
الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج منها ما يكثر
نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون
بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب
لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها
اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا
والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتداء لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من
الاعراب فشاذ لا يندرج في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتداء اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ
بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع
وقال الاخفش هي اما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة
موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر
اي خبر المبتداء الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الافهام
بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقديم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد
مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن
الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة
ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام
واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله
وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمروا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان
ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمروا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل
اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير ولم يصغر واغيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك
من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتداء في المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتداء في المعنى كاللتين
او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان معنى الفاعل بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب فالناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر والحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب زيدا عندهم
تشبيها بالمفعول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه
الاسماء عموما لجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قال ابو البقاء واشبه افعل التفضيل

بكونه على وزن نزيد لانه على الزيادة وبكونها لايبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها وقد يحذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره
ولما حذفوا الهمزة من اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الفاء ويقول ما خيره وسمع الكسائي ما خبثه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به
بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جيء بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبغ
فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته قال البصريون جيء به لفظه
لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى
الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة
المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس بمهملات اربع عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
بحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه
باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة
وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب
المسند عنه التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره
لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهبهم جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الخبر
وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة
اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف بنحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يلبه ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وانما يجوز حذف الباء
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختص
بان وان ونظيره عسى ان يقوم قال الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل
بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا
بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله
لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل
عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء
بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة
الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا فقلت كفى كاتبا ورده ابن
مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما
افعله فلعرائه اذ ذاك من الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده
ولا يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان نال المنية يلقها حميدا وان
يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله
وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله
فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور ولانها في التعجب للصيرورة وفي غيره
للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي
ملازمة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب
امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد
احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب
لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي عليه السلام وقد مر بعمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا

الوجه الـ

اي مرتبها على الجبال التي بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الاستثنائية وصرح
واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور حالكونهما متعلقين بالفعل الدال على
التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله
اوس بن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص
ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمع
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي قد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فينبغي ان يجعله كالحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا
يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين
بالغزل وبكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل
لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد بحرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب و
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله
بالدلالة فاما المزيد فيه فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه
واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان
ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع
بناء على ان احداث قول خارق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا
فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم
واولاهم المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى
المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود
الغنى عن ذلك باشد واشدد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املا القربة لانهما من اتقى بحسب البناء وامتلأ
وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان فقت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف و
كسرها بمعنى افتقر وغنو بمعنى استغنى بندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن
ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على
معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله
يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف الموت لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول [illegible] فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما
اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة

والبناء

والبناء المفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبنى للمفعول ما كان ملازما للصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا بمعنى تكبر فتجبر
التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من
جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغى ان لا يستثنى شيئا ويأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول فى
معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما
بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا
قائما وهو مبنى على اصلهم من ان المنصوب بعد كان فيه حال الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفى
سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء اى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى ايضا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء فى
الاثبات قال ابو على القالى فى نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابى ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اى انتفع به واما عاج يعوج بمعنى
مال فيميل فان العرب يستعملونه مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفى كما قام زيد وما عاج اى ما ل فلا يقال ما اقوم وما اعوج لئلا يلتبس المنفى بالمثبت الشرط
الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو يا لشين الحمرة وخضر
الزرع فهو اخضر من الالوان ولمى فهو المى من الحلى واختلف فى المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثى المحض واكثر افعال الالوان والخلق
انما يجىء على افعل بتشكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلاء التعجب فى الغالب مما كان فيها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل
لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحد فى امور كثيرة وتساويهما
فى الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى اشهلا وغير سالك
سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذو ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذى ثلاث وبقى شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو شكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا
يقولون ما اشكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد شكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفى صلاح
منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء باشد ونحوه
كاقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اى مصدر ما زاد على الثلاثة
وما وصفه على افعل فعلاء بعده اى بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما
بعده اى بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه فى الزائد على الثلاثة او حمرته او عرجته مما الوصف منه على افعل
فعلاء وتقول على الثانى اشدد او اعظم بها اى بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجته وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالباء يجب وكذا المنفى والمبنى للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان
مصدرهما اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول يكون مؤولا بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم
ما ضرب واشدد بهما اى بان لا يقوم وبما ضرب فيأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما فى المنفى فليتمكن من ان يستعمل معه النفى وان يحمل عليه
الفعل الذى يتعجب به واما المبنى للمفعول فليبقى لفظ المنفى فى لفظا الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو امن اللبس جاز
الاتيان بالمصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيؤتى
بمصدره صريحا وان لا نقل له مصدر فمن النوع الثانى فيؤتى بمصدره مؤولا فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثانى ما اكثر ما كان
وا كثر بذلك اى بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر وعسى ويدع والذى لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة
فلا يتوصل الى التعجب منهما بشىء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا
ان اريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو مات ما ابدع ما اخبث موته والخبث بموته كما ارشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضربه بالعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت
امثلته فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه اثر **هذا باب نعم
وبئس** وما جرى مجراهما من الافعال الانشاء للمدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع
البصريين والكسائى من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن
اغتسل فالغسل افضل وتقول نعمت المرأة حمالة الحطب واسمان عند باقى الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هى بولد مقول
فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف

لا خلاف دون ما اكون زيدا

الطريقة الثانية وهي التي عزيتها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين
البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم
الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما
وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة
التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد
قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان
وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له
من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاول
قاله المختصر وفي اول شرح الايضاح رافعان الفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن المعطي في البسيط
ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكأنك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية
على احد القولين او العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص
مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على
قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنا فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا تريد معهودا تقدم والثاني
انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما
قارنها اي ال نحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه
وسلم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل فزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف
وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او
مضافين لما قارنها او يرفعان الفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق له في المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك
اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو
اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له و
التقدير نعم هو اي المرء هرم وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير ونعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز
والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه
كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى والمراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وبدل
على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما
ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية
نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكسر السين مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل
ام لا لان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقال سيبويه متعين وما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد والبيان الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز
بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود
المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى
زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء
وتهامي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسبة وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز
وفاعل ظاهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان
وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به
وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل
فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واناب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة

لا يحتج به

بالجملة

بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو فيهما اي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد و
متلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق
او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئس ما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا
مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومواضعه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال وترجع
الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في
موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد
قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل
صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها
اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة
والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن
الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال وغيرهما فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص وهو

وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه
لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما في الامر العام سلكوا فيهما طريقي الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من
الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يريد ذلك الاستعمال واختلف
في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدأ
واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل
مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا
او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم
فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب اى ايوبه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم للمخصوص
لا من حذفه هذا اذا ارضنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا
لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن فانها حولت للتلفظ بالغرايز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف انه يدغم
نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلبت الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شوي قلب
الياء واوا للضمة قبلها ثم يعل عينه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقتصد قبل الضم نحو طال
وبلغ والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وفهم
الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقدمه فتقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد
وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوء بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساء الامر
يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا فحكمه وحكم فاعله بما ذكرنا في بئس فتقول في الفاعل
المعرف بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المعرف بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا
ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز والمخصوص محذوف اي هي ومرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى

والمرفوع المنكر وقيل يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون فيجري فيها الخلاف المتقدم فإن جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وإن جعلناها تمييزا
فهي نكرة موصوفة أي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الأخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على
التعجب فلا يلزم فاعله أل ولا الإضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز ذلك في فاعل المذكور وأن يأتي به اسما ظاهرا مجردا من أل وأن يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل فعل
في التعجب وأن يأتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من أل نحو فهم زيد رجلا على ما أفهم زيدا والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو حسن بزيد رجلا على أحسن بزيد وسمع
من العرب مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وبتجرده منها ثانيا وأصل جاد بهن أبياتا أجدن أبياتا من جاد
الشيء يجود جودة إذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول إلى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع
ضمير الجر فقيل بهن وأبياتا تمييز وجدن أبياتا على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وأبياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز
وقال الطرماح لحب بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة أو لمام أصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على أحبب بالزور وضم
الحاء لأن الفعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه وأن تنقل حركتها إلى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح
الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة
الأذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالباء ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا على
ما أكرمهما رجلين وما أكرمهم رجالا **فصل** ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وإن
ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من إشكال لأن لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة إذا لم تعمل
في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه أن حب فعل ماض وذا فاعل وإليه أشار الناظم بقوله والفاعل ذا
وإنما بقيا على أصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لأن الأصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب إذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا أي حبذا
دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفصل بين حب وذا وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وادعى
كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل إلا أن سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم
مرفوع الابتداء لأنك لا تقول للمؤنث حبذه والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الإشارة وقيل مبتدأ
محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل
والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية وأصل الخلاف قولان التركيب
وعدمه ويتشعب من التركيب قولان فعلية الجميع أو اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل لمدعي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد والتذكير
وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الأخفش وخطاب بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفا وسلامته مما لزم مدعي غلبة
الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه ومن تمييز المبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه فجاؤوا بالمضارع واستدل لمدعي غلبة الاسمية وهو المبرد
في مقتضبه وابن السراج في أصوله وابن الشجري في شرح الكتاب بأن الاسم أشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه
إذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير عن الإفراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر
أو الهندان في تثنية المؤنث أو حبذا الزيدون في جمع الذكور أو الهندات في جمع الإناث على أقوال فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم
أن في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وأن ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريه
مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** إذا قيل حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع
التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين إليها كما تقدم من أنه يجوز أن تسكن عينه وأن تنقل حركته إلى فائه وإن لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها
إذا كانت حلقية وإلى هذا أشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فإن قلت حبذا فتح الحاء وأوجب التركيب أن جعلتهما كالكلمة الواحدة ولا
تغير والله أعلم **هذا باب أفعل التفضيل** وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خير وشر
في التفضيل وأصلهما أخير وأشر حذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة فلابن من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال
خير الناس وابن الأخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما
شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما وأما قوله وحب شيء إلى الإنسان ما منعا فضرورة إنما يصاغ أفعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب
وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء فيقال من ضرب يضرب هو أضرب ومن باب
علم يعلم هو أعلم ومن باب فضل هو أفضل كما يقال في التعجب منها ما أضربه وما أعلمه وما أفضله وأضرب به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين

باب أفعل التفضيل

والمعنى أكلهما أي أشدهما أكلا أو من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق به من قولهم هو قمن أي حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظائين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذ من جهة كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كان الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفصيل هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان أقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو أزهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم بهذا العرب إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لأنه من المبني للفاعل وسمع هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا مملوءا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما أشغل يديها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا وسمع هو أعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه

للمفعول وسمع عني كرضي بالبناء

وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل وجيء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد لا يأتي هنا ولا يأتي هنا مستثنى من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

فصل

ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان أحدهما في نفسه وهو أن يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قوله تعالى ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحو قوله تعالى قل إن كان آباؤكم إلى قوله أحب إليكم فأفرد أحب في الآية الأولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة ومن ثم أي من أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزمه الإفراد والتذكير قيل في أخر بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر معدول عن آخر الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أولى لأنه به أشبه لأنه أشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الإلحاق فهو بمنزلة باب أفعل في ثلاثة أمور أحدها أنه يطابق ولو كان نكرة والثاني أنه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث أنه لا يصغر ومن ثم أيضا قيل في قول أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي يصف الخمرة كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب إنه لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم أي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبي نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة أنه كان ذا ذؤابتين تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعده أفضل أن يؤتى من الجارة للمفضول كما تقدم من الأمثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ويدفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما يكون إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة

وهند أفضل من عمرو

١٢

وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والآخرة خير وأبقى أي من الحياة الدنيا وقد جاء الإثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن إن جردا وأكثر ما تحذف من مع المفضول إذا كان أفعل خبرا في الحال أو في الأصل فالأول خبر المبتدأ وخبر كان وإن وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وإن زيدا أفضل وظننت زيدا أفضل وأعلمت زيدا عمرا أفضل ويقل الحذف إذا كان أفعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فأجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك أي دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله قال ابن مالك في شرح التسهيل أو إذا كان أفعل صفة كقوله وهو أحيحة بن الجلاح تروحي أجدر أن تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فأجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي أي تروحي وأتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه هذا قال ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشاء وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني إن الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت إذا طال وإنه كنى بالقيلولة عن نموها ونموها وادعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا إلى بارد وظليل وهما صفتان لموصوفين محذوفين والأصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه أي على أفعل إن كان المجرور بمن استفهاما لأن الاستفهام له صدر الكلام نحو أنت ممن أفضل والأصل أنت أفضل ممن فقدم من على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدما وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى أنه

لئن مجرورا له على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخيرها له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل افضل من غلام من فتقدم من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ما له الصدر يستحق التقديم والتصدير وما احسن قول الابن الحلي في المفتاح طلبتك بارباب الصدور تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وموجز اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افضل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من حالات الثلث ان يكون افضل معرفا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستعمل في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفاء والاظارف والظرفاء كما قيل في الاطول والافضل وكذا الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرماء والمجداء انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين من وال على ان زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حالكونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور وبدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل ومتبوعه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افضل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزم امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونها على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذ المقصود ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى لفظ كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خصصت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وعقد لجاز قياسا لا سماعا ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان أول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لشبهها بالمعرف بال في الخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنوي فهو طبق ما به قرن وان كان افعل على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان تقدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله أهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى **مسئلة** تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفوض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضا وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا

باب افعل التفضيل

الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد
ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل
منه انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاق في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض
نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما لم يتلبس
بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين
فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين
الواحد لا يتخصص بكونه احسانا كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال شبهه بالقرائن التي قارنته
لصحة وقوع الفعل موقعه كما يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل
التفضيل وهو حسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك ونافشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين
اولهما للموصوف وهو الهاء من عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد
الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا
مدخلا من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد فتدخل من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فتدخل من على محل
الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد فتدخل من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا
ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع
فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن بالجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته
اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق
اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق
لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا
المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم
الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما
ويحذف الاخر واذا حذف ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز
رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فا
لاولى الاقتصار على ما قالته العرب

هذا باب النعت

ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او
تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تتبعه
فيها ودليل الحصر حيث انه التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما
ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمتبوع وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور بدليل
ظهوره جارا والجواز مع الظاهر ولو وجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن
خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد
التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي و
خرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلانه ثاني الاسمين هو عين الاول

واما التوكيد فلان نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات من قبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له

فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحيث يتعينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحيث يتعينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلا كريمان ورجال كرام فهي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في وجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير فيحصل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه وبامراة قائم ابوها بتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث فاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل المتاخرون فقالوا ان كان النعت متابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وامر رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما هما كما تقول ضربهما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابهم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل

فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا بد في نعتها

الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية
وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا
وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي
بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي
معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصول
الاسمي وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنتسب بالياء نحو تمار وتامر وتمري مما هو منسوب الى الحرف واما اسماء الاشارة المكانية
نحو مررت برجل هنا او هنالك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف ليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا
بجملة منكرا والنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب
وهو نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله من بني سلول ولقد
امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول ما يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الدني الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه
فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا
لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن
او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور
بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما
مبارك اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف
قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما
اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء للبيع لا الاخبار وذلك
لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيختص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب
ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل
ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق
هل رأيت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق في موضع جر وليس كذلك على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط
يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل
شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب يعني هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته هذا الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة
له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبن ممزوج فيه لون
الورقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد والرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا
هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو
كثير ومع كثرته يقتصر على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل او غيره
اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير محضة نحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح
بذو وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان
ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده
وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجلان ضيفان
وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

فصل

اذا تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها
في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وبتفريقه اما لكون التثنية
والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما النعت عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغنى
بالتثنية والجمع من غير تفريق بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون

وهو رجل من

منصوب به

معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان
اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذ اختلف فعاطفا فرقه لا اذ ائتلف كقوله بكيت
وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي ذهب بعضه وبقي شيء من آثاره وبكى مقصور وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال
والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل
والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد
عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي ان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبدل واما اختلاف النعت ففصله
الموضح في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ
وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم
زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد
لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين
او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين
ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا
بعيني وابصرت خالدا الشاعرين وسعت لنفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال
ان قدر الثاني عاملا فالقطع او تاكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان
او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قال ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا تفريق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك
مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان او اختلف المعنى فقط
كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ
او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل
في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند
الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احديها ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرأيت
زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة
على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية فيهما والفراء بعكس ذلك
الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء
عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع
ومنع ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان
فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء
جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز في شيء منها
واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع
على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن
عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل
يبعدن بفتح الباء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا اهلك وفي التنزيل كما بعدت
ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك
غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب
لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور
وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم

لانهم كانوا

لانهم كانوا ينحرون بها الاضياف فهم والنزولون الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب هو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم
ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مازرهم على فرج
زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه
بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار مبتدا
تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار
هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني
لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه
او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ولما فيه من النقص بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع باعتبار تكثير الجمل وسكت عن
النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه ويتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فلابد فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع
وقطع بعضا ام
في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب
اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت
بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه
والاخر فقيه كاتب فلا يتميز زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه
الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت
نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع من المتبوع سواء تعين
مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين جمع عاطل من عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني
وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص
شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل
النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرته هو والفعل
ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا
كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع با
لعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة
مع المقدر ونصبه جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا
اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان
النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر
على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل فتقول هو التاجر واعني
التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة
العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت براكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي
اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته
مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه فنادرا ومن غير الغالب لقد جاءك من نبا المرسلين
اي نبأ من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض
اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي منا فريق ومنا اقام فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على
الابتداء اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف
موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم
ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك
فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء
لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم

وهو فوقها الكائن هو الجار والمجرور وهو المبتدأ المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدم متأخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها
والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة
ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما ان زيد وقولك ما منا الا على اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت
بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويحذف ويجوز حذف النعت ان علم
كقوله يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه ح
قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرإ. فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي
احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب
الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة واعطاه اباعر فسخطها وقال أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا
تدرإ فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني
فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة
وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة كقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وبقي المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء
والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة
العامل جعل المنعوت بدلا لا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب

هذا باب التوكيد

والتأكيد ايضا لغة
فيه ولم يتعرض احدهما بتصريف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تأكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع
وهو ضربان لفظي وسيأتي آخر الباب ومعنوي وهو الفاظ محصورة ولذلك استغنى عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول
والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على
تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما امتاع المسافر وحشمه فاذا اكدته بالنفس فقط او بهما معا
بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبت
الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتمال الرتبة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح
الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاء زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاء الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما
عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل
ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم
كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المضاف بعين لفظا او معنى الى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
او المفرد بشرط ان يتجزى بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته
ويجب ايضا اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
وليس منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا
توكيد لاسم ان بل الصواب انهما جميعا في الآية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الآية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى الضمير ويجوز في الكل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف
جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونها الا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل

باب التوكيد

بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال عليها لما فيها من الظرفية قال الرضي في المعنى وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فنحو
اي من اجل الاحتمال المذكور وجاز ان يقال جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به
واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان
كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة
هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز ويتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال
نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة
اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المنفصل به بدون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ابنها فداك حي خولان جميعهم وهمدان
وكل آل قحطان والاكرمون عدنان تجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون
فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابن معد
وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضده مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فانى فهنك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب والى ذلك
اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلة التاء في النافلة للزوم في نافلة فصلح مع المذكر والمؤنث فتقول اشتريت الامة عامتها والعبيد عامته بالتاء مع المذكر
كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة
على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر زيادة على ما ذكروه فان من جملتهم سيبويه ولم يغفله انتهى وفي
الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد
تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن
جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم
يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والى ذلك اشار
الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى
ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا عن تثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء التحتية تثنية
سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان [illegible] واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على رأيهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية
اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه انتهى الخلاف [illegible]
واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك [illegible] والكوفيين اجازوا توكيد النكرة مطلقا
فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل ويحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء
كيوم واسبوع وشهر وحول وان يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكقوله [illegible] اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه
ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرف من البحر البسيط وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر يتمنى
ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من
الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه
فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقمتما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا
انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل هند خرجت نفسها لتوهم
الناصرة او نعتها توهمت [illegible] وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل
يبطل قول الصنعاني ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى
من الظاهر في الاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاغلب والى ذلك
اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل
منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وحث حث والثاني تأكيد الاسم بمرادفه نحو

يجيء مكررا نحو سكت سكت زيد واجلس اجلس وضربت ضربت وفعل باسم نحو انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي
يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الا بثم الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض
بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد ثم فاوهم ان المؤكد الجملة المقرون بالفاء وتأتي الجملة المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه السلام والله لاغزون
قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل
ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احديهما على الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
منصوبا فواضح امره من انه يكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وآله ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر
ثلث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم والمد الجدال منصوب على التحذير
ودعاء بتشديد العين من ابنية المبالغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي
قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجهه الشيخ
ان الضمير المتصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول الاحوال للاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب و
المجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما بالمنفصل الثابت الذي يقوم بنفسه دون من يقوم مقامه وشبههما احتجنا الى ضمير
منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تأتي
على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل الشيخ ويرد عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة النسبة اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا
المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جلست
جلست واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او
حرفا جوابا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا
ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفي اخرها تاء التانيث
اسم امرأة وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير حرف جواب
امران ان يفصل بينهما اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر
الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان انكم الثانية مؤكدة
لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم فوجب
ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل
فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية
ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وهو ضميره وهو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية
توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضميره ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون الجار
بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد لفظ
الظاهر فانه يجعل فاصلا فان التوكيد الضمير نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن المرحل ويؤخذ منه
من كلام التسهيل ان الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم
ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري
مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت اتصال الحرفين قوله وهو
خطام المجاشعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل المغايرة ان
التوكيد الاول وهو الواو الثانية موصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثاني قال الموضح
وحقق كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو لان هذا
العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع واوه والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكور قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن
به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو مجهول من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا
على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنني عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد
بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد
بالمرادف فلو سهلان احدهما ان عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف الذي ما بهم قاله في شرح الكافية

هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح
ضربان عطف نسق بحرف وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله والغرض الآن بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول
بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم
فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر
الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو
تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن
مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين
فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك
البدل بدل كل من كل ويخصون عطف البيان في المعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد
يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد
والتذكير والتنكير وفرعهن ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني الرجل ابو سهل فابو سهل مرفوع و
الرفع واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير
والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي
وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا
يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها
مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري في قول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف
لقول سيبويه في يا هذا الجمة ان الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة
ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال
الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان التجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد
بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان
على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا
الضمير المضاف اليه لا الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو
الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله
محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا
فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد
شمس ونوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المعرفة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري
ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المعرفة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يتبع اسم التفضيل العام و
يتبع بعضه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير
زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم ومن ثم خطأ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها
ان يتبع صفة اي تعيين صفة نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة ام
ومنها ان يتبع مجرورا باي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى
المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو اي واي فارس الاحزاب
ومنها ان يتبع مجرورا بكلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى
مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وان
يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا
مع انه لا يجوز ان انت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال انه في نعم الرجل زيد ان زيدا من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد انتهى وقال

عطف العادون باني ... والكلام الآن في عطف البيان والبدل ...

ان ذا الجمة

خبر المبتدأ الجملة الواقعة

عطف النسق

الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلال محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

هذا باب عطف النسق

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكرها ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهي اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا اي من غير تقييد وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى نحو جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضم وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيد بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن

فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا عدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة فجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وبعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بالجهة للمصاحبة رجحان وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو محقق للوامع لا قول ثالث وينفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد عشر حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول النظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية المشهورة وهي الفاء لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال الخطاب المارودي انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول عفت بين الكوفة ترتيب بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما للصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله سواء عليهم

ءانذرتهم

باب عطف النسق

ءانذرتهم ام لم تنذرهم قلنا اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى حالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف نظرا فيه للاصل انما هو الواو قاله
الشيخ في الحواشي الثاني مما انفردت به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه
الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله
نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة
نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وقيل لا يختص بالواو بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز
العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما
بلاتها الا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر بلاتها اما مسبوقة
بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام
على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فمشترك
فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام فالنفي المعنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية
معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
الاية الحادي والعشرون مر ابي وابيك فارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله خلقك فسواك فعدلك ويكون
وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان المعنى الثاني في نفسه بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة
نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد
اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفاء ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة
او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول
وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك مناف للترتيب قال الفراء
واعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء
للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مترتب على الارادة واراد
الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون
بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان
كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان
اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة
فجعله غثاء والثاني بان الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود جري في الانابيب ثم اضطرب اي
فاضطرب وسيأتي قريبا والى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب نصا وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه
صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول النظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان
فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس
ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية
اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان ان يقوما يغضب زيد اخواك
واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدا
ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها من ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها
لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي
ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبرا لان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان
الله المعطوفة على الخبر ولكنها لما قرنت بالفاء سوغ ذلك والثاني نحو قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
فانسان عيني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ

ذلك عطف فقيد وعلم فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتداء المحققون ان الجملتين اذا عطفت احدهما
على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير ولحذفه في احديهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالابتداء
ونص بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو فاكرمه فالاخبار اذا انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي
وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل الكوفيون في باب الاضمار عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية
وانها محذوفة وارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغوص من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم
بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق ويستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة
لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح
كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد
قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب
والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف
والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار
ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله
وهو ابو داود جارية بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال الموضح
واعترض ترتيبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في اللحظات اللطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة
ردينية قال الجوهري في عمرو انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم
حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف بها اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى
الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جلست. نفسي خادما ويجعل على زيد بكل شيء حتى بمعنى دانقا والجارة
ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره
ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن
هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهي الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله
بعض ما يثقله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير
واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجوا عمرو بن هند ثم تلاه
بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما
فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني
الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها
وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها
منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل
ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية نحو
الى الحق والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية نحو ترجع الى المعنى
نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاختصاص بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي
كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء
فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاختصاص بالصبى والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم
وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى
من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف
بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا

باب عطف النسق

في الاخر او في الغاية او السافلة ولا حاجة القوم حتى زيدا اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من قوة او ضعف والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على
كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليه شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي وام اما
ام فضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء اولا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة
بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية
ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي بعده موتي
ام وقوعه الان ومختلفين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم
اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين
الحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فيقال في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين
بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو ءانتم اشد خلقا ام السماء او متأخر عنهما ما لا يسئل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالتوسط
في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسئل عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهي
ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء
المطلوب تعيينه فتقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدأ او تؤخره
لانه غير مسئول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت
اهي سرت ام عادني حلم لانا لا نرجح كون هي فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان
الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد
بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني
بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للفائت وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتاب
هل كان الاجتماع على الحقيقة او كان في المنام او اسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث
بن منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب
بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف
نظرا الى الحي ويدل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصف اعتبارا
قال الشمني الا انه يهجو هذه القبيلة فيقول لم يستقر على أب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين
هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وهما
قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو ءانتم تخلقونه
ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم
عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل
لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها
نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين
بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول
لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني
ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها
قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل
المفردين وليس تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية
عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين
ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك
الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد
له من لفظه قال ابو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل أهي شاء فالهمزة الداخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على
المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها
قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ان الهمزة دون التقدير للمبتدأ واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب

او زيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسئول عنه نقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت

لا بيع في لا مرحبة وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى
ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا
تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل
ام هل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم اذ لا معنى
للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الابيات
يشهد ان للكوفيين فان ام فيها بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من
الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة نحو جالس العلماء
او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز الجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين
الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب يعني الكلام الخبري الذي
من شانه ان يحتمل الصدق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب
نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد
في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى وفي الثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين
اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد
المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد عليهما
ثم فصله بما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو للتفصيل للاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي
وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم وحكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم
نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرر العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب
زيدا او لا تضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا
الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين
على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد الجلوس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع
بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو لنسفعا بالناصية والى هذا اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي
وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر كاو فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني
جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلتها في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما
كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء
والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة
لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار
فشاذ اذ حذفت الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والانفتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية
وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامته قدمه ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه
ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان يسبق بنفي او نهي عند البصريين والى ذلك اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا
او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر
اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء مجرد لافادة
الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه
في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وورقاء ابوه والبوادر
جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوف اي ولكن كان رسول الله ولم يرد رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على
لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد

وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واسند ذلك وعمرو مبتداء ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان سبق بايجاب وامر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيهاء فقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت ضدا الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فقرر نهي زيد عن القيام وثابت عمرو بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يجعل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وهذا انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تنقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فمعنى ذلك لان له الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرطها ان لا يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد ان يكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جائني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جائني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فمن غاية البعد لانك ان اردت بالرجل من هو زيد كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذ قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين والبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جائني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قال البدر في المغني ويحتمل ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يأتي في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وان زيدا لاحمر وقائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك فبلغ في تفسيره تفعل جدك

وقوله وهو امرؤ القيس كندي كان دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب جمع العقبات طائر معروف وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق والنون والفاء كحلولي مقصور للضرورة ثنية مشرفة قريب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله اللوبر عاما عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا ندا او امرا او اثباتا تلا اقتداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا ندا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جائني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة فالرد في المعنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني

فصل

يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعنا كم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد فيه بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك نعم لو احد التوكيدين او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد يجمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع

والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا
بين الواو وآباؤكم معمول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على
الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع
عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم
فاشيا كقوله ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فصل واما ما رواه
البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض
او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذ اقدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف
نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله آبائك فآبائك معطوف
على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض
فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم فانه لا يفرق وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما
كحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة
باضافة غير اليها وليس في الظاهر والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض
من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيد لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس
العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة للمصدر وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه او على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف
على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى
كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معمولا لواحد منهما وقد
انتفى احدهما فتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا
عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب انه مجرور بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف
على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا
بشرط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو فام
وفد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما
مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الاية وبعدها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو
مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع
على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل شبيه
للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن
بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا لتاويل دارج بيدرج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز
في ام الجر على الصفة من بيضاء او الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني او صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان
بيضاء مجرورة برب وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف
الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقال مخرج معطوف على يخرج لتاول يخرج بمخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون
من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر للثاني مقابله ورجح الثاني عدم التاويل في
التوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل** يختص الفاء والواو
بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل وبث ذكرهما في ذلك الكلام المتصل بهما مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست فهذا الفعل
المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقيه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على
ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت
في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر

فاصل يرد

ان خصص

فيجهر

فطهيم ومثاله في الواو وقول النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة
والجيم كنية النعمان بن الحرث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر للمبتداء وما عطف عليه والتقدير اي راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف
مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد الطليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل
فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب فما ادري اشكلكم شكل قال ابو الفتح اي فما
ادري اطريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكرهما . والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص
الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة
على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في
الامثلة الثلاثة على الوجه وتم الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك
بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم
يصح على الصحيح كما قال في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر
شاذ كما سيجيء في باب الجوازم فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة
انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ وانما
يتبوأ المنزل اذ التبوأ التهيؤ يقال تبوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح
العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان
الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند
سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل الا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا
حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني ومحل جواز العطف
على معمولي عاملين فنحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع والمنصوب
فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور وقال السيد عبد الله ولا يجوز
في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة
فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قال في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا
فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة
على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب بتقديم الهاء على الميم ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا
فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور
ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فأنضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه
بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم و
تقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا
بلا واسطة هذا معنى قول النظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان و
التوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو
المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح لان الحكم السابق
وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو الاول
فقط الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا

او نصبا نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود
بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن
بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يمشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك
للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل
اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف
بها غيره في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرء بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل
كل من كل وانما لم يقل فيه ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا لا اطلاق بدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك
ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني
بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث
اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يجيز اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكورا ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل وان جعلناه بدلا
من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال ابو حيان انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلنا
فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل
ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والعمى
والصم كثير منهم فهو تكلف ومقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو
عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص وهو الاظهر لان الكلام باخره ومقصود وليس
بظاهر والمخصص من غير نظر الى المقصود والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى
الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن [illegible] انه فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم حج وذلك
باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وقال الجزولي هو الثاني اما صفة للاول
كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على
الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا
اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويكون المعنى مقتضيا بغير الاول وهذا القول اصح عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند با
لاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه
كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر من
قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه لان الاعجاب
مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقا
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر
والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول الابتداء مشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافادت هذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كا
لعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف
كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض فتارة يكون مذكورا وتارة
يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل
اشتمال يكون من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل

محذوف

باب البدل

محذوف متصل بغير البدل أي المنار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وهو قول الكوفيين والأخدود شق في الأرض
وأصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض طوله أربعون ذراعا وعرضه
اثنا عشر ذراعا وهو الأخدود وملأه نارا وقالوا من يكفر فلا نلقيه فيه ومن كفر تركناه قاله الكواشي وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن
بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض
الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة أقسام لأنه لا بد أن يكون مقصودا
بالحكم لما تقدم في الحد من الأول وهو المبدل منه إن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل هو غلط
لأن البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وإن كان الأول مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا
وقد ظهر من هذا التقرير أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو الغالب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير
من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وإن كان قصد كل واحد منهما
صحيحا فبدل الإضراب وإليه أشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب ويسمى أيضا بدل بداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا
النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو أولى لأن بل لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل
الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الإرادة وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين
فإن كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل فبدل غلط وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد
تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول وهو الأمر بأخذ النبل ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في
الأمر بأخذ النبل في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني والأحسن فيهن أن يؤتى ببل لئلا يتوهم إرادة الصفة
أو بلا إعادة كما تقول رأيت رجلا حمارا أو زيدا جاهلا أو بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه لا يبدل
المضمر من المضمر وفاقا مع السماع ونحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رأيتك إياك
توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب
المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال
الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت
بك أنت وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع
ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب تلقاه من غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وفهموا مقاصدها
فلا يعارض هذا بقياس ابن مالك فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلخ مقالة ابن مالك السابقة وذهب أيضا في التسهيل إلى أنه لا يبدل مضمر
من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي أن يكون نحو رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا
ويجوز عكسه وهو إبدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو إضرابا إن كان الضمير المبدل منه لغائب
نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل في أحد الأوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى
خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز إبدال الظاهر من المضمر إن كان الضمير
المبدل منه لحاضر متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الأولى
بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكأعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل البعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل
أو يكون بدل اشتمال كأعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا
وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا أو يكون بدل كل مفيدا للإحاطة والشمول كالتوكيد
نحو ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ويمتنع إبدال الظاهر من الضمير بدل
كل إن لم يفدها أي الإحاطة خلافا للأخفش فإنه أجاز تبعا للكوفيين رأيتك زيدا على أن زيدا بدل كل من الكاف ورأيتني عمرا على أن عمرا
بدل من الياء وسمع الكسائي إلي أبي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل الكل من
الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الأقسام الأربعة والفعل كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأول فبدل الكل
كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض
نحو إن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لانا لا نذكرهما في المجموع لانهما من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق
قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك الاول بدل الكل نحو فقد رأيت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون
المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل الا في التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال
كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف
لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل
الفعل وحده وبدل الجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل
ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من
المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله
ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين
قاله الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت
بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم
من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه
في تاديته المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون
وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت
اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل
ولغيره والزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا
بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحرم
وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من
اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل
مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا با
لابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على
الفاعلية امتنعت المسئلة لمخالفة العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جيء بها لبيان
المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد ويكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول
اربعة الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون
الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها
فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة
البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ
كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب
واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص
من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين
هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وا لمن ندب او يا و وا اكثر استعمالا لانها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل
يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فتبين ان
المندوب دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف
الحرف من المنادى وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم
ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف
النداء احدها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد
نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة
اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا في

والثاني

هذا باب النداء

باب النداء

الا اذا كان المنادى مستغاثا ومندوبا لما تقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر
نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وخصه ابن عصفور وغيره بالشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال ثلثة ومحل الخلاف في
المخاطب وياتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام
جعتا قد احسن الله وقد اسانا فابجر يكون الوجه وفتح الجيم منادى وانتا الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه
اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب اي لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك
في المثال من باب الاشتغال وانتا الاول في البيت مبتداء والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا
يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم
الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله واري من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة
والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحال او المفعول به
المطلق على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله فلن ارى
ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف
كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله
وهذا والرقبة اذا اهملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا او لوعة مبتداء تقدم خبره في المجرور وقبله وقولهم اطرق كرى ان النعام في
القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة
قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل
يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فوجهت الى خطاب الليل
كانها تستعطفه اي صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل غاتم والاصل فيها اطرق يا كروان وخرج على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق
واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما
ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتداء وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر
في النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله **الفصل الثاني في اقسام**
المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع
فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف
بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم
الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه
ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة وناب يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع
على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معديكرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو
يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع
السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر او علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه
والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده ظهر فيه
الضم وما كان مثنى او مجموعا على حده بني على نائب الضم وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء
قدرت فيه الضمة نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم
برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة للمحل فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع
الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة للمحل والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا
تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في اخره والمقدام بالنصب مراعاة للمحل ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت
مقصودة فان سيبويه مناسبة للعلم وزيد مناسبة للفضل وتابط شرا مناسبة للاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي عن غير
من اعراب الجزئين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي التوضيح في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي مجددة
للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفرد والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة

غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث
بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وكما ذكر الشواهد
رد لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة
والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا
اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم
الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناش عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان [illegible] يا حسن الوجه
في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا احسن الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع
الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا
وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا
والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث
ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل
صار كالجزء بعض اسم علم في اخر فاشبه ضاد يا زيدا واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس
ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما
ان تكون معينة اولا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة
ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين ويجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي لا ان اعرفت معرفة فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب
ح تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما اجاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدأ اعادة يا وتجريده من الحاق
ال العدد وخبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت في المنعوت اذا
كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبه على ضمه كما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على
ما كان عليه حين صار النعت للصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا
لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة
اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المورد كان جائز الوجهين
فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واجاز سيبويه يا زيد ذلك
واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل و[illegible] ما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف
وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا وذلك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب
القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف الابن الى
علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على
تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد
الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول ففتحته فتحة اتباع وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات
اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو ابو العباس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو قبة عند الجوهري
او رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم
لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره
اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى
وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل

باب النداء

ابن عمرو الجود الفضل بالفاضل وينبغي الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فهم نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيت بين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف
بفتحهما وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة
وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى
اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة
ما قبل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح
المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز
غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وتمنع الفتح لعدم الاتباع لان
بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب في مثل يا زيد بن عمرو وبعضهم ابن لعدم الاتباع
ويجوز للتركيب ويشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدان وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن
عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى
النون مجرى الدال في فتحها وضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع
على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين
علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا او الالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف
تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة زوجت شيخا عظيم الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الالف
خطا فتقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يتعلق بشرطين ان يقع الابن
بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكرر المنادى
مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب وفي الاول وجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في
نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار
يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني
بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه هو مضاف لما بعد الثاني
والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم
ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان
المضاف اليه للاول مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد
عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء و
وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام
المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك
واغترابا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر عبدا
في حال العبودية ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى
بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو ومن معه في نصب اسم الجنس
كعبد في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا
المبني لشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الحاجب قال في المغني ويقول الاول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم
او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز
نصبه ولم يجز ضمه مسألة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند
البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تنفك عنها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة
التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني انصر واضرب بضم الهمزة في الا

وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألفها أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه
إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والأكثر أن يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول
اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم والألف الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخرا كابنم
وزرقم قال السخاوي وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك أنه
حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والأصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة أي بين يا والميم المشددة كقوله وهو
أبو خراش الهذلي إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم واللهم لا والثاني أن تستعمل
دليلا على الندرة ووقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال في النهاية الثالثة
الجمل المحكية المبدوءة بأل نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لأنه بمنزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله وقد عمل بعضه
في بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه في النصر قطع الهمزة وإلى هاتين الصورتين أشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول
مبدوء بأل نحو يا الذي ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فإن قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام
إنه لا ينادى مع أنه أيضا يحكى لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما أن الذي قام يحكى بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود أل وذلك المانع باق نحو المنطلق زيد لم يكن المانع من ندائه وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فإن قلت المانع شيئان الجملة وأل
فإذا زال أحدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على
جزء الاسم فأشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلق وأما الذي وصلته فإنما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى إنما هو الذي دون صلته
والإعراب يقدر في آخر الذي ولهذا إذا سميت بالذين ضربته وأتى موصولة لم يحك إعرابا لوقع فيه بل تغيرها بحسب العوامل فتقول رأيت الذين ضربته
كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة ولم يمثل للنزاع وكأنه أشار بذلك إلى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك
يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لأنها داخلة على غير أل
قال الشاطبي وفيما قاله نظر إذ ليس تقديره مثل مزيلا للقبح الجمع بين يا وأل وإلا جاز يا الرجل لأنه في تقدير يا أهل الرجل وذلك لا يقول به ابن مالك
وابن سعدان نقل عنه أنه غير صحيح انتهى وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فإن تقديره ولا مثل أبي
حسن فلولا أن تقدير مثل مزيل للقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم على لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة
الرابعة ضرورة الشعر وإليها أشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل كقول عباس يا الملك المتوج والذي عرفت لم يبق العلاء عندنا أن نجمع بين يا وأل
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاز يا الله بالإجماع فيجوز
يا الرجل قياسا بجامع أن كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشد وافيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا وهذا لا
ضرورة فيه لتمكن قائله أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ **فصل الثالث**
في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه أقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فإن محله نصب وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون التابع
نعتا أو بيانا أو توكيدا والأمر الثاني أن يكون التابع مضافا مجردا من أل فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد أبا عبد الله والتوكيد نحو يا
تميم كلكم أو كلهم بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وأبو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد
وتبعهم ابن الأنباري ولما كان مع تابع المنادى ضمير جيء به ردا له على الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تميم كلهم أو على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم
وقد اجتمعا في قول رقيبة يا المهلك الخناس من كلامه كأنك تضغو في إزارك خرنق وتضغو نصبا وفيه مجيئه من نصوص وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
ولذا الثعلب وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال قال وأما قولهم يا تميم كلكم فإن رفعوا فهو مبتداء وخبره محذوف أي كلكم يدعو وإن نصبوه
فبفعل محذوف أي كلكم دعوت وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت أي في التذكير وأيه في التأنيث ونعت اسم الإشارة فيهما إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء أي لنداء نعته نحو يا أيها
الناس ويا أيتها النفس فأي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف إليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن اسم الإشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ
أي وأية وإنما أجاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في أمثاله وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة إن كان المراد ولا نداء الرجل والمرأة وإنما اتبعت اسم
الإشارة وصلة لنداء أيهما وجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب

وقلته مر

في التقدير

اما القياس

وللدنان

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونها جاز فيها الرفع والنصب على ما سبق
ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا ان يكون عطف بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان
البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب ابنه اذا قدر بيانا قدرت فيه ال لتعريف الحضور
فهو يعين الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرت نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل
المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي واية في هذا الباب المقصود نداؤه
الا بما فيه ال المعرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق مما هي فيه للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى
ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل
ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه على التحمل
ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان
او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم
اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قرا السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا وقدر بعضهم
وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف
او لغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان
يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها
ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب
ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حكمه لكونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر
بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد يا عبد الله بالنصب كما تقول يا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان
ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخانا زيد ويا عبد الله واخانا زيد بنصب الاخ فيهما فان في التسهيل
خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق الخالي من ال مجرى المقرون بها قال واراه غير بعيد من الصحة
اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى **الفصل** الرابع في المنادى المضاف
للياء اي الى ياء المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف والياء فان الياء المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح
نحو يا فتاي ويا قاضي ويمتنع حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاض
وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل
من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفيه باقي اللغات الستة الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين
وبيانها اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون
والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى الاختلاف في اصلها وضعفها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا ان الالف اخف
من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة
عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالياء في قوله بلهف متعلقة بلجيج
ومجرورها قول محذوف اصله بقولي والهفا منادى منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة

ثم قيل يا حسرتي
بفتحهما

والمعنوي لست راجيا ما فات مني بقولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف وبكلمة التمني ولا بكلمة

لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف كما يضم المفردات وغير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا

مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة اخر رب السجن احب الي بضم رب لان الام

والرب لا اكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدي

فلا يجوز يا عد وبحذف الياء وضمه لو قال الشارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة

المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال اجعل معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى

ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر

تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام

ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر يأتي ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة

بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما

والاربع الباقية ان تعوض انت تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم

زال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او تفتحها وهو الاقيس لان التا

بدل من ياء حركتها الفتح فتحركت بما تحركت اصلها وهو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفراء او تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة

وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرا الجميع الا ابن عامر وبالفتح

قرا ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض

عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب وفي المنادى البعيد استغاثة

وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين الياء والتاء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت

عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاولى اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك

فينا يا ابات غريب فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم زاد الحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم

على قوله وفي الندا يا ابت انه عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني

ابت ولا رايت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من

الكوفيين والدليل على انها للتانيث انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل

اصحابنا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبا قلة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى ورسمت

في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء **فصل** واذا كان المنادى مضافا الى مضاف للياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن

المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة ام وابنة عم او بنت ام او بنت عم فالا

حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم

حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة انتهى او ان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك

يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين

والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر

وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء والالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر

في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانمي كما ينمي

خطاب الاشجعي ويروى لا تجزعي والنوم حجاب بسمعي **فصل** في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهي كثيرة منها

فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الاناث فقيل بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن

العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل فقيل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله وبقال لي يا فل الرجل

وفلة يا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قال المرادي وما قاله

ابن مالك هو والجماعة وهم بنوا الهاء مصدره وتبعهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله

ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان

وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء او واو محذوفة كيد ودم ومادته فل ي او فل و تصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين انه لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف

والنون ومادته فلن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في تانيثه فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله

وهو لابي النجم

وهو ابو النجم العجلي يصف منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك الذي هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بمن للضرورة وصرح
بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا
عن فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان
فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذا ابان بالموحدة
والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون اسماء مواضع ومنها
لومان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والخبث ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وقل
بعض ما يخص بالنداء لومان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار
ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا والى ذلك اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال
كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امرأته اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتدأ ولكاع خبر
فاستعمل في غير النداء خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت
بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خبيثة ويقاس فعال هذا الذي هو سب المؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل
ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعي وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج
نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقاس منهما الا ما سمع ولا يقاس فيهما والاول اصح والى ذلك اشار الناظم
بقوله واطرد في سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي **هذا باب الاستغاثة** وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا
استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما
تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله
اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث
ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم يعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو
للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة
دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام
العجب الا ان يكون المستغاث به ولو ضميرين تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر
ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان والى اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة
وهوان فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز
مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى
غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف للياء
المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث
من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي
اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا
لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابي اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فتعجب
من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب **هذا باب الندبة** بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع
عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب
واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا له كقول قيس ابن [illegible]
تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية سبب الالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى لانه
ليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلاماه لان خطاب احد المتعجبين يناقض خطاب الآخر ولا
يجمع بين الخطابين واجازوا في الندبة واغلاماه فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا
كما في نحو وازيد وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المؤمنين او مطولا كما في نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا
واين مني فقعس الا ان يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي محتجا بما جاء في الحديث واجبلاه وانه نحو فهو نادر ولا معرفا مبهما كاسم
المضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وا ايهاه ولا واياه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا
يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وهو مبدوء بال صلته مشهورة

فيه بعد الكوفيين خلافاً للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يتقيد قول الناظم ويندب الموصول بالذي اشتهر

وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا قال الخطا لغرد وبن لا ان الغالب انه يختم بالالف طالبة للصوت لقوله وهو جريح وقد وقفت فيه يا مر الله فيه يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة اذا كانتا ابنا بين العلمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل لعطف النسق نحو وازيد وعمراه ولا تدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمرا واعمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياساً قلب الالف ياء فقالوا واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بناء نحو وازيداه ووالمنذراه فيمن اسمه منذر او كسرة اعراب نحو ولعبد الملكاه او بناء نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموماً ولا مكسوراً فان اوقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواواً بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم وللك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل** واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبد بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات واعبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان فيها يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح ولاجلاً على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا في يا عبدي بالاسكان انك لو اسكنت الياء ان تحذفها في الندبة وتقول واعبدا او تفتحها وتقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في الندا الياء ذا سكون ابدا وهو راي سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد

والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتى بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يجز في النداء لم يجز في الندبة **هذا باب الترخيم** وهو لغة التسهيل والتليين ومنه قوله رخيم الحواشي اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المكان كثرة ندائها فدخلها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله اعلم لك يا صعصع بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفراه لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان على صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تأبط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس بمنادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف تمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف النداء ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر وبتقدير فتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر منه ان حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص

بعد سيبويه

والفتح

مبحث باب الترخيم

مخصوص

باب الترخيم

قال

يعني سيبويه في باب النسب حيث قال إن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط ونبه على ترخيم النسب إليه قال ولا خلاف في النسب إليه أنه يعني ولا اشتهار المنع في المسئلة
عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب الذي نقل عن سيبويه ووقع له في باب الإضافة إلى الحكاية فإذا أضفت إلى الحكاية
حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدل على ذلك أن من العرب من يفرده
فيقول يا تأبط أقبل فيجعل الأول مفردا فكذلك تفرده في الإضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم أن
الحكاية لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمي يا دار عبلة بالجواء تكلمي
وإذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لأنه يقصد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فإنه لم يعتن به
كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطرادا هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم أنه لم ينقل عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو إمام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الإضافة
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة فلقب برائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب
وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان أبيض مشوبا بحمرة كأن خديه لون التفاح وكنيته
أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه وإن كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبيد الله الكرخي المعري ثم إن كان المنادى مختوما بهاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية أم بالقصد
والإقبال وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما أنث بالها فتقول في هبة علما يا هب بحذف التاء
وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون أي يا
شاة أقيمي ولا تستوحشي يقال شاة راجن إذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي
على بعيري أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخم بحذف الهاء وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين والعذير بفتح
العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه وسيري وإشفاقي بدل تفصيل من عذيري وإن كان المنادى مجردا من التاء اشترط
لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على أحرف ثلاثة وإلى ذلك يشير قول الناظم والحظل ترخيم ما من هذه التا خلا إلا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امرأة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو إنسان لمعين لأن تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرا ويا صاح وهو
قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف
فيحذف أحدها إجحافا هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء
أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في إيجاب منع الصرف لا مجرى هند في إجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياس على نحو يد في غير الترخيم فإن أصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف
وجوبا فدخله جوازا أولى **فصل** والمحذوف للترخيم إما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال وإنما
حسن الترخيم لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غيبة عن الترخيم وإما حرفان وذلك إذا كان الحرف الذي قبل الآخر من أحرف اللين وهي الألف والواو
والياء حال كونه حرف اللين ساكنا بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف سواء كانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد
على الأول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهو أصوب لأن الأصل في القيد التخصيص زائدا لا أصليا مكملا أربعة فصاعدا وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا إن زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الأصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
أو تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الأخير زائدا أم أصليا وذلك نحو مروان فإن الألف والنون فيه زائدتان وأسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته أصلية لأنها بدل من لام الكلمة وأصلها أسماو أبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة فوزنه أفعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون فتقول يا مرو ومن أسماء
الألف والهمزة وتقول يا أسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء و
النون وتقول فيهما يا مصطف كما سيجيء قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس أراد يا مروان فرخمه
بحذف الألف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال أبو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي أو لبيد على ما زعم النحاس
في شرح الكتاب يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقي ومنتظر أراد يا أسماء فرخم بحذف الألف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فإن بعضها
ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لأن الهمزة
وهي الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزائد الأول أو الثاني فمن قال الزائد الأول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لأن لفظه
كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة
التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كونه هبيخ

وفيه

وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبيا ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا تحذف آخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار
ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لأصالة الألفين فيهما فإنهما منقلبان عن أصل فأصل مختار مختير ومنقاد
ومنقود بفتح الياء والواو وكسرها فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن أصل أصل وأجاز الأخفش أن يقول في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الألف من كل
منهما مع الآخر نظرا إلى الحالة الراهنة أي الثابتة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فقط ولا يحذف ما قبلها
من الياء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائدا لأن السابق عليه حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الألف و
الياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم وأما على لغة
من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو
لازم قبلها ضمة ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواو لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو
فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حالكونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط
ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن
لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون
ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني لأن أصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الأول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني
وإن لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من
قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم وإما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي وإليه
أشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في معديكرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من
ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه النحويون قياسا وأما كلمة وحرف
فذلك في اثني عشر علما تقول إذا رخمته يا اثن بحذف الألف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لأن عشر في موضع النون فنزلته هي و
الألف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن
بروع جماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس **فصل** الأكثر في لسان العرب أن ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى
على فتحه إن كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره إن كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه إن كان مضموما تقول في منصور يا منص
بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه إن كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان أعلاما يا ثمو ويا علاو و
يا كرو بإبقاء الواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة من غير إبدال لأنها ليست طرفا في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر
وإليها أشار الناظم بقوله وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف ويجوز أن لا ينوي المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل
الحرف الذي قبل المحذوف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله واجعله إن لم تنو
محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بإبدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على أفعل بضم العين
الأجري والأدلي والأصل الأجرو والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير إذ ليس في العربية اسم آخره واو لازمة مضموم
ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني أصالة نحو هو وأما أسماء البلدان نحو
سمنو وأسهو في الإقليم الصعيد فالظاهر أنها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فإن ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا أبوك فإن الواو فيه
ليست بلازمة فإنها تنقلب ألفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء فإن أصله كساو لأنه من كسوت فأبدلت
الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بإبدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير
بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها أنه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق
التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما صرح في قوله ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب
وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها أنه إذا حذف منه التاء توفر المحذوف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فألف
فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالألف ولا يحذف ما مر ومنها أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف خوف الالتباس
بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والتزم الأول في كمسلمة فإن لم

يخف

باب الترخيم

بخلاف ثبة فجاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو العياب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم لرجل ولبنت التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول فيهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما لئلا يلتبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة الاستعمال فافترقا

فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمى بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية فيه والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول الناظم بنحو احمدا او بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم براسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو بتجر العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا رداني عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس بن حبناء ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يرفع احديهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب المنصوب على الاختصاص

والاختصاص في الاصل مصدر خصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انه كلاهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر المبتدا والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء دون يا البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فاولها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اي في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا ولنا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه اي المقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله

هذا باب المنصوب على الاختصاص

ص

احدها افادة الاختصاص

منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في التسهيل ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا
فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو
بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس أن يكون بأل غالبا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك
الحادي عشر أن أيها هنا لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر أن صفة أي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء
فيها خلاف أجاز المازني نصبها الثالث عشر أن أيها هنا اختلف في ضمتها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم
يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرفه الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن
عشر أنها لا يكون تاليها المعرف في النداء وأنه لا يعبر بها إلا عن المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الأحكام
المعنوية فأمور أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه والثالث أنه
مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيها **هذا باب التحذير** وهو في الأصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه
المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد
فإن ذكر المحذر بلفظ إيا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل سواء
عطفت عليه المحذر منه نحو إياك والشر أم كررته نحو إياك إياك المراء أم لم تعطف ولم تكرر نحو إياك الأسد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إياك والشر
ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لإيا انسب تقول إذا عطفت عليه المحذر منه إياك والأسد فإياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره
احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد إياك والأصل إياك احذر لأنه لو قدر قبله لاتصل به فيقال احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل
وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها وقيل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه
فصار تلاقي نفسك والأسد ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي وأنيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والأسد ثم حذف المضاف
الثاني وهو نفس وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد أن كان مجرورا بالإضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار إياك واختلف في إعراب
ما بعد الواو فقيل هو معطوف على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور واعترض بأن إياك محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع أن
يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والأسد فحذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال ولا شك أن هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول إذا لم تعطف ولم تكرر إياك من الأسد واختلف في
تخريج أمثال المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الأسد ثم حذف
المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد فإياك منصوب بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين
والتقدير احذر نفسك من الأسد قاله ابن الناظم تبعا لأبي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فصار نحو إياك الأسد بحذف من ونصب الأسد
ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد إلا مع أن وأن وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز
على التقدير الثاني وهو رأي ابن الناظم وأبي البقاء لأن احذر يتعدى إلى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور
الثاني وعلى تقدير ابن الناظم جرى ولا خلاف في نحو إياك أن تفعل على التقديرين لجوازه على الأول لصلاحية تقدير من أي من أن تفعل لأن حذف الجار
يحذف مع أن قياسا مستمرا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون إيا في هذا الباب لمتكلم لأن المتكلم
لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذك لكم الأسل الأسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا ما رق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين
ونحوهما وفي الصحاح الأسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب فقيل الكلام جملتان
ثم قال الزجاج أصله إياي وحذف الأرنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى وقال الجمهور أصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف
أحدكم الأرنب ثم حذف من الأول المحذر منه وهو حذف الأرنب ثم حذف من الثاني المحذر وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل
حذف منه أربعة أشياء والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب أي فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فإن الواو عطفت
شيئين على شيئين وقال السيرافي أحذف منه شيئان فقط والأصل إياي باعدوا وحذف الأرنب ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج فإن
فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة
الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما فيه من صيغة نحو إياك والأسد أنهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فإن مباعدتهم أمر
حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وإن لم يصرح به فإن ما يتعلق لي ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص

مطلب باب التحذير

وإياكم وحذف الأرنب

وحذف الأرنب

باب التحذير والاغراء

وكذا ما اشبهه مما حذفنا الا ترتيب لما هو منه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما قولان ولا يكون الحذر في هذا الباب لغير المخاطب لا اختصاصا
التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب
بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة او لا يفعل سوأ
والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذفنا الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث
فانتصب وانفصل وابدل انفس بايا لا انها تلائمها في المعنى وفيه شذوذ اخر انه احد بما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام
مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع مجزومها اشذ والشذوذ الثاني اقامة
الضمير وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس ولاضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو
المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر
والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل
ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على
ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض وابرز ببرزة الارض او اسم والبا
للظرفية والى هذا اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر
اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في
عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا
بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو
خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب
الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز رفعهما
على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف وفي
الحكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي اسماء لالفاظ
الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء المصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى
ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب
عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وحكى
القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال
موضعها نصب بافعالها النائبة عنها او فرعها موضع ما هو في موضع نصب هو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم
الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل
مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي
الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة
فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل
اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وان قائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير
كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير
مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس من غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر وقال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة قياسه
من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلي التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر او صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يبني من دحرج ومن طامن فعلال قياسا
على قرقار ولا يجوز من هب هباب ومن هاب وودع وداع للجهل ولا كوان فانها للنقص ويجوز من الناقص ولم يقل المبرد شيئا من الباب لانه ابتدع لما لم يسمع من
الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعمالهم على منهاج واحد وكان حقيقا بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة
على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وورود بمعنى الماضي والمضارع قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي صحيح ثعلب
ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكونه الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة

والسقم

هذا باب الاغراء

هذا باب اسماء الافعال

والستر قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه ومنها هيهات حكى الصغاني فيها ستا
وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهايهات وهايهان وأيهاك كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة
وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاتا وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاء وأيها وهيها فهذه اثنتان وأربعون لغة وكلها بمعنى بعد وأوه وأوتاه
أوتتاه وأو فيها البضع والعشرون لغة ذكرها المصنف في الكتاب وكلها بمعنى أتوجع ووا ووي وواها الثلاثة بمعنى أعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون
فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية مؤكدة أي أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب
والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي ويك محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس
ويك عنتر أقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وا بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب أو زنجبيل وهو عندي أطيب فوا اسم فعل بمعنى أعجب
وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الأسنان
ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذرور الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب
الرائحة كرائحة الأترج وقد يذكر في الطرفاء وقيل كونه خلاف وقول الآخر وهو أبو النجم على ما قال الجوهري وأها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها فواها اسم
فعل بمعنى أعجب قال الجوهري إذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له ما أطيبه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين **فصل** اسم الفعل ضربان
أحدهما مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر كذلك أي اسما للفعل كشتان وصه ووي فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال والثاني منقول وهو ما وضع
من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل منه إليه وهو أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه نوعان أحدهما منقول من ظرف المكان أو جار ومجرور فالمنقول من الجار
والمجرور نحو عليك زيدا فإنه نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم أنفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم
مفعول به على حذف مضاف أي الزموا شأن أنفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تأخر ومن المنقول من الجار والمجرور إليك بمعنى تنح وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على
حدة وذكر أن لنظيره في الحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي مقسمة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك
وذكر جار ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو إليك وزعم الكوفيون أن إليك يأتي بمعنى أمسك متعديا بنفسه مثل وقد يتعدى عليك
بالباء كقول الأخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به أحدا إذا نزلت عليك أمور وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم
وعليه اسم فعل بالزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك و
أخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية
وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر واختاره
الموضح في الحواشي فقال على مثلا اسم للزوم فقولك عليك بمعنى لزامك فالكاف في موضع خفض ورفع انتهى واستفيد منه أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به أيضا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله فالنوع الأول نحو رويد زيدا
فإنهم قالوا أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا ثم صغروا الإرواد الذي هو مصدر أرود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله
فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وأقاموه مقام فعله الدال على الأمر واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا رويد زيد
وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل الأمر وزيد مفعول به مجرور في الأول منصوب في الثاني
وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا بإبداله وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أي مرودين أو صحا لكونه اسم
رويدا أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر فالأول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم إنهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا
بفتح الدال من رويد ونصب الميم من زيدا والدليل على أن رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير
منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على أنه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على أنه تصغير إرواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه
متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود أي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا أي دعه فإنه في
الأصل مصدر فعل مهمل وقيل اسم الفعل المهمل مرادف لدع ويدع لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك يقولون بله زيد بالإضافة إلى المفعول كما يقال
ترك زيد بالإضافة إلى المفعول ومما جاء في الحديث من وصف الجنة فلا أدم قيل بعد أن نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح
وفاعله ضمير مستتر وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر وبله هذا اسم فعل والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا
التعليل لأنه لا يتم إلا بالتقريب فإن بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين في بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه أي كيف زيد وبذلك
يتم أن لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها
لم تخلق وقد تأتي لغير ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل من أسمائه عليكا وهكذا دونك مع إليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين
فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فإن كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت
نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الأول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له

لأنه توكيد

لانه لم يثبت به الاستثناء بل المجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفى بشيء دون آخر كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو
لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا
بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم
يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو استجب دعائي وزدني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين
افعال بعضها متعد فيستعمل على الوجهين باعتبارهما فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد
بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
فعدوه بالباء وحذفوا المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معمول المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره وبعده عن الفعل لكونه فرعا عنه في العمل والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخر ما لذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز
وهي جارية من بني مازن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فمؤولان وتاويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق
به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى
حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قال الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو
بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند عليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز
بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو
اذا قل ماؤها (فصل) وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب
بفتح العين المهملة وكسر الراء ودبار بفتح الدال وتشديد الباء كلاهما مرادف لاحد واطلق احدا ولم يستثن الا ان احدها مرادف للاول وهو المستعمل في العدد
نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من
يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يظلمني في حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله في الحواشي وما
ما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في
المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاءني رجل
فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه
ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال
او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون
منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها
ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي فقال ينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى

هذا باب اسماء الاصوات

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان
المخاطب بها مما لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل احد ان حقيقة
الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل للافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حروف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان
احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان
احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين
وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى وجأجأت الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الاموي واصله والاسم الجيء على مثال الجيع
والاصل جأجأ بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وهأهأت الابل اذا دعوتها للعلف هأهأ والاسم الهيء قال ابو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب
قال وما كان على الجيء والهيء امتداحيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني لكونهما
غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا لا يعني فعلا
فعللت وليست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال وقال الكسائي يدلك
على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عيعيت لو
ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان

عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والنقد به على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة
بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا ما يشبه اسم الفعل احترازا من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله
يا دارمية خطاب لما لا يعقل لكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار ثم توجعا منها اي من تغيرها وذهاب سكانها
الى ان قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يستند فيه اي يصعد
والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي
صوته فيهما حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة
والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت
وقع السيف على الضريبة وهي المدفة وكلا النوعين من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال
مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين
حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي اجدى حكاية ككب وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه ضغطا او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او المصوت له به فيكون حينئذ مرادا
لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب ظماء الصوادي يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء
المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق فالمفتوحة فهي لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقد وعدس كان لم ازل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما
الا الاعراب انتهى **هذا باب نوني التوكيد** الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما
اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو لنسفعا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض
بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها وذهب الكوفيون الى ان الخفيفة
فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على
سجنه من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر الكاف
والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي واما قوله لما ادركن احد
منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون
توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن
فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله
لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن
كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا
بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري
واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون
المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصالها عنه فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون ويبقى لام القسم وحده كقوله فوربي
لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع
شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف واما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني
غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه ولم المضاف معا قال ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيده بعد اما ضعيف
النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او
استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون
الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد
حرف العرض واصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهي ضمير من ياء
المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف اليها وذو سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الآخر يخاطب امرأة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني

اذ لم يلبث هائم فاكد يلبثن بثقيلة النون الاولى على حذف الثانية المرتين بعد حرف النفي والخامس نحو ولم ارى بعد كندة بعد حين قليلا فاكد ثم حين بعد حرف الاستفهام
وكندة بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان وقيل انه جيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد
ما الزائدة التي لم يسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة
وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة
فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة
لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة
للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل بعينٍ ما ارينك اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها
فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا المثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هنا اذا مات الاب سرق الولد شخصه والده فصبر كانه هو قاله
العيني وانصر المعنى في الحواشي على المجرد فقال هذا مثل لمن يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها وقيل ما ينبت حول الكبار من الورق
انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يريد انه لم يفعل فعلا الا بالم ويلابد لونه وهو خطاب للمرأة في الاصل ولكنها
للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يريد انه حملته فعلا فاماه او لا يد له من ضله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اراك
بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا
الباقي ولا بئاس عليهن ولا نحذف منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو
حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وجعل النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة
في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شاف فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية ويثقفن بمعنى يجد ب
الاب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى هذه الخمسة واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان الفعل اذا كان مستقبلا وما قبله مشبه به في الطلب
وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لتحقيق الحاجة اليه اما في الحالة الاولى التي هي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا
القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله وشرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة
اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكد ان افعل ويفعل اتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب شبيه بما بعد
ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة
اشبهت ما النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات
الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للتقليل والتقليل
مناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كما علل التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا او تعطيا وهو قليل في الشعر
نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب **فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنونين** اعلم ان ههنا اصلين يستثنى من كل منهما
مسألة وحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن يا زيد وفي الامر اضربن يا زيد
واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب قال سيبويه والسيرافي وجماعة عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى
ويستثنى من ذلك الاصل ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالنون ذي لين الف او واو او ياء فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او
الكسرة كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا
واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فالتقى
ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط
في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما
ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا
ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا يخشى فانك تحذف آخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع
التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر
الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الواو والياء في الاول
والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يحذفا الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركنا الواو بما يناسبها وهو الضم وحركنا الياء
بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف
والنون لم يحذف آخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير الياء والواو ياء فتقول

اذا اسند الى الظاهر لتخشين يا هند والى ضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة
باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واضربا فلا يقال قومان واضربان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين
اجازته ويحتج لهم بما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو اللذان والذين ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راد وكاف هات
وعين ضنا ثم صرح الفارسي في كتاب الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظير ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس
انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع ولما اشبهت
فتح بعدها التي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع
خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف زائدة فاشبهت
ما شبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانهما حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة
انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا
للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والالف زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقول اضربنان يا نسوة وقد مضى فيها ان الخفيفة لا تقع بعد
الالف وعدل عن التعليل عن تعليل بعضهم لغرض الفصل بين النونات بعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها لما يترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو
يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها
فالوجه منع الالف وانما اشار ابن الحاجب الجواب بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا
يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه المصنف الرازي بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى ولك
ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم
فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من
احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام
بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التاكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى
ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان
والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت
زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتبت رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون
وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك يشير قول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل
اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد
ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح
الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل
من النون واوا وياء ثم يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في الفعل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين
كما يحذف
ثم تستثقل الواو اولهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت
هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه
عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف
على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ويعضده ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى

هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف
وهو الصوت لان الصرف هو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه
او من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي هو القلب قال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع والمعنى والاستعمال بنى كما مر في بحث المعرب والمبني ويسمى غير
متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او
في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف
كما سيأتي بيانه ويسمى غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل بناؤه من مكن مكانة اذا بلغ

باب ما لا ينصرف

الغاية

باب ما لا ينصرف

الظاهر في التمكن لا من تمكن خلافا لابن جني ومن قلده لان بنيته اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته
الاسم الحرف والفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في
ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه للمقابلة لنون جمع المذكر
السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة المختصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه
بالصرف وقال ابن عمرون واضع كتاب اغلاط الزمخشري على ان تنوين الغواني يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف لم يفهم كلام سيبويه حيث منع التنوين منع الجر
تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث مط
اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة ولزومها
بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرر السبب الواحد ويمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح
واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصد المد
زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة
على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والثاني الثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد
الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب في مدار مكسورا بعد الالف تقديرا اذ اصلها
دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ
بخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد واما الالف عوض من احدى يائي
النسب تخفيفا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهامي فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون
العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله
او مفتوح كبراكاء بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب ومضموم كتدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان وتدان
بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة متحرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثالث عارض للنسب منوي به
الانفصال كظفاري وباري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو
وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر
وهو مثل الشوكة تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب في لغة البيان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجري في حالتي الرفع
والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال
عشر فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري
في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان اخر نحو جوار من يد ثقل
لكونه ياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء
وعوض منها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور
ما قبلها ولم يخفف لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب
الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام فزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في نية
الموجود والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء
حذفت لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم
منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا الياء لاجله

الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان المحذوف لالتقاء ساكن منوي الوجود مالم يوجد له نظير ولايمتنع
ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف
في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كعنابيز وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس
انما سمع عنه وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع سروال كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورده بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه
اقتضى عموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل وبما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بجيم ومهملتين او من لفظ مرتجل
للعلمية مثل كشاجم بالكاف فالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف
ان علابط بضم العين وكسر الموحدة فهو الصحيح منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه
ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا
ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حالا لكونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف
ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء
الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث
له اصلا كلحيان الكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين
به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف بنسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث و
انهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني
اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رديء وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو
ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب
سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرفه فلحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد النون الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل
الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم
على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل
او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان
افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا
تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو فقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن
افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له
من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو
المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض
كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادهم للقيد واسود
سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغيبة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة
فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى
وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا
منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو
الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جني من
فوعة السم حرارته فاصلها الفوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موضع لامه وقال غيرهما من زيادة الافعوان فلا تنقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة
الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن
المنع لتوهم معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الخيل وهو

الكثير

الكثير الجيلان ومن الجدل وهو الشدة وأما الفتح والإمالة فلا في الاشتقاق لكن ذكر ما يفاد من تصور لبيان أنها قد أشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال
القطامي كأن العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا مجرور أن يكون صفة لأجدل ويجوز أن يكون معطوفا
على أجدل بإسقاط العاطف وهو من سيبويه لذا نطاول وقال حسان بن ثابت الأنصاري كأن ذويني وعلي بالأمور وشيمتي أبا الرين يوما عليك بأخيل فمنع صرف
أخيل والعرب تتشاءم بالأخيل يقولون هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب على نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف للوصف ووزن الفعل فإنه على
وزن أبيطر قاله المرادي تبعا للشارح وأما الوصف في العدل فنوعان أحدهما موازنة فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد
إلى الأربعة اتفاقا وفي الباقي من العشرة على الأصح وقيل في العشرة والخمسة فما دونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على فعال
خاصة لأنه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي أنا لم نسمع ممن سمع من العرب في الألفاظ العشرة كما حكاه الشيباني والأبعاد بن يقول أبو عبيدة والبخاري في
صحيحه إن العرب لا تجاوز الأربعة لأن غيرها سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي أنه يعدل أيضا على فعلان بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله طاروا
إليه زرافات ووحدانا [illegible] الألفاظ المعدولة الأصول حالكونها مكررة فأصل جاء القوم أحاد أحاد واحدا واحدا [illegible] ولسنا واحدا
إلى أحاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحة أو أحوالا نحو
فانكحوا ما طاب لكم مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء أو أخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الأول خبر صلوة ومثنى الثاني تكرير
للتوكيد لا للإفادة المتكرر الناسي لأنه لو قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام
فلهذا تمنع [illegible] الابن بدل كما قال الجوهري إذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل ومنهم من يذهب بها الأسماء فلا يستعملها استعمال
المشتقات في التبعية كقوله وحبل كفاها ولم يكنها أشناء الرجال ووحدانها النوع الثاني أخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة أخر وإلى منع العدل
مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح للخاء بمعنى
مغاير وآخر بالفتح من باب اسم التفضيل فإن أصله أأخر بهمزتين [illegible] اسم التفضيل قياسه أن لا يجري في حال التجرد من
ال والإضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالأول نحو ليوسف وأخوه أحب [illegible] الثاني نحو قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى
قوله أحب إليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب إلي من عمرو فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر [illegible] بضم الهمزة [illegible]
ولكنهم في التأنيث قالوا أخرى وفي جمع المكسر المؤنث قالوا أخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا آخرين وفي المثنى الآخران [illegible]
قال الله فذكر إحداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وأخر وآخرون [illegible] أخران يقومان وإنما خص [illegible] بالذكر دون [illegible] الأخرى
[illegible] التأنيث وهي أوضح من العدل في منع الصرف وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لأن إعرابه بالحركات وأما آخر بفتح الهمزة
فلا عدل فيه وإنما العدل في فرد صوره وهي المؤنث والمثنى والجمع وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال لأنه لا
يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب أن آخر شابه الأفضل من جهات ثلاث أحدها الوصف الثانية الزيادة والثالثة
أنه لا يفهم معناه إلا باثنين مغاير كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تغايرية وعلى
هذا كان ينبغي أن لا تستعمل نعتا بنفسه مع التنكير بل مع ال والإضافة المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كانت عدلا بها عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا
إذا قيل مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد ولا نقول عن الآخر لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من
الكلمة وكثير غلط في المسألة انتهى وإن كانت أخرى بمعنى آخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للأولى نحو وقالت أخراهم لأولاهم وقالت أولاهم لأخراهم جمعت على أخر
مصروفا لأنه غير معدول ذكره كذلك الفراء أو لأن مذكرها آخر بالكسر مقابل أول بدليل وأن عليه النشأة الأخرى أي الآخرة بدليل ثم الله ينشئ النشأة
الآخرة ولفظيته واحدة فليست أخرى بمعنى آخرة من باب اسم التفضيل والفرق أن أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها
مثلها من جنس واحد كقولك عندك رجل وآخر وآخر وعندك امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن
مذكرها كذلك وإذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة وهي الوصف مع الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند سيبويه
لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحاد
لانصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلثة ثلثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة ونبه على ذلك الفارسي وأيضا
ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف
فإنه قال الوصف لا يزول فيخلفه التعريف لأن العلم والعدل قائم فيه [illegible] انتهى وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة
فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وإنما مرادهم
بذلك العدل فإنهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب
تركيب المزج [illegible] الناظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من أعربه فإن هذا النوع
لا ينصرف للعلمية وفرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف أول جزئيه إلى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل

وبين الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه
يقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال
غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب ويجوز جره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع
الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ورد
بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه
وغيره فيفتح آخر الجزئين الا في نحو معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط لغة البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث
وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول الجزئين الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع
والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله
كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح
المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة
علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان وما كان
من الاسماء في آخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان
ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة و
الشيطنة صرفتها واذا تمحضت جهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف
الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع
كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصلان
على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان
بالتاء والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة
التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او زائدا على الحرف
ثلاثة كزينب وسعاد لانه يتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى لان الحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن
الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امرأة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان
العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند
او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ
من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط
اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين
في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق وقال الزجاج يجب اي المنع وعلله بان السكون
لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر والثقفي وابو عمر الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه كهند في جواز
الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر
من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون سبق بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر
صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون سبق بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذريع وانيها فاذا سمي
به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراع وعضد بمعنى ناصر ومعين الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم
وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تتاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي
فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم
الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمتنع
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزائدا على الحروف الثلاثة كابراهيم واسماعيل فلو كان ثلاثيا انصرف لضعف فرعية اللفظ بمجيئه على اصل ابنية
العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن
غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة
وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام
العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والخامس النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو

باب ما لا ينصرف

مهند ونوا لبه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام ملجم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء
والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة
والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحركة اى الوسط كشتر متحتم المنع كزينب فان الحركة الوسط مقام الحرف الرابع
وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر والثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع
ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او عجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال
الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اى بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم
لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم القبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والاعجمي لا حكم لهما ولانا نعلم منقول من فعل فالاختصاص باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق و
استخرج ونحو تقاتل وتضارب حالكونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء
فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له
الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم و
سكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة وواحدة الاصابع وفيها عشر لغات
حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما الخوص لكونها اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر
منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى
لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا
اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب
مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير
مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا
في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة الاولى فقارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته
الاصلية نحو رد وقيل وبيع مسميات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال
فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع
ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف الكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا من ضرب بضم الضاد
وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت
بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك في غير
والمازني ومن وافقهما منعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم الباء
الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبنو بنات البب عرق في
القلب يكون منه الرقة والبنا لكونه علما ينصرف لانه فك بابن الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش وخولف فيه سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب
ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس مانعا من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد بزيد في التعجب
جوازا كارتدد ولم يردد وشذ نحو اكضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه في الاسم
اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر والثقفي ايضا يمنع الخليل
وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل
ان خلاف عيسى انما في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان
فاعله فاعلا مستترا واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ووجه الحجة منه ان جلا فعل ماض فيه
وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اى هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات
فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد بالياء سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك ضمه على الحكاية اذ لو كان مجردا
عن الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون لم يسم به بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اى انا ابن
رجل جلا الامور اى كشفها واوضحها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يجوز حذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض
مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قوله [illegible]

من الكسبة وهو العدل والثاني تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حال كونه علمين فانهما ممنوعان
بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يجعله
بحكمه اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما ليس فيه الا الوزن ثم الامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فالمانع من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما قيد
النص مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التأنيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في المقصد بهذا علل ابن ابي الربيع وايضا فان الحرف اذا كان
منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التأنيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر ويقع عليه الف للتكثير
كقبعثرى فمن دخلها في نفسه لحاق فقد سهى لانه ليس في اصول الاسم شيء استوى فيلحق به السابع المعرف المعدول لفظه عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم
الفاء وفتح العين في التوكيد جمعه جمع وكتع وبصع وبتع جمع كتعا من كتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك
العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف
بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وابدى بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بجمع علم لان
العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل
قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكاب توقيفه بالقاعدة وهو انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وقياس
فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء احمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدول عن فعالى من جهة ان مفردها
اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه
منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عن بابه فكيف يقاس عليه الجمع بالالف و
التاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك والى بعضها
اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم
الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل لشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما
اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفة بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف وانما خلفا
في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو
مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت
في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لان الشبيه في ضعف سبب البناء لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت
ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور معدول عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند [illegible]
دال على صيغة الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف
اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا
نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره والى ذلك اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا فعرفوا
انها ليست بصيغة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم
قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا
معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل الحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان

عن عاذر وفاسق وجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكأخر فانها معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبينها منقول عن افعل نحو تغلب وان ورد عن العرب مصروفا حكم بعدم عدله كأدد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التأنيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التأنيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما ولكن مجيئه قال الخضراوي وفي قوله ولم ير فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وقد تقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم ومنهم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم اي فعال علم المؤنث بالراء كسفار اسما لماء من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر ووبار اسما لقبيلة فيبنونه على الكسر الا قليلا منهم اي من بني تميم قال الفرزدق ومتى ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف امتنعت الامالة وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى ميمون ألم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبني وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير لاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبار وقال اولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها اي اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتأنيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امرأته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قال في التوضيح واذا سمي بنحو حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه لم يبق مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال انما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول بنزال معدول عن انزل معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشام عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس وما رايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحه هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ووهم الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا مثل ماض فاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا مسوى المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب تناس امر من التناسي وهو ان يري من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقدير تضمنا معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران وهو تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى وانقول في مجروره ومكسوره كما انشدتها ولا يعارض هذا بفتح امس ويضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تعارض الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما او امسا من الاموس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملته المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف

فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فيزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التأنيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابرهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف فيما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة مع عود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل الطاري كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في اول حواشيه على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية وقد زال المانع فرجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كعمير

في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكوا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا مما ثبت فاذا لم يكن مضادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا انصرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر اذا كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تُحَيْلِئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج ويبطل السبب الثاني لتشاكله التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا لمناسبة الاول لاخر سائر الايات والثاني للاول عند من صرفه قاله الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب في ودا وسواعا ونسرا وافاد بهاتين الغراشين ولا فرق فيما يمتنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما … سرح ولو دونهم عصنا تطير بهندي بعضنا والقوافي مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة قاله الاعلم وفي المصباح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلا اي ماشيا لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يجعل في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف فهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى بالامر اطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجاز مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فرعيته الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر بخلافه والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **فصل المنقوص** وهو الذي في اخره ياء ساكنة لانه المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد او مصغرا فالاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزن افعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي ويرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان ابو العباس ابن يقول مولى موال على حد والقمر ولياليا خلفا مقلوبا ففتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والقمر الاطلاق وخلفا بفتح الخاء المعجمة واللام وبالفاء اخره فاعل العنوق جمع عنق والمراد هنا روث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ من يعيليا ووجه بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في هجو عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان ابو العباس ابن يقول مولى موال على حد والفجر وليال **الفعل المضارع** يجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في مقتضي الرفع له ما هو على اقوال اصحها قولهم رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش والى ذلك اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا وقوعه حلول المحل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا داخله حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من

باب اعراب الفعل

البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود وغيره وأجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب و
الجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع ولم يحل محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء
الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين
يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي يفعل
اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما لا الى غاية نحو لن
يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا تقتضي لن تابيد النفي
خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه
ابدا ولم يجتمع معها ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من مقتضيات لن ولا تقتضي
تاكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو
موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واحتج من جوز
بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين متعينين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما
جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قال الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا
كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء
وحجته انهما حرفان نافيان متناسبان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير الحكم المهمل فيجعله معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا لتسفعا لا العكس
ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل
والكسائي والخارزنجي وحجتهم لفظها منهما وان معناها من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر
الانصاري فان امسك فان العيش حلو الى كانه عسل مشوب يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ابعده الخطوب اي لن يلاقي ورد عليهم باربعة امور اقواها
انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قال الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية
وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان
لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر
وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسيأتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي
اكرم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا
دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ماذا لزمهم
كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف
المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ
الشهاب ابن حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تأخرت عنها اللام او ان
فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام عنها ولتقضيني منصوب
بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما اضربك بالرفع فخرجه على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل ما لكا
في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا احد خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي
هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعول الثاني وتغر بضم التاء المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية
ان فقد سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية
فيكون على الاول منصوبا بنفسها وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية
فان مؤكدة لها المعنى لتسبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها المعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بالجار اسهل من
تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد
الارض القفر التي تبيد اي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء
فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر

لى حملها على اختها في انها لا تنصب فرفعت ونصب ما بعدها او بقي على حاله واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اى المصدرية
بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار من تكلف وكقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان بانهما غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قال ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد والحق الحاقها باخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اى وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من الثقيلة المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة
ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم
بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا
لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم
تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير والجر من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد
او ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني وتبعه الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي التالية لما التوقيتية
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو اى تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل وثق يثق والسلم
بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو
كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اى لعتق والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب
بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب
المضارع كما يجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بانه مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل
على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان
المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيد العلم
بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك
اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب وبعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة لاجراء الظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل
ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اى على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقراءة غير ابي عمرو والاخوين
حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان المعول في
كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في باب ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون الا
يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيرفع
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد
العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبان انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب قوله وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة
من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين
هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط و
الجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره
او في حشوه او في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا
شرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حرف فاشبه ... فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت
وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالثة
ان تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها بفتح

فاقسم

هي غير

لا اذن

لان اذن لو تقدمت لكونها جوابا فهي مقدرة والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما في المغني
في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي
اعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم ارد له مقالة مثل الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا عنده
كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو لبيد عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم
ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب والجملة اي على هذا معترضة بين النهي
وما هو جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان
لتتركني لا حال والى هذه الشروط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأت السبعة
فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف
او لان المعطوف على الاول اول [illegible] انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها
مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن
والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه يمنع
الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء و
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفائه شروط العمل
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس
لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** في نصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهم قالت وقد
صرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سموت ولم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له
واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع
وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها ان يشترط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والجواب ان هذا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية
العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه واراد دليل الثاني والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا
الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت
الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم افسدوا بالقناة فلا يكف عن
المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن
استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي
الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالا
بالقتال والقائل الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها مع غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى

وليكونن قتل منه او اسلام منهم

زمن الاخبار وقصته علينا الان مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لا اسير حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة
الموضع ما يصلح للمعنيين ويحتمل ان يكون المعنى كي تغني او الى ان تغني والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اى الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد
حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة اى تم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال الان في قوة
قولك فهو الان لا يرجى وهو مسبب عما قبلها الان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع
لانه مؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول تفسير لخبر وهو ان يعرض ما كان واقعا في الزمن الماضي وافعله في هذا الزمان فيعبر
عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة
الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما انقطع
ما بعدها عما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى
المبتدا بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت
حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان
السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مسببا ثابتا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب
او الشك فيه قال المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان
في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة
بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها
لعدم الفضلية فيبقى سيري مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة
وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقرار
محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وصلاحية كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى والى ما اشار
الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي او طلب
محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان
تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا
والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام
فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في
قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قال في شرح الشذور تبعا
لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع
ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت والصوت بكسر اللام متعلق
باندى وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعده
دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك
من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب
النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب او النفي و
الجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض
قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك هو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه
على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب قد وقع فتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي ياتي وقال في شرح الشذور
ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد
الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك بالقياس انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة

وعن النفي المنتفي ... ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تأتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف
باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تحمل المخاطب على الاقرار بامر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون
غرضك ان يعلمك بالضرب ولكن تريد ان تقرره او تحمله على ان يعترف بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التسهيل وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي ما دخله النفي لا لنفي انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام
التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينتصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام والثاني
نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد
دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل
على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكانك قلت ما تأتيني فما اكرمك
فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى مستأنفا ان تقدره خبر المبتدأ محذوف
فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فانا اكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيان والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
في المعنى ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينسحب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منسحبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان
ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منسحبا على المعطوف عليه فينتفي
المعطوف لانه مسبب عنه ويقدر النفي والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل
والطلب باللفظ الخبر ويأتي الكلام عليهما بعد السطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل
اذا لم يقصد السببية ولا معية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون
على لفظ يؤذن فهو شريك له في النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم
لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤوس الآي قاله الفراء ووفق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء
الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا ولعل الاذن سببا للاعتذار والفاء الاستئنافية
نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف اي فهو ينطق
ولا يصح قراءته بالفاء فانها فيه للاستئناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم والسببية تقتضي النصب
لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم وقد يمنع
اقتضائها النصب صحيح على قول الاكثر قاله في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون ليبينوا ان الفعل
ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف ... الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر التي تبيد من سلك فيها اي تهلكه و
السملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف تقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف اذا نهيته عن الاول فقط وابحت له الثاني
كانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فان قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن وان قصدت
النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف فكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف
مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء
من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا
عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط
مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال
الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو
حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا لزاعم ذلك والتضمين مذهب الجمهور وارجح لان
الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط ولانا لا نجيز في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل فتقدير
الطلب هو تعالوا والفعل المضارع المجرد من الفاء هو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة
عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم
مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه لم يقصد به الجزاء اي ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم
صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدم مع فاعله جملة في موضع نصب

وهو تمثيل به

يكونه

تغيير

صفة لولي لا جوابا بالنصب كما تقدم من جزم وصفتح على ذلك بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد إن تسقط الفا والجزا قد
قصد وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولأنه لا بد أن الجزم يتوقف
على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي في صحة الجزم بعد النهي صحة وقوع إن الشرطية مع لا في موضعه وهو أن تضع
موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي أن تضع
إن قبل لا دون تخالف يقع أنك تضع إن قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط جاز
لا تدن من الأسد تسلم بالجزم لصحة قولك إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في لا تدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك
إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر
وأما قوله من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا بحذف الياء على الإبدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم
صحة إن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولا يشترط الكسائي والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب
فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي لا تشرف يصبك سهم
من سهام لا تطل يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي فإنا
نقول في النصب يصبك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب بدل من ترجعوا وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم وألحق الكسائي في جواز النصب
بالأمر بالفعل ما دل على معناه أي الأمر من اسم فعل أو خبر سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال
ونزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وأما دل على الأمر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام
الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بقوله نحو قولهم لأن المسموع حسبك ينام الناس
واختلف في إعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو الأظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر إنه مبتدأ بلا خبر لأنه في معنى ما لا يخبر عنه
ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لأن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر
لأنها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت إذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي بجزم
تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فإنه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا إله إلا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة
والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم أي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لأن اتقى وفعل وإن كانا فعلين ماضيين
ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب أي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة
وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فأطلع بالنصب في جواب لعلي أبلغ الأسباب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني
ينتسب ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو
ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وينصب المضارع بأن مضمرة جوازا
بعد حرف خمسة أيضا مضمرة أن إذا أعاد أحدها اللام الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار إليه بقول الناظم وكذا
لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأمرت لأن أكون أول المسلمين فأضمرت في لنسلم وأظهرت في لأن أكون وما ذكره الموضح من أن
الناصب هو أن مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام
كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا يتعين أن لذلك ودليلهم صحة
إظهار كي بعدها فيحصل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة وقولان إذا قلنا إنها غير ناصبة ويدخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فإن سبقت اللام بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مر حكمه وتعليله
وإن قرن الفعل بلا نافية أو زائدة مؤكدة وجب إظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير إدغام وهو ركيك في الكلام وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بإدغام النون في لا النافية لتقاربهما في مخرجهما لئلا يعلم أهل الكتاب
بإدغام النون في لا المؤكدة والحاصل أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا
وجواز الأمرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والأحرف الأربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا أو والواو والفاء
وثم إذا كان العطف بهن على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام أعزة وآل
سبيع أو أسوءك علقما فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب بإضمار أن بعد أو والتقدير أو أن يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير إلا
وحيا أو إرسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل وقوله وهو الشخص الشاعر ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر

عليه بجزم يثب

وخرق من نحو عمي نحيف كذا في الشواهد

عين لحب الي من لبس الشفوف وذكر الخشف من بني عمي عرفي احب الي من علج عنيف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على
لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو خبر
نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان ومنصوبها في تاويل مصدر
معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاؤه اياه وتوقع بالرفع تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع
ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيشابهه في سنه والمعنى لولا توقع من يتعرض لفضل المعروف وارضاؤه ما اثرت الشا
الشاب ولغيره في الحسن على المشابي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب
بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم
رجل مفعول لقتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر لان البقر يتبعه فاذا عافت الماء صاحبته فيضرب ليرد الماء وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي
يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضرب صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به من غير ذنب واحترز
الموضح بقوله الجلي في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة لال الالف واللام فانه في تاويل الفعل بقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم
وهو طائر في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب بالجملة معطوفة على
صلة ال وعطفها بالفاء لو منع الربط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لانه لانه في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فيحصل من مجموع ذلك ولا ولنحو ان للفاء والواو واو وثم التي ترجح فيها اضمار ان بعدهن وحالة لا يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد
نفي او طلب محضين مابو بعدها او لا او بجوز ان وعطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب اطلق في النظم العاطف فشمل
وان على اسم خالص فضل عطفه فتنصبه ان ثابتا او محذوفا ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمارها
ان والخمسة المذكورة في جوازها الا شاذا وهو مع ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها لفظ ان تراه قال الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الهذلي ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله بالنصب في قول لم خذ اللص
قبل ياخذك بالنصب وفي قراءة بعضهم بل نقذف بالحق فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذف ان في هذين وليس معها ما يحسن حذفها
والجميع شاذ والى الشاذ اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم
من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض
المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت **فصل** وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو احرف اربعة
احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي
وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات
على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا تكن بربربا فاعرفه
والربرب بالراءين المهملتين وبالباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين
في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات حال من ربربا او صفة بما بعده و
والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا افرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على
المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس والشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الاكول الواسع
البطن وعنى به معاوية ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل
لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى
ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح ويضعف فعل
المخاطب والغائب كثيرا وقد ضعف فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر
الكافية والتسهيل وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني في اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليقم فلان فالامر
من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي فجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر
نفسه نحو قوله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر وعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة
جزم الثاني السكون واقل منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله

لترد معه

من تسمع منه فحاضر

على الباطل منه

لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب اقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو قوموا وخذوا وقم وقوموا واصل لام الطلب السكون لا ان الاصل عدم الحركة
لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي
غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما
فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي واما المبرد فانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى
سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد لا يليه
مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فتوسطها بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال
وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال في لم يكن الانسان شيئا مذكورا
ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي مستمر نفيه
وجد في الماضي ثم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة
ولما يجز فيها المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابرهيم بن علي بن محمد الهرمي احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعاذب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل فضرورة والاعاذب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة
التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان
ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد التوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع
في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي من اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان
لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض ان المصدرية ولم فتجزم بان وتنصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما
وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احد عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون
النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد والفارسي
وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزعت منها دلالتها على المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغييرها نوعا ما تغييرها ذاتا لانها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين
الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصلها واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي واين وايان وانى وحيثما
واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من اية لتسحرنا وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف
وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على
من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما
تأتنا به من اية لتسحرنا بها الاية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا
والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه وهو في ايهم يقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب
اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه
ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين
شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدى عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع
بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا
نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان اجتماع
المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف في هذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا

نحو وعلا بشرط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وإن تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وإن عدتم عدنا وتارة يكونان
مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه
قال من يرد ومثل قولك إن تبت نبت قال الموضح فقد ورد به التنزيل من ذلك فإذا انفصل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا
وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ
ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لأن تابع الجواب جواب ردّه الناظم في
شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب
ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بأنه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال فإنه يكون
ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة
مختلف فيها وهو أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ويقع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم مرفوعا كقوله
وهو زهير يمدح هرم بن سنان وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن
والذي حسّن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به
الصديق والمسألة مصدر سأل يقال سأل سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا أنشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء
المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب لي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات ونحو إن لم يقم أقوم برفع أقوم لأن
مجزوم لم لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف وإليه أشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي فقلت تحمّل
فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه أن الأداة
قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير وإضمار الفاء والأول عنده أولى لأن تقدم على الشرط ما يطلب
المرفوع المذكور كقوله إنك إن يصرع أخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لأن ما قبله لا يمكن أن يكون لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان
لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب في دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ويخالف فرض المسألة لأن الغرض أنه الجواب وإضمار الفاء مع غير القول
مختص بالضرورة **فصل** يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته
فالمعنى إن ثبت أني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس والرابع أن لا يكون مقرونا
بحرف تنفيس فلا يجوز إن سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز
إن لما يقم ولا إن لن يقوم إذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بأن كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا
فالأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال
غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما ذكر فإن الفاء تجب فيه لتربطه بشرطه لأن الجزم الحاصل
به الربط مفقود ولهي على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى وذلك من حيث أن معناها التعقيب بلا فصل
كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير
فإن قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد صرح بأنها إن عملت في الظرف جاز تقدمها لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة
الطلبية نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو طلبية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني
والترجي ولا نطيل بأمثلتها فالذي ذكرنا بالمثال الواحد ما الأمثال الذي بالمشاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله
وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لأن صدرها اسم وهو من وطلبية لأن من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم إشارة خبر
والذي نعت له او بيان ويحتمل أن يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح في شرح
الشذور وقال الشلوبين هو على إضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك او مقرون
بقد نحو إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل او تنفيس نحو وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير
فلن يكفروه او ما نحو فإن توليتم فما سألتكم عليه من أجر وإن نحو إن تقم فإن أقوم والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا أما لذاتها او لما
اقترن بها من نفي او إثبات فالأول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية وجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وإن وللإثبات
ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب في اللقطة فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
أخرجه البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان أراد فالله يشكرها وعن المبرد أنه منع
ذلك مطلقا وزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم وقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلقى على طول السلامة نادما

اداة فعسى بلغي بالفاء اي سوحبه من المغنى بمعنى وجد والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تنوب اذا الفجائية
عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة ان لانها ام الباب
الجوازم الشرطية او كانت الاداة غيرها من اذا الشرطية لانها اشبهتها في كونها ام الباب باب الشرط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان
التوكيد نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا للربط خلافا لمن منع ذلك قال الله فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي
شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاة **فصل** واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب
ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستيناف
ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرء عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على
الاستيناف والباقون بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرء ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ بهن اي بالرفع
والنصب والجزم ايضا قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستيناف وبه قرء ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف
على محل جملة فلا هادي له وبه قرء الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرء به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد
الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط الجزم
لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع لانه لا يصح
الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني احدثك وان تاتني وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مع صحة
بقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا ترك
بعض حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر لان العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو
ويجيزون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابرهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها
حكما لندورها **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة
وتحته امرأة جميلة فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط للدلالة فطلقها عليه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان
والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز
والثاني نحو وان امرأة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا
فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب الشرط
ماضيا نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه
للدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما
تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما
اي اينما يذهب يصادفه وقد يجتمع حذف جواب وشرط في قوله فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها
فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى فلا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم ارقد ولم انم عنها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب ولالتزام العرب كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون
والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب التقدم ولانها تخلف عن العمل ولا عمل مع التقدم
وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع
لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف وقال السهيلي على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف
من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتاخر عن كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس

تاتهم تخرجون

اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به

دہلی

للبيت لا ابن وقالهما على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله جملة لا يأتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقديره تقدم اللام في لئن لانها موطئة للقسم
قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما بينه بقوله جواب الشرط من جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط
وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع
شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واما اذا تقدم عليهما ذو خبر فجائز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل و
الكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان توالياً وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم
لاقومن والاتيان بما اهاة الشرط تقدم او تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط
الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط
مع تأخره عن القسم ان لم يتقدم عليهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وتبعا
للفراء في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعري
الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب
جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا اقومن لكون الشرط مضارعا
غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بعض الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف
فالملخص ابن مالك ان الجواب لهما وتبعه السيوطي وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك
وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد وان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني
وجوابه جوابا للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم فقيد والجواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل
الاستفهام على الشرط فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان تأتني تأتيني

فصل

في اوجه لو وهي ثلاثة اوجه وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء
المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدي تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي اباها انه كان يقرأ اخبار العجم ويقول محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار
الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته
ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب
او شدته او سورته اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى
مصدرية لو الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان
مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين
قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما
عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية
اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب
على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون
رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر
وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين
وموحدتين للمفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش بفتح الهاء من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت
له وانبسطت والطرب خفة تعتري لسرور او حزن ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش متعلق بطرب محذوف مماثل المتعلق بيهش اي لصوت صدى ليلى ويطرب له وانما كانت لو
للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي
ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاجب
في نقده على المفصل وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاجب ولهذا لا تقول لو يقوم زيد غدا فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم
وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه

والتضعيف مصحح

الموضع في المقتضيات ومثال ما شاهد لمنتظر منه لو تلا اما مضارع مخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان التي
كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي
ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد
الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو
وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق
من الازمنة الثلثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع
وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورده في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم
باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها فلو دل الدليل على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منتفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد
انتفت فيكون منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبب لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منتفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فقد
وخرجتا عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزوم ذلك على وفق العادة عند تعدد حاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء
التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها
انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة
يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات
الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف
وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من
الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب
مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان
المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي قال ان سالما مولى ابي حذيفة
انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة
رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلوة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون
كقولك في امرأة عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب لكن حرمة الرضاع ادون من حرمة
النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وليها ماض او مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو
اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها
قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول
عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الطبيعي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل الفعل محذوف
يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب والثاني قولهم في المثل لو ذات
سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها ليأكلوا دم
فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وخص ذات السوار بالحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث
نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي اسم هو في الظاهر مبتدأ و
شرق خبره وقيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو
شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ آخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشان والجملة بعدها خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا واحد موضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل
لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال

عليه ان فانها تشعر بمعنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعد لو الموصولة من كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في
السماء نجما اي ما ثبت ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا
بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قال الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر ما يؤول
بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا
اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام
التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في
قوله لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لو نشاء في المزن من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا اشد به
العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على
مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار
مع الليالي وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ما في غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من جهة
الجمود قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام
الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية
فهي جواب قسم واو نصه في المغني والاولى ان تكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت
مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان كون هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاتي الوجه الرابع من اوجه
لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت
معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن
هشام اللخمي وغيره **فصل** في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي مضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا بدليل على الاول
وهو الشرط مجيء الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف
الخبر على مبتداه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتداه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى
الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت
وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا
ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وعليه في المغني واما الذين كفروا
فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وعليه في المغني
قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارئ في هذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون
في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للمخلوق الى معرفته الا بتوقيف
منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله
وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله
فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله او عن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى و
الراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط ودفع بتخصيص المعطوف بالحال دون المعطوف
عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه
واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة
حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وهو يعقوب دون اسحق قاله العبري ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو التمثيل
وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او لاحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما
غيره فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما يكن انتهى
من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه ومحرره مهما قدر من انواع الحوادث
فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضحها اصالة لها وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط و
ليست اما بمعنى مهما او شرطها لانها حرف ومهما لا يصلح ان يكون معنى لمهما قال المرادي ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير

سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فتوقع كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان نائبه والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت المسند اليه فما
ثلاثة اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتحصل انها تفيد
ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه
فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر الامر في الجري مثلها معطوف عليها
وقد يخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شارب واما خطا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما مقدرة بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما منابهما في ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة ولا
لها من فاء تالية لتاليها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فيحصل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل
مع اما فرارا من قبح لكونه في صورة معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار
فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس
اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء
وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في غير
تلك الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به
قديما بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرضة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم
القوم الركوب على الابل او في ندور نحو قولهم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية
مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر حرفي لولا ولوما على
ما في النظم لولا ولوما فيهما ان لهما احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء ونبه بزيادة على الالفية حيث زعم
ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا لاصالتها وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها لنيابتها وهو قول
حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه
يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه
الآية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل نحن صددناكم
عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض فيهملان ويجيئان واليه اشار الناظم بقوله وبهما
التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب حث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت
وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها
وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا شتمته فيتأدب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا واولينها
الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فقد يؤول فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم متعلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل و
ذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر
مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم
وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه والى هذا اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر

هذا باب الاخبار بالذي وفروعه

الى فاللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يقصد الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او
تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك تسمية بعضهم في العقد الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة
وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان
فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الآتية وهي كيف تبني كذا مثل
كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تأخذ
الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقفا على معنون ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا كائنا على حسبه في الاعراب وفي الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت
الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولنا زيد منطلق بالذي فمتعلق بخبر
فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق في ذلك الموصول لزيد في افراده

باب الإخبار بالذي

وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى آخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث
ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا للذي في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد
فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب صلة
من المبتدأ والخبر صلة الذي والعائد بينهما الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الآن وهو زيد كما ان الكلام والى
ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا
في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وفي ذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا
السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تأويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه
في وقت الاخبار الذي عبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع ومجمله فمنها
الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فصح ان يقال اخبر عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب
واذ عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا جيء بالموصول على
وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاقا المثبت نقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين
بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر
في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدأ واخواك خبره
وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره و
ما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان من ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن
حيث امكن الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة وفي اي حين اذ قدمته وصلته فهو في ذلك
حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير
العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن اسم ولجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت
انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند
الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدأ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب اختصاصها عند ارادة الاخبار **اعلم** ان الاخبار
بالذي والاحد فروعها من التأنيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتأخير لما مر من انه يجب تأخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام
من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديم نحو ايهم الذي هو في الدار
فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل ايهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول
في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان لها الصدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من لزوم ازالة الصدر الكلام
عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبيد ملكت كم وعن
ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما الصدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر
وهو ان الضمير الحال المحل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما
في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم به واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة
ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة
كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فتؤخر هذا الضمير المتصل منفصلا
لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم
للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والذي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير
في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور
في النظم في قوله قبول تعريف وتأخير لما اخبر عنه هيهنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال كونه منويا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان
ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منويا عنه بضمير اي كون الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التي
لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال المنفي
الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي فيصح وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب
آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها [illegible]
عن الحاجة الاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عنها لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل

ضمير الجمع المجرور بالى ولو اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الذي اياه عبيد ملكت كم
هو زيد قائم

التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير
المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا الخبر بالمبتداء الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط
ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا
زيادة فيه على المبتداء فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى او مذ
او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها
بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ
ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن
عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة
وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اباه زيد قرب عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي
سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف
به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرجت
ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم
ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان
القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع
احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب
كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتداء الشرط السادس
كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلبي كالامر في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر
في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك
قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة
على جملة صلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد
لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول
الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته
زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان الفاء من معنى السببية نزلتهما منزلة الشرط والجزاء فيجوز
ذلك قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة
فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك
زيد اخوك لانه جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي
متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ
صلة منه لال فيخبر عن النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت
عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء
من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه

فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا
الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك
الى العمرين رسالة في المثال المذكور المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه
اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتداء في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها
فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر

صحيح

المعمول

الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن
بتاء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم ر
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا في هذه فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرت وهما الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة
في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره وتقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل
الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير
الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه زيدا والضاربه
هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها
ليصح لان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال واثبت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
انا لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما
اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال
المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا وجه انا اخرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب وكما اوقعنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلناها صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول
الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني
في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم المرجع الا بتقديم
الجملة الثانية والفرض انها متاخرة ولهذا والوضع في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فانا في الوصف الاول فاعل بمفعول يعود على زيد وهو فاعل
ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان
الذي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجريان الصفة على صاحبها وناتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل
وانا الخبر انتهى **هذا باب العدد** ويقتضيين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم
مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على العدد ذكا بناء الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما
في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويجري كما
في ذلك ما وازن فاعلا كالثاني والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء
من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها
فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما
قوله ثنتا حنظل فضليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينها فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود وقع
منكرا والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا
لبعضهم واما الثاني وهو اذا قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت
خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا لتستفاد العدة والجنس الا
من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت العدد
والجنس حيث بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة
الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب فهو تسعة الفاظ
احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين الى التسعة
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف
هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد
والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود ويطلق ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى فقد يخفض مميز اسم الجمع والجنس باضافة
العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود
لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح ومثال الاولى حجة والثاني مهملة
والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قال المرادي واسم الجنس كقول جندل ابن المثنى كان خصييه
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه
مذاهب الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان
مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد
بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث
اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان
ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلاث من البط بترك التاء من ثلاث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير
البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت
بالتانيث فحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث
وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل
والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل
بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا
للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر
من حال الواحد حال اللفظ في التانيث والتذكير حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا و
تانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها اي التاء نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص حيث يراد به نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه
المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله
وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النسا
والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي من كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم
بل يقال ان اقترن في اللفظ ما يرجح جانب المعنى رجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت
سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي
لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر
حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي
ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان قدرت الموصوف رجالا او بتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت صفة
فهو جمع ربعة لكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار نوع الموصوف كاعتبار نفسه ولهذا
نرى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكأنهم قالوا ثلاثة
احمرة جمع حمار ودواب وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال فلا يجري
على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان
احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة ليتطابقا
معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر
من المايعات وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد
في مسئلتين احديهما ان يكون [illegible] فذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وهو المائة اذا كان ما اضيف اليه نحو ثلاثمائة وتسعمائة لان المائة
وان افردت لفظا فهي جمع [illegible] لانها عشر عشرات وهو مع ذلك قليل قال الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله [illegible] ثلاث مئين للملوك وفى بها

ويدل على جيك على هذه الاوجه الاربعة وجه خامس ذكره في المائة اذا جمعت كان اقل فهو مائتها ثلثمائة وهو ما يقبل الكثرة فكان غير مناسب وبعضها يحتج بجمع المنزح في مسئلتين

احدهما الا يهمل الكلمة تكسير نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم

يجمع لها جمع تكسير اضيفت اليها وهو جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالواو المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع

التكسير نحو سبع سنبلات فانه جمع على سنابل ولكن في التنزيل جاور وسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل على الكثرة نحو سبع سنابل

وبقي مسئلتان احديهما ان تكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلث سعادات فان جمع سعادة على سعايد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان

انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال

الموضح كذا ظهر لي فان تكسيره على آي جائز لكنه لبس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر وبعضها في بناء الكثرة في مسئلتين احديهما

ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم

والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة

قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيجيء في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض

والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا فان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه لكن سيبويه النقل واما

قياس فيه كجمل واجمال بالجيم المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من نوعي المائة والالف ومنها ان يضاف الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها اشتملة عليهما

فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي مميزة بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف

المائة الى الجمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت عشر العشرات والعشرة

بعشر الاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقديره يلزم ان يكون

المعنى لبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع

مائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب

كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك نظير

ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة ونحوما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجري له تصحيح نصب

التمييز مجريها التنوين والنون ودعي بخفض بانه على زيادة ال او يقدر مضافا ما ثل المصوب ال وابدال مائة من المخفوض على نيابة المفرد عن الجمع مثل في

جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة **فصل** فاذا جاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة

وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد هو الثلثة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من واحد

العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات

او المئات او الالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريتا الثلثة والتسعة وما بينهما

على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لانه

غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا ابتهوا على الاصل فقالوا وحد ولم ينبهوا على احدى فالوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد

وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها

نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف فبل او وقوعها موقع التنوين الا اثنين واثنتين فتعربهما بالالف

وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع التنوين ولهذا اضافتين للعقد وقيل مضافا اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف

وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير

الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا بد من ذلك والاثماني فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معد يكرب

وقيل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء جوار فانقون وقيل حذفها مع فتحها اي النون

لانها لما كانت تضم في الاخر اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين

العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فتجرد من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع

بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة

لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما فيه

موضع تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مجردة من التاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة

كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة اكثر بني تميم تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها اجراء على اصلها

من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر لجعلهما اسما من توالي الحركات خالف المصنف
وقد تبين بما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي الشطرين في العدد من الثالث وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول وهو ثلاثة
وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما اي الشطرين في العدد من الثالث وانما جمعوا بين تأنيثين في احدى عشرة لاختلاف
لفظ العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث او لانها زائدة للالحاق باصليهما واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة
مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما مضافان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي
من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك يجمع طلبه وكذا في
البواقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتأنيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار
الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزنا التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رأيت احد عشر كوكبا ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز
لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة
لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثنا عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من جزئيه وقد ذكر
الناظم في شرح الكافية انه لا يعرف ان اسباطا تمييز وان ذكر انما رجح حكم التأنيث في اسباطا لكونه وصف بمؤنث وهو امما كما رجح اي التأنيث في شخوص في ذكر كاعبان
ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما
مؤنثان فرجح تأنيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان
المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل
على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت للاسباط وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع
التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود فقضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال
من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما **فصل** ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدأ واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف
اثنا عشر واثنتا عشرة لان عجزهما بمنزلة النون من اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة ممتنعة مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي ويجب عند
البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في آخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة هي
الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه وهذه اللغة هي لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم
انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد
يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب
يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من يسمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه
وهو اعراب المتضايفين بدون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة
بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق علق من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول
مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة
التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا
ذلك مطلقا الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على
صيغة وزن فاعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول
من فعل الثلاثي ضارب ومن الاثم آثم الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب من التراب
واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك ثان اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت

التسعة اشهر وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من احد وعشرة يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب في ذلك ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على فاعل الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة
وهما من وحد يحيى الكلام في ذلك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب العدد الذي تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا
من الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصاف بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا
ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي اي في ذهني علامات المرأة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة
او واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني
حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليه وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش
وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث
ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل
بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فيجوز ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لانه
لم يضل ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين منهم مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى
يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين
ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير و
التحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل
الثلثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اي
حين اذ كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثاني واحد وانما ساغ عمل
فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا بلغوا فوق ذلك قلت
كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فالفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج
لابي الحسن بن اموازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومستعش قال وكذا العقود فيقال معشرين ومثلثين و
ومن المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما امأى وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا
بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع
في البواقي بتذكير اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد و
الواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فائهما وهي الواو الى موضع لامهما وهو الدال وتقول حادي وحادية وتصيرهما اي الواو ياء
لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك تعل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء
والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي
عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار
العدد فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون
الوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف
جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع
العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان يحذف
عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول
هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب
وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف
وهو الثلاثة في مثال الناظم من التركيب الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذف من المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو

الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة

ليس

التركيب فيهما فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل فيها الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر
ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من
الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن
السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة التي العدد ونظيره لا حول ولا قوة الا
بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد
انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلاث
وهذا مردود لانه لا دليل يلجئ اليه اذ بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان
من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكافية
اذ ذكر وبين انك تقتصر على التركيب الاول بالجار باعراب صدره وذكر اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح
والتحقيق ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذفنا العقد من الاول والنيف من الثاني
لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بما اصله تركيبين ورده
الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وانه بنى الحادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم
قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب والمختصر في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان
بالاربعة الفاظ واليه يشير قول النظم تجي بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم وفاعلا
بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف عقد الاول ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشر مع
حذف نيفه الوجه **السادس** من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون بمعنى جاعل ولكن بموضع كما
ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجواز فتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب فان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما ممتنعان مع التركيب ومن ثم
لحن بعض النحويين من اجاز حادي عشر وثالث عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة وللناظم انه اذا ثبت بتركيبين ان تحذف
العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر ولكن يلزمك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع
بفتحهما الا لالباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما
ذكره في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه **السابع** ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة
فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد
وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه شرطا
ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع **هذا باب كنايات العدد** وهي ثلثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها
وشرع يكشف عن حقيقة اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسئل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها
من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب
بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون البناء
فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فكل منهما الصدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة
امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية مميزة بمنصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تا الخطاب
اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وقد
الاخفش الجواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة وجوازا
ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشبهة له من العدد وقال الفراء على اضمار
من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليها وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد او مجموع
لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء لها مجرى الضربين نحو كم رجال

هذا باب كنايات العدد

امرها

جالد

جاءوك كما يقال عشرة رجال جاءوك وكم امرأة جاءتك كما تقول مائة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال والمبلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى
الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ويقبل تمييزها مفردا يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة
والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز كم غلمان سأملكهم لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث ما يختص بالخبرية
ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهام فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق
والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس ما يختص بالخبرية
ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من
الاستفهامية فانه يجب قرانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك أعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك
خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوفة على عشرون قوله
يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما قبل
ان تمييز ... نصب تمييز الخبرية مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن
يخدمني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فكم اي كم مبتدأ وجملة قد حلبت خبره وافراد الضمير حملا على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانهما في المعنى
عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة
بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بالاولى وقد حلبت خبر العمة والخالة وخبر الاخرى محذوف والاقل وقد حلبتا لان المخبر عنه في هذا
الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب هند قامت والتاء في حلبت للوحدة على هذا لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب
على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء
والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون ... الانسية والياء المثناة تحت المشددة وهو
الجانب الايسر على رأي ابي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على
كرهي لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي
الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييزها
كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فالما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم بالمراد اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل
والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عدم
قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية
ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك
ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد
القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفهما في
ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم اشارة لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال
الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر ولذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل
غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب
تمييز ذين او به صل من تصب

هذا باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد
وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا
المسيح قال اني عبد الله ام يقولون ان ابرهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى
فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ
من الحاكي فلو قال هذا اذ قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لينبه بالاستدراك على اللحن ولئلا
يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا
ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا
فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة
فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين

بالواو وتنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندى انه يقرء بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه يحكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة و
الزكوة فانهما غير محكيتين والثانى انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم فى اول احواله وذلك لا يتغير واما حكاية حال المفرد فى الا انهما
فان كان المسؤل عنه نكرة مذكورة والسؤال باى او من حكيت فى لفظ اى ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا
فى حكاية رجلا واية فى حكاية امرأة وايين بالتثنية فى حكاية غلامين وايتين فى حكاية جاريتين وايين بالجمع فى حكاية بنين وايات فى حكاية بنات و
قولنا فى التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول فى حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان
بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا فى الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا ونساء فانك تقول فى حكاية الاول ايين وفى حكاية
الثانى ايات مع انهما ليسا جمعى سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع با
لفاعلية والمجرور واختلف فى الحركات اللاحقة لاى فقيل حركات حكاية واى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هى حركات اعراب
وانه اى معمول لاخر من نوع بالناصب نحو قام رجل فقيل اى فاعل بالفعل وهو سابق عليهما فى التقدير لانه الاستيناف نزيل الصدر فكانك
اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها
مبتداء والخبر محذوف ويقدر بعده اى قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يجيزونهما فان سئلت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول
البصريين انه مبتداء والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متأخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رأيت وعند الكوفيين منهما
وعلى القولين يجوز تقديم الدال فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول فى من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا
وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة فى السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رأيت رجلا الى اخره
وعن غيره كقولك لمن قال رأيت [illegible] ايين او اتانا او ابنين او حمرا او اتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثانى ان الحكاية فى اى عامة فى الوقف
والوصل تقول جاءنى رجلان [illegible] تقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية فى من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءنى رجلان منان
بالوقف بالاسكان فى النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما سيأتى انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومنى وهذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا فى الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبى اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر
فى الشعر والقياس من انتم وجه لسيبويه على لغة من قال ضرب منونا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاى مجموع بالواو والنون
وقال الكسائى ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد فى الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاى وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منو انت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا قياس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن
قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صلابته واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا فى الاولين وحكاهما فى الوصل فى
الباقيين واس[illegible] عده سيبويه وفى هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه حكى المضمر وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا
للشارح والثانى انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة اى انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اى انعموا فى ظلامكم وكونه تمييزا اى من
جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع فى قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغسانى ونص ابن الحاجب فى
الامالى على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ المراد انهم نعموا فى ظلام او فى صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات
الاعراب غير مشبعة فتقول ايٌ فى حكاية المرفوع اى فى حكاية المنصوب ايا وفى حكاية المجرور اىٍ ويجب فى من الاشباع للحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى فتقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى ومن العرب من يحكى بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يزد علامة
التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو فى الجميع وفى النصب منا وفى الجر منى وما ذكره من ان الواو
والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافى زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة فى الوقف اذ لا يوقف على
متحرك ورد بان الحركة انما تبين بهاء السكت وبالالف فى انا وحيثهما خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال الفارسى والمبرد الحكاية مشبهة
بالاعراب فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية
بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومنى ورده ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة
لئلا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث فى اى واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول ابنة وابنتان ويجوز الفتح والاسكان فى من
اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتحة ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح فى المفرد والاسكان فى التثنية وانما
عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح فى الحواشى وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها
فى اية للتانيث وفى منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى

ساكنان

لبعض

[illegible] وفضل الحروف يتكلم بها جميع [illegible]

ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء منات بإسكان التاء في الوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فإذا قال جاءني امرأة ورجل
فإنك تقول من ومنو وإذا قال جاءني رجل وامرأة فإنك تقول من ومنه وإذا قال جاءني رجل وامرأة فإنك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف
دون ما قبله لأنه في حكم الوصل وكذا إذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فإذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني فإذا اختلطت ما لا يعقل بمن يعقل
جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فإذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومن وإذا قال رأيت ثوبا وغلاما
قلت أيا ومنا وكل ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل إلى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجملته فيما لقوله والعلم احكينه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن أو لا فإن كان المسؤول عنه نكرة فما ذكر وإن كان
المسؤول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون من زيدا لمن قال
رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور وخبر مبتدأ
من عند سيبويه وإن كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير على لغة الحكاية بكون الإعراب مقدرا
لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر ويبطل الحكاية في نحو أي زيد لأن أداة السؤال غير من وفي
نحو ومن زيد لأجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من تميم لانتفاء العقل
وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا بالواو خاصة
كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو وتنصب
زيدا في الأول وتخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب
يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ووجه ذلك الحجازيين أن الأعلام لكثرة
في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي
قاله سيبويه والثاني أن من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية بسكونها على كل حال بخلاف أي فإنه لو حكوا بها أي زيدا أو أي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد
في الأول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والأول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا
وهو كون من على حرفين ولما شرط انتفاء التابع فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلأن الغرض بالحكاية بيان
أن المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فإذا عطف جملة السؤال على الكلام المسؤول صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول فلم يحتج للحكاية وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن **هذا باب التأنيث** اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الموجودات
وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى ولما كان التأنيث فرع التذكير لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة
تميزه عن المذكر وهي إما تاء محركة بوجوه الإعراب وتختص بالأسماء كقائمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال
الماضية كقامت ونعمت وأما ألف مفردة عن ألف قبلها كحبلى وسكرى أو ألف قبلها ألف زائدة فتقلب هي أي الألف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب
الجمهور من البصريين وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث
والألفان المقصورة والممدودة يختصان بالأسماء الظاهرة وإلى التاء والألف أشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء أو ألف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة وأما
علقاة فالألف مع وجود التاء ليست للتأنيث بل للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث والعرب قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير
العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب أوزارها وإن جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها
ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالإشارة إليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث
وهي هذه وبثبوتها أي التاء في تصغيره نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج
مذكر كالرأس والقلب أو ثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو جبل الأرقط يصف قوسا
عربية أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وأصبع فأذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله وفي أسام قدروا التاء كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير **فصل** الغالب في التاء أن تكون لتفصل صفة المؤنث من صفة
المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب مجيئها في الأسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث
كحائض وطامث فإن قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى
ذات أهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة أوزان أحدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى
صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي وفهم منه أن من فعول بمعنى
فاعل وما كانت أمك بغيا أصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء والأول كان فعيلا
بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل المازني في جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فأجابه بما قالته
وأما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى ما لزوقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفصل وإنما هي لتأكيد المبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة وأما امرأة عدوة

هذا باب التأنيث

اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة لانه في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قولهم رجل وانثى صديق و
القياس صديقة وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء
فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وظريفة وانما الحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول
فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان
قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية الالتباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المأمون معه الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار وبحال
رجل منحار وامرأة منحار بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامرأة ميقانة
وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم
كمعطير من العطر وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مِفعَل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي
فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي
لفصل الجنس من واحده في جبأة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر وكمأة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة
والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لسيارة ومشاة فانهما جمعا سيار وماش لا من اسماء الاجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير
كونهما من اسماء الاجناس فالتقييد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون
التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها
وعدة بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع
صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب
على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجئ بالتاء بل يقال
زناديق فالياء والتاء متعاقبتان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا قيل وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتأتي التاء
للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب وقياسه
موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته
والا فلا وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انث المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتأكيدها اي المبالغة
الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تأكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتأكيد
التأنيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التأنيث بنفسه ودخول التاء فيه لتأكيد
التأنيث **فصل** لكل واحدة من الفي التأنيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة
في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول
وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة اسمين لموضعين
قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب يقع في البقل يجبن
به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد بعظيم كبار النمل الاكل
بعضهن ولهن افواه واسعة قاله الطائي ورحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي
مقصور يحكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم اشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى من الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال
خطاب الماردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسم لنبت قال الجوهري يقال البهمى
الانعض كثرتها اما او صفة لا مذكر لها كحبلى او مالها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان
كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار
حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مؤنثي سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على

باب التأنيث

وعدم صرفه قلد الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل بدليل الاديم يقال اديم مارد طاى مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال له
م ديرا حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثاني نحو حبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى بالسين
المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست للتانيث وهو وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على انها الف للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب وللهواء بين السماء
والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشي فالاول
مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا او [illegible]
فيه كلمتان فيها الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة
جمعا لظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعيلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثائين مثلثين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء
بمعنى الخلافة وفي الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي خصيصاء فوزنه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالكاف والفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى وعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي
يستره ويغطيه والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال الفاني والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى
بذالين معجمتين ودالين مهملتين وبحاء مهملة وباء موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد انما بذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر
فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددة كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا في خليطى اي اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاي اسمين لنبتين وحضارى بالحاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسما لطائر تنبيه نحو خصيصى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح
العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليست
من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في الاوزان الممدودة فالاول كما في عرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها في اول وجدها
كما في القاموس زيادة على الصحاح والثاني كما في فخيراء بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخور والثالث كما في دخيلاء بضم الدال المهملة
وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امورك اي بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر وجمعا في المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء
وبصاف الغابة بالموحدة يقال طرفاء الغابة وهو شجر ومنها [illegible] وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم في يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها
وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي حاشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما لمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
وصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف وراء وفاء وصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا
قعد على قدميه وامس الارض اليتيه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته
ايضا غابناء ونافقاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي البراساء هو اي الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ابلهم وينزلوا عن جمالهم
ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء
القتال او الفرار [illegible] الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول نوع
من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخففاء
بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء كجنفاء
اسم مكان ولا نظير له الا ثاثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للاثر وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم
يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرماء كجرى [illegible]

باب المقصور والممدود

بالمهملة بين امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فقد الناظم الذي للشرف المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد لغة موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المعرب الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ولدى ونحوهما فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككسا ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا فصل الاسماء ومعرفتها نوعان قياسي هو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابطه الباب عند النحويين الذي يرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوى جوى بالجيم وهوى هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء و شذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غري بالشيء بالكسر اي اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد وانشد الكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن مكثوم غاريت بين الشيئين غراء اي واليت بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما ثبت الان غاريت غراء بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتلت قتالا لانه قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلوبيت مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شايعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء اي ممتلاة ولا يبعد عندي ان يكون الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت الشيء واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاء المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرهما من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين او لافتعل بكسر التاء وسكون العين او له همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني كارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير انتهى والاصل ارتأى ارتئايا قلبت الياء في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء تتبعه والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا لافتعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من الباقي واقفية جمع قفى من النوادر من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لتنزل واللازم منتف والملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف والفتح حال كونه دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء نحو المشاء بمعنى مشى بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره راء مهملة وزاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران ياخذ في الرأس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفناء لجوانب الدار والسناء للشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة

الكثرة الدال

باب المقصور والممدود

لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذاء
مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان يحنى
كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف اى لا بد منه ويحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل والدبر
بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفاء
للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث
منهم وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده
ان يقصر للضرورة ورد بقوله لا تبقين فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا لا يعتد
بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر
يدوم ولا غناء فمد غنا للضرورة مع انه مقصور ورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون
وقالوا القراءة شاذة وقد رووا الغناء في هذا البيت مصدر غانيت لا انه غنى فانيت غناء كقاتلت قتالا لا مصدر غنيت نحو رضيت رضى وهو
تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

وهو جعل الاسم القابل لها دالا على اثنين بزيادة
في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في آخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره واو او ياء
قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان في آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلاثة
يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم
الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف
بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الى وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل
المقصور وهو ما آخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان يتجاوز ثلثة احرف بان تكون
الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم
في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران وخوزلان بالحذف
للالف دون قلبها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية
حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير
مبدلة من شيء وهو المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها
وما آخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبا
لحمل على الفعل لانه لما تصرف في الاسم محمول على تصرف الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما
في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل
الثلث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي
المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم يتجاوز من ثلثة احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان
ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية
رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل
نحو لدى واذا تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة
دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان
آخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء ووضاء بضم الواو وتشديد
الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء
الوضي الوجه ماخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تنقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا
وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي
ثلاث الفات ولم تغير قبلها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال انما
قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب يجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم
السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي
لا تبصر بالليل وتبصر بالنهار عشواءان بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ

باب كيفية التثنية

قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفساتان تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى العباب صحتها ومقتضى القاموس جوازهما وسبنتاهما مهملة دويبة سوداء وعاشوراان تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف الهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومامشى على نقل فصل النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساءان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم تمرّ في الحلق على علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف ينتشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه اوبمعنى الصحيفة وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتهما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء وكساء وحياء بواو وهمزة من غير ترجيح

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا جمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصورة دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم وَاحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسَون وموسُون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من وسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فيقولون المعنون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين والاصل الاعليون والمصطفيين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاءون وقراءون بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباءون وكساءون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا الا انه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات الماهر وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود بتغيير فيه ما تغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدود واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء فيهما وجوبا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلث في

مصطفاة

باب كيفية جمع الأسم

في مصطفاة لانها من اصطفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والعصبة قنوات بالواو ورد الى اصلها
لانها ثالثة وتقول في جمع نحو نباءة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف ثم همزة بدل من ياء وقال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبط
الشيخ القادر والمكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات بافراد الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر من ان
ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء
لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قراءات بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان يجمعه بتاء والف فالالف قلب قلبها له في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحيه **فصل** اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين
غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فاء سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء او المجرد
نحو جفنة ودعد علم امراة تقول في جمعهما بالالف والتاء جفنات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة
بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمرو العرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض
وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلته ام ومنكن خبر المبتدأ وعدل عن الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ
واما قوله وحملت زفرات الضحى فاطقتها ومالي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين
قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج
نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يعتريه الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم
الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن القيد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء
مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للاسد فتقول
في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تنقلب الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة
واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد يضم وهي اعلى السنام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا
يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات
الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة ويمتنع
التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها ما فقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني ما فقد الاسمية
المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما
وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب
النوع الثالث ما فقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى
النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة
باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لحالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع ما فقد صحة العين نحو جوزات
من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغيير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح
ولم تستثقل فتحة حرف العلة لعروضها عندهم ولخفتها وقرأ بعضهم ثلث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمل له اخو بيضات رائح متاوب
رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها ورائح من الرواح وهو الذهاب
والمتاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العارف بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويقرب من المعتل نوع اخر وهو ما كان حرف العلة فيه
ساكنا قبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل يفتحه في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في
عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في
القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كبيعة وبيعات فحقه الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة
او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثر هو عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة
منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها
على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما لليث وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للشلوبين وابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي
في الكتف او القدم فقيل له اذ ذلك مؤنث قال نعم فانه يؤنث قال لكل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس ما فقد عدم الادغام
نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغيير للعين عن سكونها لادغامها
فلو حركت لانفك ادغامه فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان
جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات

والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقاء وجمع التكسير لغة ما هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة فقط نحو صنوان
من شيء من غير تبديل شكل كصنو بمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان
برفع النون بخلاف تثنيته فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم للجمع
او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين للجمع او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل
او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في آخره الف ونون ونقص منه الالف التي
قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه وسكون عينه هذا التقسيم ابن مالك واعترض بانه لا يظهر فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل
شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب
سيبويه ان فلكا ولخوانه جموع تكسير فيقدر زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن
وكذا القول في اخواته والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب في نحو مما اشترك فيه الواحد وغيره حين
قالوا هذا جنب وهؤلاء جنب فالفارق عندهم بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في
باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة
للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة في الغاية ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين
كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت
هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير ويصغر
الجمع بالف والتاء الدالة على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف و
ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز
العشرة وتحتها قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا الا اتكالا على القرينة قال في التسهيل قال الشاطبي
وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع
عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق
الاعناق وافئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام
والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء
القلة وضعا او استعمالا الا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء
اسم لطائر تقول جئته رجال بخمسة قلوب منهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو
ما لم يضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم
في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وعشر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي
بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي فالبناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما له شروط احدهما
فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا
كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرد وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة
والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجر وعوملا معاملة قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة
واما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا و
شيابا وقال الآخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء
فلذا العين وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كونه اسما و
جاء صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين
كعنق شذ ايضا بضمتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة امثلة مفتوحة الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها

والجمع

فعلات نسخه

على القول بالجمع الغائبون

باب كيفية جمع الاسم

والجمع انما يقع في الاسماء الافعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره
مدة الف او واو او ياء سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو
يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار فانه دور وانور وليس بمطرد
عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وابال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد وكان الغالب في فعل بضم وفتح الثاني ان يجئ جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار
ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري
ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان وخززان والى اشار الناظم بقوله وفعلا اسما فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع
رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة
واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاء المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي تقدح به النار والزندة هي السفلى
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الاظهر وبالوجهين الحمل النخل قاله الفراء
وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال
حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل والرجل المحطوة هي التي لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قال ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع
فرخ افرخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قبلك في اولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذ اشكوا البلد حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا
اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأي ووادٍ وهو
القصير وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد والف وانف وثلج وليس منه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن وله الفن وهو
النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او واو او ياء قبل
الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ كتاب في كتب والقياس اكتبة ولم يقولوه
العمادي ووقع في الصحاح انثا اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزموا بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضعف
اللام واراد بتضعيفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وبتاءين مثناتين فوق قال الجوهري
هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في طرفه المقود وقد يسمى
المقود زماما وزمام النعل ما شد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام
ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او يا
كقباء بفتح القاف والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة والاصل ءانية بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وحفظ افعلة في نحو
ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهو نحو صك وهي الصفاء اذا تخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى المتهم وبضيضة بنون وضادين معجمتين المطر
القليل وصبي بفتح العين المهملة وتشديد الباء الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت
وعتاب ونضا وخوان للربيع الاول فاما نحو شحيح ونجد وظنين وصبي فقالوا فيها اشحة وانجدة واظنة واصبية مع انها صفات واما عتاب فقالوا فيه
اعتبة مع انه مؤنث واما نجد وهو سد وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة

لا اوله
ونغران
او فراخ
فالدم
لى البرة اوله الخشاش ثم البرة
وكسر الباء الاولى
و برية

وأبوبة وأفنية وأجرة مع أنها ثلاثية وأما نحو شتاء وخوان وصبيضة فقالوا فيها أرمضة وأخونة وأنصفة مع أنها زائدة على أربعة أحرف وأما صيل فقالوا
فيه أعولة مع خلوه عن مدة قبل آخره وأما جائز وناجية فقالوا فيهما أجوزة وأنجية مع أن المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء الرابع من أبنية القلة فعلة بكسر
أوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور
وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ثنى بكسر المثلثة وفتح النون والقصر كمدى حكاه الفارسي الأمر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة أي لا
تؤخذ في السنة مرتين والثني أيضا الثاني في السيادة وهي الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح أوله
نحو غزال وفعال بضم أوله نحو غلام وفعيل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثورة وثنية
وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولعدم اطراده قال أبو بكر بن السراج إنه اسم جمع لا جمع
والبناء الأول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين أحدهما أفعل
مقابل فعلاء بالمد كأحمر وأبيض أو ممتنعة مقابلتها أي لفعلاء لمانع خلقي كأكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة
والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو ألى بمد الهمزة لكبير الألية والأصل أألى بهمزتين مفتوحة
فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم فإن المانع من أليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال
فإنهم قالوا في المذكر ألى على وزن أفعل ولم يقولوا في المؤنث أليا على وزن فعلاء والثاني مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلا
أفعل كحمراء وبيضاء أو ممتنعة مقابلتها له أي لأفعل لمانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم
وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة شبه الأدرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي لكبيرة العجز
فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال فإن العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال ألي ولا نساء عجز إلا إذا سمع فيحفظ و
لا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك أنه ذكر في غير التسهيل أن فعلا
يطرد في هذا النوع كاطراده في أحمر وحمراء وما ذكره من أنهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز ضعيف يقال هذا رجال ألي ونساء ألي ورجال عجز
ونساء عجز وفعول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الأول تصحيحا للعين لئلا ينقلب الجمع ووزنه فعل بالضم على الأصل لا فعل بالكسر وإلى فعل أشار الناظم بقوله
فعل لنحو أحمر وحمرا البناء الثاني من أبنية الكثرة فعل بضمتين وهو تدريج حسن لأنه لما فرغ من فعل بالإسكان أعقبه بفعل بالتحريك لأنهما وزنان لا يختلفان
إلا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما بمعنى مفعول و
الثاني في اسم رباعي في العدد بمدة ألفا أو واوا أو ياء قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة أو غير مضاعف إن كانت المدة ألفا
لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية وأتان بالمثناة الفوقانية
للمؤنث ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر و
كثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته ياء أو واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج
بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لأجل اعتلال اللام لأنهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء
فيصير إلى وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضم إلى الكسر والحق أن ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش
ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثنى والأصل ثني بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وأدل وخرج بقوله غير مضاعف
إن كانت المدة ألفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لأجل تضعيفهما أي اللام مع الألف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع
الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين للعظم
المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف ووطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح
الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون
ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد
أي حاذقة وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرهة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر وإلى فعل بضمتين أشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام أعلالا فقد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف البناء الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل
بضمتين لكان أولى لأنه أخف منه وهو مطرد في شيئين أحدهما في اسم على فعلة بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها
فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى
بضم الفاء أنثى أفعل صفة كالكبرى أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط والصغرى أنثى الأصغر بخلاف حبلى فإنها ليست أنثى أفعل لأنه صفة لا مذكر لها
فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع
بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري

هو على اشتهار الغنا فقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز

استعماله

مخلم

باب كيفية جمع الاسم

وفَعْلَة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقارع ايها الفراء وفَعْلَة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بِدَر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه فذكره هيهنا فيه نظر وفِعْلَة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفُعَلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفُعَل جمعا لفُعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فِعَل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فِعْلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فِعل كحجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبدة وعجرة وبالتام نحو عدة ورثة فانهما نقصا الفاء وعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله ولفِعلة فِعَل ويحفظ فعل في فِعلة واحد فِعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحد التبن حملا على مدد وفي المعوض عن لام التانيث كعزة وعزى وفي فَعْلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقيم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فَعْلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضبع وضمة بكسر الضاد المعجمة بن في جمعهما ذرب وضم والذربة المرأة الحديدة اللسان والضمة الرجل الشجاع وفِعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعه على هدم رواه ابن سيده وفي فُعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قال في الصحاح البناء الخامس فُعَلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على وزن فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رُمَيَة وقُضَيَة وغُزَوَة قلبت الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الضمة حولت للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فُعَلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غازية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو صاحب فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهُدَرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فَعَلة بفتحتين وهو شايع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فَعْلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك او توجع او نقص او تشتت من فعيل حال كونه وصفا للمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على آفة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهلاك وفيعل بكسر العين او بعضها وابدلت الفتحة كسرة او فعيل كطريب اقوال المحكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص او تشتت كنجس ونجسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن فِعَلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فُعْل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن ودرج ودرجة بالجيم واجوف نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفا نحو دب ودببة وقليل في اسم على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء نوع من الكماة وهو بهذا الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لمكسور الفاء او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وقل ايضا نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكهف وهادر وعلج وحظ وحظوة واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فَعْل وفِعْل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحو هدي فلا يجمع شيء منها على فِعَلة البناء التاسع فُعَّل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على وزن فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم ومؤنثيهما كضاربة وصائمة فيقول في جمعهما ضرب وصوم ويشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فُعَّل واليه اشار الناظم بقوله وفُعَّل لفاعل وفاعلة وصفين ونذر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سائل وعفى لاعتلال لاميهما كما ندر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء اخر الحروف اي امراة ذات حياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا اخرد على القياس ونفساء ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح ونعم الاصح فيها ان افعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله وابني رجالا نشا غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باسا حر لانه غير لازم بدليل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زال عنه هذه الصفة البناء العاشر فُعَّال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على وزن فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء قيل وندر فعال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في

فاعلة المؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر وابصار كما يقال بصر ثم فتح جمع
شاذ لا جمع شاهدة لان قياس فاعل ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر فعّال
في فاعل المعتل بالواو والياء كغزّاء جمع غازٍ وسرّاء جمع سارٍ والاصل غزّاو وسرّاي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة البناء الحادي عشر
فِعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فَعْل وفَعْلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي
الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب وصعبة بمهملتين وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة
ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فَعْل يائي الفاء نحو يَعْر بالياء المثناة تحت والعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع
فيها وفي المثل اذل من يَعْر ويِعار او يائي العين نحو ضيف وضياف وضبعة بالضاد المعجمة وضباع واليه اشار الناظم بقوله فَعْل وفَعْلة فِعال لهما وقل فيما عينه اليا
منها الوزن الثالث والرابع فَعَل وفَعَلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين نحو جَمَل وجِمال وجَبَل وجِبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفَعَل ايضا له فِعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فَعَل ذو التا الوزن الخامس والسادس فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر
وبئار وفُعْل بضم الفاء وسكون العين كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خِلْف وحُلْو وشرط ثانيهما ان
لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي واخذه من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفِعْل مع فُعْل فاقبل السابع والثامن
الوزن
فَعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثهما كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف
بخلاف نحو قوي وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جِذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ
مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول
قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال
فَعْلان بفتح الفاء ومؤنثه فَعْلى بالالف وفَعْلانة بالتاء وفُعْلان بضم الفاء صفة وانثاه فُعْلانة بالتاء الاخير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى
وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع
في وصف على فَعْلانا او انثييه او على فُعْلانا ومثله فُعْلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيحي اللام كطويل وطويلة ان لا
يجمعا الا على فِعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف
وانما لم يشاركها نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب
من قولهم سهم صويب اي صائب قال واما العريض فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي وفُعّل
فُعّال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآمّ بهمزة ممدودة وميم مشددة من امّ
بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين ومؤنثهما نحو
وآمّ وأمام
كراعية ورعاء وقائمة وقيام وفي وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة
عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف
على فَعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحكى اللحياني [illegible]
وفي وصف على فَيْعِل نحو خَيِّر بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فَعْلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فُعلى
بضم الفاء نحو انثى واناث وفي اسم على فَعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رَخِل ورِخال وهو بالراء والخاء المعجمة
الانثى من اولاد الضان وفي فَعِلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نَمِرة ونمار وفي فِعالة نحو عباءة وعباء وفي فُعْلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو بُرْمة وبرام
ونطفة ونطاف وفي فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كرُبَع ورِباع وفي فُعُل بضمتين نحو جُمُد وجماد وفي فَعيل نحو فصيل وفصال وفي فَعُل بفتح اوله
وضم ثانيه نحو سَبُع وسباع وفي فِعْلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة **فُعُول** بضمتين ويطرد في
الفاظ اربعة احدها اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كَبِد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول له اي لفعل كاللازم واليه يشير قول الناظم و
وبفُعول فَعِل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونُمُر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية الربعي
فيها عيابيل اسود ونُمُر انشده سيبويه فقال ابن الضايع اراد نُمْر بسكون الميم ثم نقل او اتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذف
الواو للضرورة وقال الواحدي في جمعه انمار على غير القياس فحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار
ونُمُر والعيابيل جمع عيبل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء
ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فيه فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بمهملة
وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فَعْل اسما مطلق الفا الاولى ثلاثة

مضموم

من مضموم الفاء لم يطرد فيهما فعول احدهما معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري وهو القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نُؤِيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصرا او نؤيا محافرها كاسرية الاحنف فالاحرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخباء الى وتد والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا وبنو فيه ايضا نئي بكسر النون اتباعا لكسرة الهمزة واناء ويقدمون الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل آبار وابار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاء وهو الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة هو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين اسماء نحو اسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة والباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فِعلان بكسر اولها وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال النوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاء او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف منقلبة في الجميع عن ياء والخال نحو الالف منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان وربد وربدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال الحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وربد وشقد وشيح هكذا جمعت في مثل ذلك صنوان وقنوان الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والربد المثل وابن فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء فالرفع العصيان وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وسكون ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف ضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فُعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان وعلى فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع المسن من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابو حيان وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى في هذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان ونحو رجلان ويجمع رجل على رجل كصحب ورجال ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقاق بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المغتفر بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فُعَلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل ومفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فيقال في جمعهما سمعاء والماء قال ابن مالك وسوع فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاء الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره قال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم ما لم جمع كريمة وسمح لبسين مفتوحة مهملة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس افعِلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب

واو الأولى قال فانها منقلبة عن ... مز

وكثيب وكثبان م

الفاء ملتقى القافين فحذف احد الالفين فحصل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يبدل لاجلها ولو قالوا اشد داء المتوحر فان التضعيف
لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب
وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى
فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل. البناء السابع عشر **فواعل** ويطرد
في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة
فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة
بيت النصارى قال في القاموس والزوبعة بالزاء والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار و
يرتفع الى السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك
وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء لجحرة اليربوع فالراهطاء
بالراء والطاء المهملتين وهي اول حجر يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حجر يقصعها اي ياتي بالتراب الذي اخرجه
من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حجر يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع فاذا اوتي من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاء المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل
الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وكواهل وهو مجمع الكتفين وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض
وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ
فواعل في وصف على فاعل للمذكر العاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس
الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت انني عند ذلك ثائر غداة اذ وهالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك
كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وافرة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس
فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج على
القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو آدم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم بوزن افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي
نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بوزن فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض
وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله. البناء الثامن عشر **فعائل** ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء
وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة و
ظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني
في جمع اسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد وشذ دليل ودلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة
كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزالة. البناء التاسع عشر **فعالي** بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها
فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه
كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان وجمعه سعالي قال … ايا مثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية
بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من زغب القطن وجمعها هبار والرابع
فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف هي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس
ما حذف اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل
فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس و
زيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال
في جمعهما حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار
والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبال او للالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من
قفاء البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة. **فعالى** بفتح اوله ورابعه ويشارك
الفعالي بالكسر في اربعة صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى
وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد الفعالي
بالكسر عن الفعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس للفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى

وغضبان

غضبانا وغضبى فنقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر ويندرج في هذين الوصفين فُعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كُسالى
فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وايم وأيامى وطاهر بنات بني عوف وطهارى ومهري ومهارى و
شاة ثنيس اذا اصابها سهام واسرى ويحفظ فُعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم
ثلاثة اقسام احدها ما فُعالى بالضم ارجح فيه من فَعالى بالفتح وهو شبهان فعلان وفعلى صفتين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهري وثنيس بمعنى مرقوس الحادي والعشرون **فَعالِيّ** بالفتح في الفاء والتشديد في
الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة و
بخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين وبخلاف نحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب والى
ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الجلة الالوف ويسقي لبن البخت
في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب لان بختي وبخاتي ككرسي وكراسي وقماري الازهري ان الياء في قمري ليست للنسب الى قمر ولكنها في بختي للنسب الى بخت وبختي وبخت كتركي وترك فكما ان
في التركي ترك كان القياس ان يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا وكالمنسي
فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله
المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به
بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين
فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيها كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على
الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمعه اناسية كما في جمع
تركي تراكية قاله ابن مالك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال
الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب
اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون **فَعالِل** ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي و
الخماسي مجردين او مزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة و
الراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخلب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة
التي تزاد في الكلم وشبهه بها اما لكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت
قال المتنبي مواض قواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهو حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشرط ثلثة
ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او بكونه من مخرجه اي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق وجمع فرزدق فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والحاصل
انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف
فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود والمذهب وقال المبرد
لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي
المزيد فيه نحو مدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين الاخيرين وهما
الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد فيه ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الاخر فيثبت
ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبا ياءين لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون
شبه **فعالل** وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه في زنة كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصايم

ودوام ودواب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا الالحاق اوغيره
وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقى فالزيادة في الاولين لغير الالحاق
وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة امور
المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مط سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني
الزائدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لانها
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وبتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدعي مداعي بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم
من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق
فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقي السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه
سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد
الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر
والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول سخاريج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى
بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كالياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد
الياء والواو والنون فتقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيابن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابن لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نوني سرندى بفتح
السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجريء على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون
النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفيهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقدم الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قال الشاطبي فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند
وعلند بنقل الى سرند وعلند كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سردى وعلدى بنقل الى سردى وعلدى كارطى فتقول
في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا في زائدي
سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى **هذا باب التصغير** وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط
وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب ما نحو قبيل العصر وبعيد المغرب
وتقريب مسافة نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلة نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير
قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا للتصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زائد
عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
النون الاولى من دنينير ليست مكبرة قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

هذا باب التصغير

باب التصغير

أُجَيمِد ومُكَيرِم وسُفَيرِج فالتصغير فُعَيل ووزنها التصريفي أُفَيعِل ومُفَيعِل وفُعَيلِل واصل هذه الابنية الثلاثة فُعَيل وذلك لانه لا بد لكل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على تلك الاعمال وهي بنية فُعَيل كفُلَيس تصغير فلس وجُبَيل تصغير جبل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصُرَد فيقدر ان في مصغره كصُرَيد ان الفتحة والضمة غيرهما في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن باز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر ويقدر بالحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال يحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل في التحويل الى التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر لانه لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فالفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف منه اوله لانه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير انتهى وفي هذا ما تقدم الوعد به وتعاد انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زُمَّيل بضم الزاء وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولُغَّيزَى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا للثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الآخر في المكبر فهي بنية فُعَيعِل كقولك في تصغير جعفر جُعَيفِر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر في المكبر فهي بنية فُعَيعِيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقُنَيدِيل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كعصفور وعُصَيفِير بقلب الواو ياء ومصباح ومُصَيبِيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فُعَيلا اجعل الثلاثي ببيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال فُعَيعِل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف منه الياء ويبقى الواو سُفَيرِج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الاخفش سمعت من يقول سُفَيرِجل بكسر الجيم انتهى وفُرَيزِد بحذف خامسه وهو القاف او فُرَيزِق بحذف رابعه وهو الدال ومُخَيرِج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما وأُلَيِّد ويُلَيِّد بحذف النون وابقاء الهمزة وحُزَيبِين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان ويتخير الحاذف في احدهما سُرَينِد وعُلَينِد بحذف الالف وابقاء النون او سُرَيدٍ وعُلَيدٍ بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سبق ثم اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف ابقاء الزائد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحُرَيجِيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في بابي التكسير والتصغير لما شرحناه فيهما خارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذ لان احدهما انه مذكر وحق مثله على ان يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون وجمعهم بحذف الميم الزائد وابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس كرع واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكره من ان هذه جموع المنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع المرأة ومثاله في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صُبَيَّة وغُلَيمة وبُنَيُّون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عُشَيَّة وقيل هذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون والخطب في ذلك سهل

وقال في النظم وما بدا عن القياس كلما خالف في الباب به حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما يجاوز الثلاثة اربع مسائل
احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف
افعال كاجمال او افراس المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران
وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة
واما ما قبل الف التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلشابههما بالفي التانيث فتقول
شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان
مما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف ياء فيهما لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين
وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما
لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت
للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يكسر في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على انهما للالحاق لا للتانيث
تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله تلو يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا انه يتوصل الى مثال
فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتوية بشيء قدر انفصاله
عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا من الف التانيث بيان لما ممدودة بعد الف كقرفصاء لنوع من القعود وستأتي حكم المقصورة او تاء اي الف التانيث كحنظلة واحدة
الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان
او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع
تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها
منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما
هي مجردة عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما ستاتي تقول قرافص بحذف الالف
وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو سلم تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف
وصدر المركب لوجب حذفها الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير فتقول في تكسيره امارئ القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما
ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** وتثبت
في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغز بحذف
الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه
فعللايا قال ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدر وذلك للحذف الف التانيث بعد بريدراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت
في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليسا
بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس
وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء
عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلى ونحوها ليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيلاء فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف
فان تقدمها مدة زائدة فاحذف ايهما شئت لتكافؤهما وعدم مزية احدهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر
الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها
في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وجوبا ويعوض عن الف التانيث هاء فتقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء
او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث البيتين **فصل** وان كان ثاني المصغر لينا
الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رد ذلك الى اصله اي الى ما انقلب عنه فرد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب بموحدة الى الواو لانها الاصل المنقلب
والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب بردا الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في مويزين ياء لانكسار
ما قبلها ورد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب
من النيب فقلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر

باب التصغير

ونحو ييبس يرد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ اصله
موتعد ابدلت الواو تاء وادغم التاء في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب
قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه
لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل أأدم مفتوحة فساكنة فقلبت الثانية
الفا فتقلب في التصغير واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم و
ضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من صحيح غير
همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني نحو دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما
دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة
والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة وردها الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما
ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على
لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهة لالتباسه بتصغير
عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير
فيه الاول كابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما
لتصغير علم **فصل** واذا صغر ما حذف احد اصوله فاء او عينا او لاما او اثنان منها وجب رد المحذوف ان كان يبقى بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء
نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف
الفاء واللام نحو ره وشه ولم اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول اكيل واخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وسييه
برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي ووشي ووليّ برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص
الى آخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا
ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهل الاولى
فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف وهلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالامر ياء وقلت في هل هلي او بالامر واوا فقلت هليو اصالة اصلا
سيد وعلى زيادة على فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح
في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخرهما حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان
صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما معرفة اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء
ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما
ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل تبدل الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطيت حكم دوّ وحيّ بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدوّ الفلاة
والحي القبيلة وماء بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لويّ كما تقول في تصغير دوّ دويّ واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع
فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كييّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء
التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حييّ بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغير
ماء بالمد موي بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم نهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى
واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب
لامه هاء ترد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الترخيم
حقيقته ان يجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى
الضعف من صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقته ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذفها ثم توقع
التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتأتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد
ولا يتأتى ايضا في مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما
واجب في غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران فاطمة وما لكا واسود اعلاما على فطيم
ولا نقل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الاصيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت للالتباس
لظهوره بالقرائن وزوائدها لا تخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل
كقريطس في تصغير قرطاس واما قريطب في تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم لا فعيعيل لانه ذو زيادة وهي الياء

وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام يشبهان الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في
الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها وعدّه المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة الخلاف في
كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذفنا الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد
بريهم وسيبويه يقول تحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم المصغر يكتفي بالاصل **فصل** وتلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع
فرعيتان التصغير والتانيث نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة و
واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب
التصغير كسماء مطلقا سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة
فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا
قلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماه وحبلى وحمراء حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا
عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا
بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر
المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في
ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال المهملة ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطست وعطر وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك
دون لبس وشذ لحاقها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء مثناة تحتانية مكسورة
مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين
في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب
ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما و
فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما
يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كانهم قالوا هو مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمته نزولهما بهذه المنزلة فلذلك صغر الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والالى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغيرها تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء
الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها
بقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من ضم او فتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من
ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي في التصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا
وتيا فيبقى حرف الاول على فتحه وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الالف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا
وتييا بثلاث ياءات اولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت الياء الاولى لا الثانية
التصغير حيث انها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يفضي الى وقوع ياء التصغير اخرا اذ كانت الالف تستدعي حركة وهي الفتحة ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تنقلب ياء وعند ذلك وقع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير
طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك وتعين الاول للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء

بالمد — فنونه الاسم — المزجي — اي الياء

وعينه

وعينه ياء محذوفة وما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه ولا ضما
ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤنث بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اليا بابقاء اوله على ضمه في حال التكبير وبالقصر في
لغة من قصره وهم التميميون وبالمد في لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا
الالف بعدها ياء ونبدلها الالف قبل الاخر ولم نزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في اخر اولاء على
القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير يقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء
التصغير وتكسر كما في غزيّل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولاء مثال فاذا جاءت
الالف اخرا صار الاولاء اصل فعالى كحبارى فيجب حذفها الا انها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان كذلك وليس لين فانه لا يسقط فلما خافوا
المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف للمد فاذا قلبنا الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى
اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء
التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما
ولم يؤنث بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه
والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فجمع المذكر فسيبويه
يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كلمة الاعا تقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء
لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون
الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا
كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال
في اللاتي واللائي لا يحقر استغناء بجمع التي المحقر بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المؤنث لا يعقل هذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف
لانهما صارا اخرا حرفا بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء
المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللاتي اللويا واللائي اللتيا وهذا الالتباس بتصغير التي
ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالتباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالتباس ولا تصغر تي الاشارية
للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك في قوله في النظم تيا تا وفي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا
من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا
تا خاصة والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف
بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العلي تصغير اوه على اويه وبعني
السادي الميتي نحو يا نبيد فانه يصغر فيقول ازيبيد

هذا باب النسب

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من ال المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق
الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغييرات اولها لفظي
وهو ثلثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليها وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو
معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء من قبيلة او بلد او غيرها فلا بد لك من عملين في اخره
احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فيبدأ ولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل الثاني
ان تكسر ما في الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي
زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء
المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احديهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره ياءان زائدتان
سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره ياءان ليستا للنسب وشافعي مما اخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء
المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف في التقدير فيقدر انها مع الياء المجردة للنسب

غير جائز فيهما ويظهر بهذا الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتى جمع بخت بالباء الموحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع انتهى وتكون جمع فاذا نسبنا اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت بمحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعد مفاعى وعنده يقول عليه الرضى قوله فاذا نسبنا اليه لا نجع للتكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما مستدل لا مفهوم له وقيد العلم يكونه لرجل احترازا عما كان لامراة فان ما نحن فيه منصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى يائيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمى بالتشديد اسم مفعول من الرمى اصله مرموى كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرمى هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى الزائدة ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموى واطلق في النظم قوله ومثله ما حواه الحذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وبقيت المحذوف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول في امية اموى وجاء امييى باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم يحذف واحدة منها بل يفتح الياء الاولى كما مر في نمر ويردها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وقلبت الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات فتقول في طى وحى طووى وحيوى لانهما من طويت وحييت الامر الثاني ما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكى بحذف التاء لان بقائها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية وايقاع تاء التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى الذات ذاتى وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتى باثبات تاء التانيث فيهما لحن او خطا لخروجه عن الفاصلة بين المخطى واللاحن لانه يعدل بالكلام عن اصوليه وصوابهما ذوى وخلفى بحذف التاء منهما وهذا مبنى على ان ذاتى نسبة الى ذات لكنهم لا يقولون ذلك قال الكافيجى في شرح ايساغوجى في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك وانما هى اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات على انها الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا رددت العين الى الصحة فتصير على تقديره ذوو ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر الثالث ما يحذف لياء النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء لطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهرى القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاء صفة يقال حمار جمزى اى سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالفعلى والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في الف التانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة من واو القلب غير الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوى فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر الرابع ما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوز رابعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه ولم يذكر الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو او ياء كفتى وعصى ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجى اى حزن الا القلب واوا فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبت الياء واوا فلا بد من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاضى عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند العرب بعض نقله المرادى عن بعض النحويين ويجب قلب

باب النسب

الفتحة كسرة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو فَعِل كنمر بالنون والمضموم الفاء نحو فُعِل كدُئِل والمكسور الفاء نحو فِعِل كابِل فتقول في النسب اليها نمري ودُئلي وابَلي بفتح العين فيهن كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابِلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا ثقل في الامر الخامس والسادس ما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة الجمع بتصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الاسم الواحد اعرابا اعراب بالحروف واعراب بالحركات وياء النسب حذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فحذفتا معا فاما قبل التسمية بهما فلا تنسب الى نحو لا اليهما ومن اجرى نحو زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف العلمية والزيادة وقال وهو تميم بن ابي مقبل لا خلف بين الاهوى خلافا للوضع الاباد بار بحور بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما يقال سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى هرون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة او لزم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما يقول هروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين حال الجمع ان كان باقيا على الجمعية ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا فالرابع حبنا فيقال تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابها حال الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حال الجمع ومن منعه صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة نزل الالف منزلة الف جمزى لكونها ثانية متحركا فحذفهما على التدريج بحذف اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا وبين النسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فالموضع بحث فقيل بفتح وبحث ان التلبس واقع والحذف لانهما كالف حبلى بعد ما مع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هو فيه وعلى كلا الوجهين يحذف الياء فيقول ضخمي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي ولينت نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الالحاقية لكونها خامسة فيقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والياء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والعنب الحنا والدخان المرتفع المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ثاني العين كطيب او واو بها كهين فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع الكسرتين واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل او لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس او انقلبت بخلاف نحو مهيم بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد المثناة تحت والخاء المعجمة الغلام المملوك وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه مهيمي باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغم فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم اذا هز رأسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان ابو العباس ابن يقال في النسب الى طي بتشديد الياء وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا كان تعليلا على القياس الامر الثاني ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه التاء اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي فيهن والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة عمير كلب بنو عمرة ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته او طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يجيز حذف في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو ديبا بالانتقال فالحال تركه ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين معتلة كجهينة وقريظة بالمثلثة يحذف تاء التأنيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة ردي رديني باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عيني وقويمي لا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف الياء يؤدي الى الثقل او لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع ما يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التأنيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا غير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد

شنوة

بر سنوى مبنيتين على الواو فالمراد به ليكتب ما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الاولى منهما وقلب الكسرة فتحة فى الاولى قال فعلى هذا

ير واما سولى فعند سيبويه والجمهور انه يجب حذف الواو والضمة منه ايضا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمى والمبرد الى تجويز بقائهما

وذهب ابن الطراوة الى تجويز حذف الواو وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف فى نحو طويلة بفتح الفاء الا عند الجرمى فى طويلة ولا يجوز ذلك فى نحو طويلة

لاجل التضعيف فى العين وخفف الحواء بتوكد الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بعتمد مى واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ بين الاجرام الى ما ينبه عليه كما

النسب فيقل بفتح الفاء وكسر الثانية المعتل اللام بالياء كانت او بالواو نحو غنى وعدو على ما تقدم فى الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوى وعلوى لا غير اساس ما بعده فى الياء النسب وفعيل بضم

الفاء وفتح الثانية المعتل اللام نحو قصى بحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية لما تحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لما مر فتقول قصوى وهذان

النوعان وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام مفهومان مما تقدم فى فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا ههنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما فان كان

فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء وشذ الحذف فى نحو عقيل وعقيل وفى نحو ثقفى وقرشى وهذيل وثقفى

وقرشى وهذلى فصل حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية فهى اما للتانيث واصلية او منقلبة عن حرف اصلى او عن حرف الالحاق فان كانت

للتانيث قلبت واوا كحمراوى لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة الى صنعاء اليمن

وبهرانى فى النسبة الى بهراء اسم قبيلة وقضاعى فى قضاعة ابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان الفى التانيث ومن العرب من يقول صنعاوى وبهراوى على

القياس وان كانت اصلية لم تقلب على الاكثر لقوتها بالاصالة نحو قرائى فى قراء وهو الرجل الناسك منهم من يقلبها واوا استثقالا للاجتماع

قال فى التسهيل وان كانت بدلا من حرف اصلى او للالحاق نحو علباء وكساء فالاجود عدم القلب مع جوازه وفيهما ابدالها واوا كما قلبت الواو همزة الى انها بالقلب الى

الساقط والقلب الاولى نحو كساوى بالقلب ثم اللواحق ثم رجعوا الى الاصل وعلباوى كالعلباء بالالحاق والياء بالتصحيح ولوجود الشبه بالف التانيث فى علباء

شبيهها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما فى الاشارة على خلاف الترتيب فصل ينسب

الى صدر العلم المركب بحذف العجز لاستثقال النسبة الى الكلمتين معا كما حذفوا التاء كما حذفوا التاء من التانيث ان كان التركيب تركيبا كتابطا تبطى ونحو فى

النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا او معتلا كبعلى ومعدى ومعكاوى فى النسب الى بعلبك ومعدى كرب وانما فتح الياء

بعد ثباتها على حالها او قلبها واوا لانه اذا حذف الجزء الثانى صار الجزء الاول منقوصا كياء المنقوص اذا كانت ياء بعد ثالثة جاز فيها التصحيح والقلب على نحو ما

وقاضى وقاضوى والارجح التصحيح كما تقدم فى النسبة الى المنقوص حيث ثبتت ياءه هذا وما ذكره فى الموضح مع المتاخرين ان الاشهر فى النسبة الى الصدر وهو مقيس انها لما كان

ان ينسب الى العجز فيقول بكى وكرنى واختار الجزء الثالث ان ينسب اليهما معا من لا تركيبهما فيقول بعلى بكى ومعدى كربى واختار ابو حاتم ولم يرد وانشد على

الشاعر تزوجها وامية من شهر بفضله ما العطى الامن حرف فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحى خوارزم الرابع ان ينسب الى جميع المركب فيقول بعلبكى

ومعدى كربى الخامس ان يبنى من جزئى المركب اسما على فعلل فينسب اليه فالوا فى النسبة الى حضرموت حضرمى او اضافيا كامرئ بكسر الراء اتباعا للكسرة الهمزة وسوى

بفتح الهمزة الاولى وفتح الميم والراء فى النسبة الى امرئ القيس مثل ولو قلت مرئى شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئى بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال

ذو الرمة يهجو امرأ القيس او المرئى شبه بهانة معقد بوا سرته وما داواستثنى محمد بن حبيب اثر القيس لكنه كانه ينسب اليه مرئى الا ان كان المركب الاضافى

كنية كابى بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمرو وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بلو له فتقول بكرى وكلثومى وعمرى

وزبيرى وربما الحقوا بها ما خيف فيه اللبس كقولهم فى النسبة الى عبد الاشهل اشهلى وفى النسبة الى عبد مناف منافى فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما لانهم

لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى الصدر لقالوا عبدى فيلتبس بالنسبة الى عبد غيرهما والاشهل صنم رجل ومناف اسم صنم والحاصل ان المركب

الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثانى ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس فيه فى غير هذه المواضع لكثرة

ينسب الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزئى المضاف منسوبا الى بناء المحقولهم فى النسب الى عبد شمس وعبد الدار وعبد القيس عبشمى وعبدرى وعبقسى وفى النسبة الى تيم اللات تيملى وعبد

الدار واخرج القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس فصل اذا نسبت الى ما حذفت فاؤه وصح لامه لم ترد ذلك وجوبا فى مسئلة واحدة نحو زنة

بتخفيف الياء واصلها التشديد خففت وعدة بحذف الفاء لسكنها وسمى به فانا اذا نسبت اليه قلت زنى بردها العين الساكنة ولا تحرك لثقل القلب كما فى

انا ننسب الى ما حذفت لامه وردها وجوبا فى مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كجفنة ثم لما العين التى هى الواو

المحركة لمجرد انفتاح ما قبلها فانقلبت الفا وحذف منها الهاء وعوض عنها التاء بدليل قولهم فى تكبيرها شياه بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فى

التكسير ثم الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لانها انقلبت لتخلف عينها ولم يبن على فتحها الفاء من ضم العين الى سكونها الا

فنقول من القلب الفا فذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثانى فيقول شاهى على مذهب سيبويه لان ابين الكلمة بعد رد المحذوف الى

سكونها بل يعيد العين فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهى بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها

الى سكونها الاصلى فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسبة الى شاة شاهى وحكى عن ابى الحسن انه رجع فى كتابه الاوسط الى مذهب

سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه ان يكون اللام قد ردت فى تثنية كاب فانه ابوان وفى جمع تصحيح المؤنث كسنة وسنوات فى لغة اهل الحجاز او

سنهاة

باب النسب

اوسنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوى وسنوى او سنهى برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى على
الرد لانه محل التغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووى
بالاتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فَعَل بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قووت وذهب الخليل الى انها فَعْل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت العين الفا وقلبت اللام الفا وواوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووى لانه رُد
اعتلال العين وردّ اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال الاضير والالف الاولى من ذاتا
عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان
في حال التمام والسلامة من ذلك حال النقص وتقول في النسب الى اخت اخوى كما تقول في النسب الى اخ اخوى وتقول في النسب الى بنت بنوى كما تقول في النسب الى
ابن بنوى اذا اردت محذوفه لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع
رده في النسب وسرّه اي حكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة
فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها اي صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء
في النسب الى مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان
كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء
التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي اولهما على حركته ويقول فيهما اختي وبنتي
محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا
نحو قناة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو حمزة وطلحة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم
عاملوا صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرها مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي
فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان ينسب الى
هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا يلبس فيه
بخلاف النسب فانه لو حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء
في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما ثابتان وصلا
ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف ابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم
الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابنى او بنوى كما يقال في ابن ويجوز ردّ اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه
في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض عنها تاء التانيث فتقول يدوى برد المحذوف وقلب
الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدى بغير رد المحذوف ودموى بالرد والقلب او دمى بغير رد وشفى بغير رد وشفهى بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة
وما ذكره في شفة وشفهى بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الحاجب انه لم يسمع الا شفهى بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التي
نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوى بالواو والصواب
ما قدمناه من انه يقال شفهى بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء
الى اصولها واصل يد ودم وشفة فَعْل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فَعَل بفتح العين
وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش
من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابنى واسمى بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوى وسموى باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوى واسموى برد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي
وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش بسكون الميم ويقولان بنوى بفتح الاخير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى وبنوى ولا
تقول ابنوى لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما اي الفاء او العين وجوبا
في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام معتلة كيرى علما واصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب الى يرى علما يرئى بفتحتين
على الياء والراء فكسرة قبل الياء ويرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرئى بفتح الياء
والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئى بسكون الراء وكسر الهمزة وفتح
الالف او يروى بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهى بحذف الالف وملهوى بقلبها واوا والاته اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا
رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرئى بوزن جرحى والمقصورة اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه

وجهان حذفهما وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشووي بكسر الواوين وفتح الشين وذلك لانك لما رددت
الاولى اي الواو المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي
الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول
على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا
لم يجتمع الرد في غيرها من المذكور من الوجوب وتقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة والهاء وهو الدبر ما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد ما حذفت
فاؤه واصلها ستة ووعد بكسر الواو فحذفت من الاول عينه وهو التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث سهي بالرجوع الى الاصل في استاه
جمع سه والوصل بفتح الواو وبعيد ياء سهوي بالارادة لاستحقاق ردها العين وعدي بلا رد لا وعدي بردها الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف فيهما فرقا بين نسبة
الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة
والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسبة فزدت حرفا من جنسه
مثله فتقول في لو وكي علمين لوي وكيي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في لا علما لاء
وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل تزيد الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن
قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما مر من ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما مر وتقلب الثانية
واوا لئلا يجتمع الياءات وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا
كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا وهذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي
لا غير ولا يجوز لاوي الا على حد قول بعضهم في رداوي في الرداء الحبا كما تقول في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحاء المهملة
وهي القبيلة والكساء بالمد دوي بتشديد الواو وحيوي بفتح الحاء وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر
على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه
الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية ويرى علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما لامه يرجع
لامه في التثنية كاب واخ وما يرجع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة وكالنسبة
الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم **فصل** وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع لمفرد من لفظه او لا
فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد
او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس
فعيلة فعلي كحنيفة وحنفي قال الخطاب الحارثي في الترشيح او لكونها جمع تكسير جاريا لكونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق من الناس
الذاهبون في كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كما سيجي جمع حسن حكاه ابو زيد نزل الشاذ منزلة المعدوم او جاريا لكونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه
بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم
واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه الى لفظه
من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدايني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد لامن اللبس قال الرضي النهبل ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملتين وهما بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى الواحد لامن اللبس
اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من نجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل
فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر
الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى
فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما
فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمري وفي الحمر احمري وحمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر وجمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه
وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده
ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري
بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمري بالسكون **فصل** وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك
غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز بزائين معجمتين لبياع البز وتمار بالتاء ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب

ما اشار اليه بقوله وهو قول امرئ القيس وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل ... فاستعمل فعالا لا
وصف الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة
فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك واستشهد ... ومع ذلك فقال سيبويه ... لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب ... فكاه
ولا لصاحب البر بالراء المهملة براز ولا لصاحب الشعير شعار انتهى ... هذا او يصوغ المنسوب اليه ... على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا
فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كساء ... والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال
الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما قررناه في
هذا الباب شاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة
بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ورباني و
فوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله الطاهر بن احمد القزويني والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى
البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري
بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي و
شتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف وانافي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب
فقط نحو طائي ... نسبة الى طي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى ... صنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو جاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة قال
الانسان ... والتاسع ... نحو امي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب العقص الموضح منها على ...
احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو ام والثاني كانه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض
توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري
بفتح الدال وهو القائل بابدية من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو
بدوي ورابعها التشبيه لشيء بشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري حذفوا الهمزة تشبيها لها بالف المقصور

باب الوقف

وهو
قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري اي بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله
الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال تاء التانيث هاء وزيادة الالف
والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء وحذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا تسعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل
وحذف واسكان وبعدها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون
غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا
الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالارجح اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه
بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة الفتحة
كرأيت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح
اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدلوا التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان الابن في الالف يقاربه الغنة في التنوين
فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء
زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن يقف
بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائما على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة
اقوال احدها الاشياء بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف فالالف
هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا
مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا
ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها
ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف
وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف
السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فقلب في الوقف نونها قلب

باب الوقف
الاحوال
ونم

وذهب بعضهم الى ان الوقف عليها بالنون والالف ... ابن عصفور في شرح الجمل يعني على في ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف في نحو ولنسفعا اذا بالالف لكن في حواشي ميرهان على الكتاب قال اهل النحو يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وكي
فلا تشبهها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية ومنه تجبه وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا الما يستقبل
ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان
كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا
حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء
وهل هما من نفس الضمير كالف هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول و
المازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتحصنهما بالحركة من الحذف
بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا
من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابتا او محذوفا للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول فيه ومنهو وعليه وعليهو ولم يدعه
ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وارعه وارعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفيه نظر لانه لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة
فيجوز ثبوتها كقوله وهو ... ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها
في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس
التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل و
الى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى
ما قبلها اختيارا كقوله لستخلم ... اخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز
القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء
او القاف اي بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد المسئلة
الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة
وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف
لما ذكرنا من الاجحاف بحذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتفي المسئلة الثالثة
ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول
بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
تركا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء وبه قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح
في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب
اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من
قوله وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وجه من اثبت في المنون حالة الوقف ان الياء انما حذفت لاجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود ووجه من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام
بعد حذفها ووجه الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري
نصبا فهو قد وقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة
اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة
ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف او خفيف وفي مناقشة الموضح فقال انما هو راس جيم
او راس ميم وكلاهما مختصر من الجزم ... انتهى راس حاء مهملة مختصرة من استرح لان المراد ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة
صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بغير تقريب ظنوها دالا ويتعين ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث اذ لا ...
فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قال الجاربردي

ولهذه

باب الوقف

ولا يختص بحركة بعينها بل يجري في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة فالقراء في منعه ابداه اي الروم في الفتحة
واكثر القراء السبعة على جوازه قوله وفقهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تشويه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ
الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم وروي الاشمام عن بعض
القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي والاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان
تضم شفتيك بعيد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل
حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس
شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يرو عن احد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهي لغة سعدية
وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة
كخطاء ورشاء لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حروف العلة ولا تاليا لساكن كبكر
وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة ورد بان
الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان محركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل
الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثابي زمر بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت يخرج من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الاعلى ليسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الاصمعي قائله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن سيدة انه
لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد بحاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اذ جد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهى وتنقل غير المهموز شرطه
خمسة امور ايضا بل ستة وهي ان يكون ما قبل الآخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان
المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال
وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله
المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله
لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا
احترز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان
والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول و
الياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في نفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لتقويتها فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة ولجواز ذلك
النقل الكوفيون في الفتحة والاخفش طرد الباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله
وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فتحة
وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير
نقل وجدت استثقالا واخفاء ولو ابدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم
اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا اسكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب فمن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة فاء ولام فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن
الفعل في نحو يفعل في قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وقد
النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين واذا انقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على ما نقلت حركتها كما يوقف عليه مبتدءا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما ارتكبه لدفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من ثم
ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو
ورأيت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ من غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد
عليها الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هبصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية

نقول تخشين بصر به في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة **فصل** واذا وقف على تاء التانيث
التزمت التاء وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بحرف كثمة وربة ولعلة واما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس واما قول ابي حيان
واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات شايع فوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه او فعل كقامت وقعدت
وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوفا اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ثمّ الالبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما
سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جي بها للحوق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها
وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا
الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعل ان لم يكن بساكن صحيح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع
تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات
واذرعات فانها جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في
التقدير جمع هيهة واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فمعناها بعد وقيل هيهات مفرد
واصلها هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف عليها بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في
جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما في
تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة
بالواحد ابقيت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء
قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البنات من المكرمات حكاه قطرب عن طي وابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالصة وقرا الكسائي والبزي
هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات
جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء
التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت
هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله
الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت
من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل
في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هذا تعليل ابن جني وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها
لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من نحو
عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء نبت
فتقول ذاه قاله الجوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى **فصل** ومن خصايص الوقف اجتلاب هاء السكت
للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وتسمت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها
ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جائز ومنه اي من الحذف للجزم
لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة وتغير يتسنو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم لحقته
هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون
واما على القول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنى والاصل تظنن
وفي تظنيه وتقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى
لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول
البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبناء فبهديهم اقتده وهو امر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر
اشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان ويغير برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كلها الا واجبة جايزة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه واغزه واخشه
وارمه بغير هاء السكت وهي لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لامها وبقيت
حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون

الفعل

الفعل فقد تخلله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عِهْ بحذف فائه ولامه كقضاء المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا
يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم وغيره في النظم تبعا لغيره وكذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يَعِه
انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على لم يك ومن يتق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير
المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا في الالزام فما كان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت
البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرور بالحرف نحو عمّ وفيمَ والمجرور
بالمضاف نحو مجيء مَ جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء مَ وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سالت عما سالت عنه او عن مثل
ما سالت عنه فانهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فانهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية
متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ابدا متطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل
عمّ شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض
لما الاستفهامية اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه ورجحت الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها اي بهاء
السكت قرأ البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة بحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فيستقل بفائدته
في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت
مسلّم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس
حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال بمجيء ما شئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام
البيتين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما
يشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم وكهي وهو فيمن فتحهن في الوصل وككاف الخطاب
فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل ما هي ومالي وسلطاني وقال
حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي
وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذلك يقال حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه بالحاق الهاء اه لانه لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه
في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة
الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض وضعف الحاق الهاء ونحو المثنى والمجموع على
حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب
لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن
شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من
عَلُه فلحقت ما بني بناء عارضا فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي وقال الناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع واظلل وارمض واضحى مبنية
للمجهول وقبل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة
لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاءني زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب
زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة
والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمنع ان حصل لبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بناء البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى ما هو كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبأ بنبأ باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات هاء
السكت في الدرج فيهما واتى بالنظير الاول ومثل الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة اربعة بابقاء ثلاثة ونقل همزة اربعة اليها
ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كلف الكتاب وربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل الحريق وافق القصبا جدبا
بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا
خالد بالتشديد ثم اتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطي
لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم **هذا باب الامالة** وهي مصدر امالت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من
مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين

الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف فهي بالالف الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كما الفتحة بين الفتحة والالف والا يكن بعد الفتحة الف فالممال
الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث اشمام الكسرة وسميت الامالة فائدة وحكم ومحل واسباب يقتضيها وموانع تمنع تلك الاسباب وموانع
هذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا
واستعلاء فاذا انحدرت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة
فتقاربت الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سيجيء واما حكمها فانها وجه جائز فلكل يجوز تفخيم
كل ممال الا ترك الاصل اذ الالف ما لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره فاهل الحجاز يتركو
واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا ويأتي التنبيه على غيرها غالبا واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع
قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف عن ياء متطرفة في الاسماء والافعال مثالها في الاسماء الهدى والفتى ومثالها في الافعال
هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقري وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت
اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان
من اهل من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا الكسرة الاعرابية لا غير وان كانت عارضة قال الشاطبي المقري واما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ونواة وان لم
يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء
تخلفها اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زائدا للالحاق والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان
بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم
في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم عن زعم
ان امالة الف تلا في والضحى اذا تليها للمناسبة امالة الف جليها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف قلى بل امالتهما
لقولك اذا بنيتهما للمفعول تلي ودحي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن الشيخ
لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضي لامالة نحو دعا ما الفه عن واو لم يعتبره القراء يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه
ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب فقال هنا بجواز الامالة في نحو دعا وغزا
لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتواردا
على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة او يرجع الى الياء بسبب
ممازجة الالف بحرف زائد فلا يمال شيء من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء
في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما با
لسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف بحرف زائد كرجوعهما اي الف عصا وقفا اليها اي الى الياء
اذا صغرا عند الجميع فقيل عصية وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل بهما ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهي حرف زائد والممازجة
المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو فقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتسلم
الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسرة عينهما وقرئ في الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع نظرا الى اصله فالياء الثانية المدغم فيها
هي الف عصا وقفا وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده
الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر الفاء ونقلها للعين سواء كانت تلك الالف منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب
ام عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وخفت وهبت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت
في لغة من قال مت بكسر الميم بحذف عين الفعل فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت
واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم نقلت الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وحذفت العين لالتقاء
الساكنين وقيل في باقي العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف
المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال او عن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت
ومت بضم الفاء فيهن اما في قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف
قبل الياء المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته وذكره ابن الدهان ومثله بايعته وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او
متقدمة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد الياء حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجاءت سيله والاول اقوى لان انتقاص الصوت

بالالف

بالساكنة اظهر منه في المتحرك لقربها من حيز المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما او عبارة التسهيل ثانيهما الهاء نحو يخلقك هند بينهما وشرطه ان لا ينفصل بين الياء
والهاء بحرف مضموم نحو هند ادنح بينها قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها
اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب في سلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين
كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني هاء او اولهما ضم مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين
المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عينا الاعلى وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء
نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلثة احرف ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجته
الساكن والهاء ان يتنزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة
للكسرة السابقة لا الكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا الى الكاف تبعا للقول الناظم في درهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا
لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد اميلتا
قد اميلتا اي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو اللاحق وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت عمادا
وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال
الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى
وقد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع انها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدها فان رعاية التناسب في الفواصل
عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او تابعة بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما
في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت تابعة بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في
الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا اما لوا فتحة ذال بجاذر لكسرة رائه لا يجيزون امالة الفه
مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين والمقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة
واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما
تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد الصعود ولو اميلت في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني
اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها
بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت
السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم لم يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة
المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل به اي بالالف نحو صالح وضامن و
طائف وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان المفصل بحرف واحد كالمتصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب
من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في المقدر بعد الحرف فتناسب
صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتحة تقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد
كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلاق بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يبيض لها ولد فانه لا يمنع الامالة لان الكسرة لما وليته وهو
ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء
الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا عن الالف بحرف
واحد كنافق ونافخ وناعق وبالغ او منفصلا عن الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتاخر
اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا منفصولا واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان
التصعد بعد التسفل اصعب عليهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها
كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب
عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة او الياء
لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما
متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو
خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ مع تاخره لان السبب متصل في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو
جاد من جاد في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز
امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المنفصل متاخر عن الالف مسئلة وينوب مانع الامالة

كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال الالف لاتصال المستعلي في
اللفظ اذا ادرجت فهذا امثل مررت بفاضل وتارة ينفصل بينهما بحرف واحد نحو منا فضل ويمال قاسم فهذا امثل وقولك بناعق وتارة ينفصل بينهما بحرفين نحو
بيدها سوط فهذا امثل وقولك مناشيط قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو اتى قاسم
لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص
كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح التسهيل وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع ان فيها بان الياء
المقدرة في اتى المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع
لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض
الثاني ان نصيص النحويين كابن عصفور وغيره مخالف لما ذكراه من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال
ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كائنة ما كانت اقوى وقال ايضا
واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد
ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل ما تقدم من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين ووقع في شرح الجزولية لابي
عبد الله المنقري بالنون والقاف والزاي ولولا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة
لحملت قوله في النظم على الخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنقري وهما اميل للكسرة
العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لاشعار قد بالتقليل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما
اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء
المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرير فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها
في تقدير كسرتين فيكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود المستعلي في الاول والكبير
في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلاء
والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها يمنع الامالة وسمع
سيبويه الامالة في قوله وهو ساعة النعامي بجو بجلا من بني عمرو بن قادر حسن الله يعني عن بلاد بن قادر بينهم حرب الرباب سكوبها بامالة قادر مع وجود الفصل
بين الالف والراء المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف قد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال
بنو على الرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما في نحو اليك واليه وانما
امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء منها كانت اسماء لقوة ابعدها كالا امالتها لان الالف الرابعة
في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم يجز امالتها لان التثنية يحمل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء و
لذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قال الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه او مع غيره خاصة
فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالها اذا كان قبلها كسرة او ياء فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء
مفصولة بحرف فلذلك كررها مرتين واما امالتهم انى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين
عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء
ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها انابتها عن الجمل فصارت لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط
كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة تحتانية وكونهما اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة
في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر
بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة
ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه وابنه ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء
لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والحرر ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها
او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالة فتحة الطاء
من قولك خبط رباح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العير والراء فيه ليست متطرفة ولعله انما خص المتطرف لكثرة ذلك فيه
والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمه
ونعمه وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف اي بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج

دعوى

وهو اقصى ما يلي وقفا المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين
هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب
وابن الانباري فانهما اجازا الامالة فيما قبلها وبه قرء ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب الفتح وقال ثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بينا
والله اعلم **هذا باب التصريف** وهو في اللغة التغيير مطلقا وفي الاصطلاح تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير
جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض
المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر
الى الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب و
ضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول الى الاجوف وغزو من الناقص
الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال كما تقدم والحذف في قل والادغام في رد وكشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف
والامالة يعلم النحوي من حيث تعلقه بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب في طائفة ذكرها في علم التصريف وهو اولى ولصدق التغييرين للغرضين المذكورين
احكام كالتغيير وهي احوال الحروف الاصلية كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء
في نان وانبان وموقن وبايع وقلب الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كما في جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام
علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفنا الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباتها
وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في التعريفين فهو
من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قال
ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف مختص بلغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقاس
بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه
الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي تختلف
ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه
فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في حاشى حتى جعلت عينا ومن ان هاء الحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي ونحوهما والابدال في لام ليس ولعل فتح عين
ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف
واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او على حرفين الا الحروف كباء الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين
وما اشبه الحروف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات
ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف لامهما
في الاسماء ونحو ق زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك **فصل** ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل
لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه لانه يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة
والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا سداسيا لئلا
يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما الخمسة كاكرام والستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه
ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد عليه الزبيدي نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها وما للاختصار بل نذكر ما كون الزيادة حفظا
للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام
وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد
اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيري وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما
العين واللام نحو حزنبل وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جوالق وبين العين واللام نحو خطاف
وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان والجماع
ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب وفي ابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون
اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة
والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء
واما الحرف الاخير فلا عبرة فيه في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس بهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر

باب التصريف

التصريف

بفتحة فكسرة عضد طنع بفتحة فضمة حمر نكس بكسرة فسكون عنب نمر اى مفتوحة بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضم فسكون صرد حطم بضمة ففتحة
دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم
ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي لغة باللام والسماء
ذات الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها فقيل اتبع الحاء من الحبك
للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرأ الحمدُ
لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حُبُك بضمتين وحِبِك بكسرتين فركب هذا القارئ
منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفين كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه
الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه
بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم
قوم اهمال فُعِل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة
اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس
والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل
في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو
قلب وعلى القولين فانه اما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائما على الاول وغالبا على الثاني وللرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح
الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة
كخرمل للمرأة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين
لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه
على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش و
والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل
ذكر الجراد والجسم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا للضمتين في بناء ليس بينهما
حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع
بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال وبقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد
براثن الاسد وهو بمنزلة الخنصر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم
الفاء وبالطاء المهملة لشجر له دبق الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وللخماسي اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما
كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسمحطل للنبيل الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة
الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل للافعى العظيمة وقيل المرأة مع هذا الوزن الاصغر
وانا القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما قبعثر للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الذال
وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم
الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو متفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في
وسطه كقطربا ونحوها نحو محرنجم او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام
وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة العلبط الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع محركات
في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة او تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب
بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد وكتغيير مكسورهما
اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس بفتح
السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان
لا عربيان اذ لم يثبت في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني **فصل** وينقسم الفعل المجرد من الزوائد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج

فان كان على اربعة كجعفر ففيه ما تقدم

باب التصريف

ودونها اي في الثلاثي المزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبعضها الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد
الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث
فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعنلل نحو احرنتم واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها
ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ابدا واما المتقدمة والعين
لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع
سكون العين فمن العارض الاصل لضرب من التخفيف والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه
ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون نقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين
ونقل عن سيبويه فمن قال انه اصل مستند بان نحو جن وعنيت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اهتم بها وزهي علينا بمعنى تكبر
وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده ووضعت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول
حتى ان عده وزنا رابعا وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع يستلزم وجوده
وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير متفرعة عن المبني
للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعبابيد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم
لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستند بانه ترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو ووري
لم يعد وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا
في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما متفرعان عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف
من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما تفرع عنهما والجواب الاولى عن ترك الادغام و[?] الابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل
سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى وللرباعي
وزن واحد كدحرج وزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره لما تقدم في فعل المفعول **فصل** في كيفية الوزن ويسمى التمثيل لما
بين حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوا[ئد]
والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان معطاة
ما للموزون منها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في
وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف
ومل من المضاعف بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين
وكذلك يقال في وزن طال وجب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت
في وزن جحمرش فعللل وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين
بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه
وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فوزن جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل
بزيادة الفاء او لا يحكم [?] ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم افعل بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة
الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذلك يقال
في وزن اصطبر مما فاؤه صاد قلبت تاء الافتعال فيه طاء وادكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر
قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا مهملة كما سيجيء ويقال في وزن استخرج مما اشتمل على الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزائد تكرارا
لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك
يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان
بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل فعليل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وبنونين وهو اول المطر والريح فعلول وفي وزن اغدودن با[لغين]
المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق
بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرارا لا[صل]

فرق في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اعذوذن افوعل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني
او حذف لبعض الاصول اتيت بمثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضيا بناء فلع لانه من النأي والاصل نأي فحولت اللام وهي الياء الى موضع
العين وهي الهمزة فصار نايأ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدء العدد عالف لانه من الوحدة
والاصل الواحد فحول الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر
كسرة فصار الحادي. وتقول في وزن يهب ما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح
لحرف الحلق فيكون الحذف من بعض الكسرة اذ الفتحة ثانية في يطأ واخوانه وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين
وتقول في وزن قاض ما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر
الحركة والسكون باصلهما والفاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يوفي وزنهما افعل لان
اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذي عرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثل بتاء احتذى فانها زائدة لانها
تحذف في بعض التصاريف تقول حذى حذوة والاحتذاء الاقتداء ولبس النعال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو
من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه وانهما مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من وعد
والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا
سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا او مجرد
القول فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية اصول احرف الكلمة عند التجريد منها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار
الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف
سالتمونيها ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل
العين اما مع الاتصال كقتّل بالتشديد وزيادة احدى التائين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزائد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة
والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي
اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومرمريث للبقر ولا ثالث لهما او تماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجرمي
الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح اي اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين
الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس
يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح و
مريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او تماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره فاصلي
جواب واما واذا بني الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة الاثنين محققة ولا بد من
مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه
كلملم فانه يصح اسقاط ثالثه ويقال لمّه وهو امر من لملمت بمعنى لممت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف يماثل الثاني
فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفاء وردّ بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء
على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله بناء مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصقصت وكبكبت انتهى وكفكفت والنوع الثاني من
نوعي الزوائد وهو ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استنم اسلمني وتاه هويت السمان اهويت سليمان
سالتمونيها نويت الهنيها نويت اللامسة ما انت وسهيل اسا لرمين انت ولى منتهها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا
يوم انسه نهاية مسؤل امان وتسهيل وينبغي ان يعدوا الشين المجهز في نحو اكرمكش في خطاب المؤنث فان قالوا انه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت
كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة
تمد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام
وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق
كهمزة الوصل وهاء السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولها شروط فتزاد

الالف

الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو حبلى وخامسة نحو سلامى
بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف
الرباعي نحو ضوضى فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء ايضا بثلاثة
شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث ان لا تتصدر
الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر فزيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز وزيادتهما
ثالثتين وحذرية وعرقوة وزيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة
وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين وبخلاف يؤيؤ ووعوعة فانهما
من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين بعد كل منهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب شبيه بالباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة
فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج ونحوه
نحو يستعور ببعد انها قال المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهبتم في اليستعور اي في الباطل
قال الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد
والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل اربعة من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة
المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف
فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون
كلها رباعية مؤلفة من حرفين كمرمر ومهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط
الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدير المصدر نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا ارتعد
الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن
لانتفاء التصدير واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسي كجحمرش
وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول الكلمة ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني
نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة
بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد
متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة
شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل
العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطى وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف نون عنبر فان قبلها حرفا وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء
وفتح النون طائر من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والتشديد للنون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها
مدغمة نعم وقعت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف لانه اكثر وجمل عجنس فعنلل كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه
فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في التانيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم
بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر والافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل
والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها
الناظم في النظم وابنه في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة و
سكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام باماتكا وقد
غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة ولها
للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة ويؤيده حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما

فعلنل النصف

اي اتخذت

ووزنه فعع

اى تقدمنا اماثم حذفت الهاء فبقى اما لكنه كتاب مضطرب وكان القاموس يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى وسقوطها في الافراد مصدق
اوان وبين ذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة
عليها لما سكنت ونحو سقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قال في
القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم تره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في البعيد
تذكيرا وتانيثا ففيه رد وجواب اما الاول فلان كلا من هاء السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزءا من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لئلا
يقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة براسها وليست جزءا من غيرها كما تقدم وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اى دليل على الزيادة
وقد ذكرها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو
الريح الشمال والحنطأ بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في آخره للالحاق بالحرنجم والحبنطى الصغير البطن وميم دلامص
بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة وهو بمعنى دلاص وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم
السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن فردوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين المعجمة مصدر
شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا الا ان الذى في الصحاح وفي المحيط بفتحتين راجع الى الحبنطا وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنه افعل وقيل هذا الوزن
مفقود وانما هو فعنل كالحر نبئ الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلاص راجعة الى دلامص وهو البرّاق البراق لقولهم درع دلاص ويقال
فيها دلمص ودملص وابو الحسن وابو عثمان يريان انها لزيدتهن وان ذوات الثلاثة وافت ذوات الاربعة وفيها ست لغات سادسها دلبص وهو ابعد لدليل
على الزيادة وفي البنوة راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع الى الملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر
بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حضر ان يقول وفي التقدم ففي كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي القدموس السيد الذى يتقدم وجمعه قدامس وقال الخالدي القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفي الطاعة راجع الى
اسطاع واصله اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الفاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حظلت الابل اذا اذاها اكل الحنظل راجع الى
حنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي فيها ذلك الحرف منها فلذلك
حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية
والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على الجام بان الفها زائدة وكذلك واو نوروز وياء ابرهيم لقولهم في نوارز واباره وهندلع
بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء التاء المثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو
ضرب من الشجر تالفه الحرباء ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة
فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقع في وادي تخيب اي باطل قاله الكسائي لانتفاء فعلل
بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعللل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعليل بفتح اوله و
ثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتغلب ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط ياء ايطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنفس والهاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا يكون فيه مع
الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل الغليظ الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزوائد كالنون في كنتا وللعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثله في حنطأو للعظيم البطن وتاؤه مهملة ثم معجمة
والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته تلك الكلمة وفي نظير الكلمة التي في تلك الحروف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها
اعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند
وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة الواحدة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا
سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه
ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق

المقدم

برقع برش

والتدر

باب التصريف

واقشعر والسادس وهو بوزان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زائدتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخامس والسادس كانطلق واستخرج و
احرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا يكون في اسم المتحرك اوله
الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالهما وضابطه كل مصدر بعد الف فصله الماضي او بعد اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك عشر بناء الاول
الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام
والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار قالوا وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لام على الاول وفاؤه
على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي ياء
من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض منها الهمزة لامها واو الا است فكان الحمل
على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم
بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع ميمه نونه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء
فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرو اعلوه لذلك
ولكثرة الاستعمال وامراة هي امرء بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت
اللام واسكن الثاء وجئ بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين
وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام
صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف منه شيء وذلك في امرء وامراة وبعضها من حذف واتى لحاجات وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد وال الموصولة لشبهها بالمعرف
كالضارب والمضروب وقولهم لغة في ايمن قالوا انه ايم هي ايمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما
حدث له بزيادة الميم اتباع النون الميم حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر
بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة الهاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول ولم
في لغة الهند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة
وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة **مسئلة** اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب
الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به بكلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في
اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول جرت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح في اذهب
للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل في همزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب
الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين
في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب
ووجهه انه الاصل ولم يلتفت الى الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجحهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما
مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وضمت العين لمناسبة الواو والسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة
والجاو بكسرها مرجوحا قال ابن الناظم في الشرح تبعا للايضاح الكافية وشرحها ونصه فان كانت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزي
جاز في الهمزة وجهان الضم لان الاصل اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية
معتدة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر
الهمزة وقد عضد بالاصل الكسر فالغي العارض لمعارضته اصليين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم المشار اليه
وفي التكملة لابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل بعد نحو
اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا فهو مخالف لكلام ابي علي من جهتين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة و
الرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسرة الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة الا ان الكسر اخف
من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم نحو اختور
وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال لان الكسر هو الاصل **مسئلة** لا تحذف
همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل للاستفهام المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة من

في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل أاتخذتم وأاستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل أضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس
في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يخفى لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني
ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يعرفه بخلاف ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة
والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهل هذا انما ذكره اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه
الف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
فلا يبعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتناب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن
عندك فلولا الالف التي حركتها الاصلية لم يجز كالف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد
على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا وشذ اي من التسهيل قوله ألحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق
وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الآن في السبع **هذا باب الابدال**
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بتقييد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن
وبتقييد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها او بعض اقسام ما يبدل ابدالا شائعا لا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد المعجمتان كقولهم في وكنه وهي بيت الطائر في الجبل وقنه وفي اغن اخن وفي ربع
ربخ وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي لعثم لعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري وهو في التصريف وهو اثنان وعشرون
حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة
والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل
على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس المصغر لا يحكم الجمع اذا صغر ان
يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل وآصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان
مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان مخالفان لصيغ الموضح وصيغه اولى من وجه لان
الحمل على التصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كضريبان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصيغهما اولى من وجه لسلامته
من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد الياء علج في الوقف وما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج
وكان الفراء يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لقالوا اويصال ويشبهه قولهم في واحد هراقوا الواو هاء ثم وزعم
انهم ابدلوا او اصير الطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص
ذلك بالوقف لانه محل خفائها قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسائلتها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن امية الاسدي في ذئب لما رأى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة
العيش والهاء عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين
مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من
الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري والعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما
مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال
فقيمج فقلت من ايهم فقال من مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج اقمر نهات
ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال بي شاحج هذه صفة والشاحج فمهملة بمعجمة فجيم من شحيج البغل اي صوته والاقمر الابيض والنهات النهاق
وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال يقولون اهدأت الصبي اذا جعلت تضرب عليه
رويدا لينام وموطيا حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل من وطأته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فالياء فيه
بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في هجاء قولك طويت دائما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف
واعمال الماضي وانما هو مثل ابدا قال الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده اياها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها
هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به وما ابدل الهاء من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك
هياك وفي لانك قائم لهنك قائم وفي اردت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي اوجه الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة
لتقاربهما في المخرج لانهما من اقصى الحلق **فصل** في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احداها ان تتطرفا بعد الف زائدة وهو لام او زائدة للالحاق
بعد الف زائدة سواء كسر اول الكلمة ام ضم ام فتح نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة من واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وفناء فالهمزة

باب الابدال

نحو صيد لانه من باء والاصل بناي وقضاي فابدلتا الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا الفين ثم الثانية همزة
ووقوعهما بعد الف زائدة لم يحجز بينهما الا ساكن ومع انهما في طرف الكلمة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى
الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية واذا امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لان يحرك لوجوه
احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الآخر اولى الثالث انه حرف الاعراب يحرك تقديرا فلا يبعد في تحريكه لفظا الرابع انه يحتاج الى تحريكه
لفظا الرابع انه في تحريكه تحصيل الظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وحرباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وسرداح وفي
نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فانهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على هاء التانيث بخلاف
العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة بخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو اسم الحرف وآي جمع آية لا اصالة الالف فيهما اما واو
فوزنه فعل بفتحتين وقد يكون عينه ياء او واوا فالاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما آي فاصله أيي بفتحتين قلبت
الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركهما في ذلك حكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان
اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى وزيدت الف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لامتناع تحريك
الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما عينا لاسم فاعل اعل عينه اي في الفعل نحو قائل
وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعهما متحركا بعد فتحة مفصولة بحاجز غير
حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن حذف الالف لا
فوجب تحريك احدهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف في الاشتقاق قال المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين
وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالتباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال وفي التصحيح
مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يختص بالاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وحائرة مؤنثة وهي الخشبة في وسط البيت
فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل
المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما بعد الف مفاعل وقد كانت احديهما مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف
وسيأتي توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها
عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت بحركتها فتقاعست عن الابدال وشذ مصيبة ومصائب في منارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد
اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها تشبيه الاصل بالزائد وتشارك الواو والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة
قلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد
من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف
مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كفعاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء
صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء في رسائل
وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزت ولم يظهر فيها ذكر لان اصل
لهن في الحركة انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من باب ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من باب ينوف تقدم في العدد بيانه او واوين كاوائل
جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسيائد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وصيائد جمع صائد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو
جندل بن المثنى الطهوي حتى عظامي واراه ثاغري وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين
وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك صحح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان
حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الآخر وهو حكيم بن معية
الربعي فيها عيائيل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لا مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة
فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وواحد العيال قال الجوهري الضبعان والياء زائدة في عيائيل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي
يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اجل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو
اسم مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف فما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل
ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال
في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه لو التقت الياءان اوله الياء

بالواو اول الكلمة فلا همزة نحو يوين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل اسماء الجمل
على كساء ورداء الشبيه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيائق بالهمزة وهي فعيلة من ساق
يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيايد جمع جياد بالهمزة وفهم من اطلاق المصنف ان هذا الابدال لا يختص بما في الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عواور لقلت قوائل
بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **وههنا** مسئلة خاصة بالواو واعلم انه اذا
اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة منقلبة الواوين ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف
في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل
في وجوه ووجوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا احرى ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه
ويدخل تحت ذلك صورتان احديهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة منقلبة الواوين فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية
تقول اواصل واواقي كضوارب وضوارب واصلهما وواصل ووواقي بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواقي اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت
باؤه كقوله ضربت صدرها وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر لكمال اصلها وولى بواوين اوليهما مضمومة
والثانية عين ساكنة منقلبة الواوين فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فضعف بما تقدم بخلاف نحو ووري مبنيا للمفعول فان
الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافى ووارى فليست منقلبة الواوين لانها بدل من الف زائدة وكذا
نحو وولي بواوين مخففا من وؤلي بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست منقلبة في الواوين وبعضهم من نفى الوجوب بالجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة
لعدم تصدرها **فصل** في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين **احدهما** باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت
الهمزة بعد الف اي الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراءة والمرائي فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المراءة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا ولعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا
وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه
على ان تقلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وتقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة
وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ
اصلها خطايئ على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهي بعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع
صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك لفتح فيما لامه صحيحة نحو
مداري جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء وعذاري جمع عذراء وهي البكر في المداري
والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداري
في مثنى ومرسل بفتح الراء فيهما فاذا اصل ذلك فيما لامه صحيح وهو جائز فيه فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيح اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب
والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة
تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار
خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الهمزة
ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء
فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل بجمع من كلامهم اللهم اغفر لي
خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضائي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية
لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه
ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة
الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد لانه يمطو في السير اي يمد اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ابدلت الواو
ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت اذ قيل فيهما سيود وميوت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها
مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطائي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما

الفا نوعوا الذي هو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم ابدلت الياء الفا
فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال
الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو
ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا وجمعها هراوى واصلها هراو وبواوين وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءى فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا
ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب
الهمزة واوا واشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة بعد الالف كقوله عن ابن المنائيا والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة
التي بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدالها بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هداوى
وهداوا والقياس هدايا **الباب الثاني** من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل
منهما انما هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى
متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة
او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد
الفتحة نحو آمنت فالاصل ءامنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة
وكان يعني النبي يأمرني فاتزر اي اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف المطرزي وعام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف وهمزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية
لانه افتعل ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الثانية الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر وامن واتصل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك
انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث اخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته و
تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله اءمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ
قراءة بعضهم وهو الاعشى راوي ابي بكر صاحب عاصم ءالافهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ اءثت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء
وقال انه قبيح لان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء المفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف
والابتداء ورده بان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي فاجاز ان يبتدأ اءثت بهمزتين لا في اومن وان كانت
الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني فلا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وذلك نحو سئال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال واللئال و
الرآس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على فعال للنسب لبايع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف
فمثال الطرف على بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرء قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأء بهمزتين اولهما ساكنة
فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث يصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير
فيبعد فيه ذلك كما اغتفر في نحو سئال قال الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرء قرأيا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهو غير طرف والاصل
قرأءا بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وادغمت الاولى في الثانية قال المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
مع ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب ياء رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان
انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما ان يكون في الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في
جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقرئئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لا واوا لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان مثل البناء
الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال
وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا

ابيه وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مضمومة او مكسورة ان تبنى من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء
فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة أَأْمِم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال أَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى
الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة
تقلب ياء وكذا تفعل في الباقي ايضا فتقول في بنائه مثل إِصْبِع بكسر الهمزة والباء من ام إِأْمِم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة
قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بنائه مثل أُصْبِع بضم الهمزة وكسر الباء من ام أُؤْمِم بهمزتين مضمومة
فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك لما تقدم وكما يجب والقراءة ابن عامر والكوفيين
كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش أَئِمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ابيه بقلب الهمزة ياء فان قلت كان
القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى
الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار أئمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة أَوُبّ بفتح الهمزة وضم الواو
وتشديد الموحدة وهي المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء او ان تبني من ام مثل أُبْلُم بضم الهمزة واللام و
بينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول اوم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاستوى في الاقسام الثلثة وهنا ذكر واوب مستدركا فاصوب
حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب أَأْبُب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افعل واصل الثاني و
الثالث إِأْمُم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهن حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها انحانت حركتها
وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله أأادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت الثانية واوا لما
سبق ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله أُأَيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة
ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري
فذهب في الكشاف الى انه عجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل على انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثال الاعلى وزن
إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل إِأْمَم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن
قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان او لازما
نحو أَؤُم واؤن من كنا مضارع ام امتنا القوم وانت من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد في كلمتها بهمزة
الاستفهام نحو اانذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من
الالف ففي مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذا تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح
وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف لتحركها بعد ياء التصغير
ولا يمتنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل
احديها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي و
الداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو
والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من
الغزو وعريبة وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يعتدوا بها من كون التاء
فيه جيئت لكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل ان العرب لم تستعمل مجردا عنها فهل على ان
عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستوى الناس سواسية وهذا الامر فيه مستوون فيه فكانه جمع
بحذف الزوائد لانه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن بانفرادها
والفرق بما تقدم وصلبه قولهم سواسية سود الوجوه كانهم طلي عزبان بجرودة النخل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احديها تكرار الفاء في الجمع مع عدم
تكراره في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه سوية كقباء واقبية والثالثة ان قياس الفاء
اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف هي سند بن في حواشي المصباح لا ابن
بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كاطلل واباطيل وكانه جمع سوسا ووزن سوساء فعللة كشوشا الاضلالة لندور بأب سلسل ولا فوعل لندور باب
كوكب لا فعللة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقلة المرضي في الحواشي
وشذ مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوقية بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهي الخدمة اصله مقتو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر ثم اعل اعلال
قاض قال من كان الاملاك مقتوينا اي خدامنا وقال الفراء من نوع نسبة الى الحسن فهو المكوك والمجد اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية فلا ثالث لهما قال

و لو مضمومة

فاعلم

باب الابدال

في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل هذا نوى الاحرف واحدا اخبرني به ابو عبيد وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى وتقع الواو قبل الف التأنيث
المقصورة كان تبني من الغزو مثل حبارى فتقول غزوى او الممدودة كان تبني من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزياء او قبل الالف والنون الزائدتين المضاهيتين
لالفي التأنيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الفي التأنيث وما ضاهاهما في حكم
الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه
اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما
اعلت في افعالها بقلبها الفا واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله
في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك بكسر اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ
لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة
قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين لاعلال فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تنقلب الواو فيهما ياء لعدم
الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة
نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية
تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني يخلطن بالتانس النوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له
نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية
وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول
والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفيد من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار
خلافا للمرادي وشيخنا ايضاحه وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد ولما شبهه بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب
في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو
في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو العين المهملة
المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل الكسرة فخفف النطق بالواو بعد الكسرة
صحيحة ولم يجز اعلالها الا ان انضم اليه عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس
ثورة بسكون الواو فاصل يقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور عن فعالة والاصل ثيارة فلهذا اعل ثم نقص بعد ذلك نقله ابن مالك عنه و
المعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمنصوص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال و
شذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح واما الطيال جمع طويل
فيمكن ان يجعل من باب جياد وجياد كما انه جمع طايل من طال الرجل اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد والقصر قيل ومنه اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات
جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع جريه
وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت
كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس جوادا بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد
والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لا مر اي الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من الري اصله رويان
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض و
اسم بلدة باليمامة فتقول في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع
ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان لان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذا ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع
وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الى اخره ليس مجردا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتامله مع كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع
يجده الفا كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب في القياس عليه وهو قد
ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المسئلة ان لا تغيير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة متلو او هي عين مصدر لفعل معتل
العين ولم يقل قبل الف كما قال في الثانية الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تنقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم
هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث
قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما لوزنه

فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اسنوهم فقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا
والطول فيها الاول وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان يقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال
يحمل هو عليه قال الشارح وسواء كانت في فعل او اسم تقول في الفعل اعطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او
التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة التثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو
ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول ياء وان لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول
وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسأل
سيبويه الخليل شيخه عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى
يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازى وتداعى قبل مجيء التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا
غازينا وداعينا حملا على نغازي وتداعي بكسر ما قبل اخرهما قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال فيهما اي مع التاء كاستصحابه مع تاء التانيث نحو المعطاة المسئلة
الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت فقلبت الواو فيهما
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع
السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه
قاله في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو الدنيا السماء الدنيا ونزلت المتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى
والعلوى لانهما من الدنو والعلو فقلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة فخففت لا بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة
جريانها على موصوفها كما مثل وهذا هو الاصل واستعمالها غير جارية على موصوف عارض عن الاصل ومعامل معاملته واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح
فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ
والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لا بابدالها ياء
بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة اداراً بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
باقرار الواو على حالها فحزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده
سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه
يبعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا ابدلت ياء في الصفة
وسلمت في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون نحو حزوى شاذا قال الناظم
في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه
بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة السابعة ان تلتقي هي اي
الواو والياء ويجمعهما في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو او تأخرت
لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما
تقدمت فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود وانما قال ومات يموت على احد اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة
فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا
ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا البناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو
كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثال ما تقدمت فيه الواو على الياء طي ولي بالتشديد مصدر طويت لويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما و
سكون ثانيهما فقلبت الواو فيهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانا اي الواو والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم
الياء على الواو او كان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا
وهو ثلاثة المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو رويه
بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت مخففة رؤية بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف ايم مخففة ايم وهو مثال ابلم
من الامة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام
واجب لان الواو عارضة للذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون
نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم قي بالادغام بعد القلب و
عما ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل ولم تستوف فيه الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة
سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون

بفتح الفاء المعجمة وسكون الياء وهو السخي الذكر وانما لم يدغم لانه اسم وليس على وجه الفعل قال الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون
اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية نبح ودجاء بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح
وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوية والقياس
عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على فواعل من متحرك الواو نحو جدول
نحو جدول وكذا جدول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول جديل واسود اسيد جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد
بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد
من ياء التصغير والف التكسير ثالث حرف جيء به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجئ على اساود قال الشارح واحترزنا بقولنا من متحرك الواو من نحو عجوز وعمود
فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما نحو عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير
لعروضها قال ابن اياز المسئلة الثامنة ان تكون الواو واو مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه
فهو مرضي والثاني نحو قوي على كذا فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت لامها ياء حملا للاسم على
الفعل فانه اذا قلب ذلك وجب الاعلال الذي عرفته لانه قبل الاخير مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كان
عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال
شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا فاصل معديا معدو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير
اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود فالتصحيح حملا
على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا
نحو عصو وعصي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء
والادغام وكسروا ما قبل الياء لتصح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو بحاء مهملة جمعا لنحو وهي الجهة حكى سيبويه عن
بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو المصدر وجمعه بهو حكاه
ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان
فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتوا وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مضمومة
مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال كاعلال الجمع نحو عتا
الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا انه
الاعلال في الجمع اولى والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم
جمع صائم ونيم جمع نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين
ياءين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول صوم ونوم والكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى الاعلالان اعلال العين واعلال اللام كشوى وغوى بالاعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعا شاو وغاو واسمي فاعل من
شوى وغوى يقال في الماضي بفتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالين وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام
من العين بالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين ح اي حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية بنت منذر فما ارق
النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما
ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء
للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم يكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو المسن فانه حينئذ يرجع الى اصلها
وهي الياء فتقول نييب واما ابدالها من الياء ففي اربع مسائل احديها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم او فعل فالاول
نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب [illegible] لانهما من
الابدال ان تحركت لانها تتحصن بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
داء ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا تبدل الياء حينئذ واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد

برتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين يجري مجرى الاول والمشدد كالحركة فيه والمدغم
كالمظهر لو واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج لبيضهم له في جمع والمثال الجيد ان يبنى من البيع مثل جاحر فتقول بياع فلا يبدل لما ذكرنا
لو كانت الياء المفردة في جمع ويجيء هذه المسألة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء وبيض
جمع ابيض وبيضاء وفي جمع افعل وفعلاء او ضرب ما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل لحو اهاعيط بها مثل الناقة التي لا تحمل ويجمع على عيط وعوط المسألة الثانية
ان تقع الياء بعد ضمة وهي اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجب من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه
اي ما احكمه والقضاء الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها
من اول الامر ولم تبن على تذكير كان يبنى من الرمي اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل
مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول
التاء توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان قلت توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرئت التاء
لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك
يؤدي الى وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان يبنى من
الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن الاحمر بل ابن مقبل على الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان
امل عليها بالبلى الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني تقول اذا بني من الغزو
مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي ومقتضى هذا ان يبنى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يبنى مثل
عضد من الرمي رموا لانه يجعل التاء اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب ان يبنى رميان باعلال الحركة لدخول
الحرف قال الموضح في الحواشي المسألة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال هذا شرواه اي مثله
حكاه ابن جني في شرح تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن
واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا
اسما لمكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر اما الاول وهو سعيا من السعي فعلم فيحتمل
انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنث خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه
وغيره هو صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ والاصل الجري اي مملوة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا
التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا نقضوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد انه لا يرد شذوذ الاستعمال فاني رأيت بخطه حاشية هنا ابدال الواو من
الياء لاما لفعلى لا اسما لاجل اللبس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى
وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسألة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى
بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر الطالب بطيب واسم الجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف
لبلا انثيا الاوائل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات اطيب واكيس واخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي
يدل على انها جارية مجرى الاسماء انها من اسماء التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد الرعدة
افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمته
كسرة لتسلم الياء من القلب فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاء المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من
قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية حيكى بكسر الحاء بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يتحرك الشيء في مشيه اذا حرك منكبيه فاصلهما
ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك
بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى
والطيبى والكوسى والكيسى والخورى والخيرى وقد رد ابن جماعة على ذكره تارة ويمين يعاير الارتياح انتهى وفيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين
احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى صفة وجهين والنحويون جعلوا حكمها تعلقا لا مقلب بامه فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى لا تنقلب في الصفة ولكن تكسر ما قبلها
فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها
الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب قال الشلوبين لم يحك من هذا مقلوبا الا الافعل **فصل في ابدال**
الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة
بقوله بتحرك فلذلك الشرط وهو اي التحرك مطلوب صحتا في القول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية واليه الاشارة بقوله
اصل فلذلك الشرط وهو اصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما ما لكونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة

باب الإبدال

بعدها الام اسم للضبع وتوأم بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو المولود مع آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة والشرط
الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف
والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل ان حرك كلتيهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في
كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن
كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون
ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي
وفتوي لسكون اول يائي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان
فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلان الابدال واوا الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب يستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها
يوجب قلبها الفا لكان الامر دائرا في قلب الياء الالف وقلب الالف الواو واعلت العين في قال وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا
من الواوي ورمى وبكى من اليائي اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة وكذلك نحو اذ وليتهما غير الالف والياء المشددة من الساكن كما في يخشون ويمحون و
اصلهما يخشيون ويمحوون قلبتا اي الياء في يخشيون والواو في يمحوون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة
وما مثل به من نحو يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرأ بالياء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما
اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقيد
الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احد الواو والياء عينا لمصدر
هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ودقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم
بقوله وصح عين فعل وفعلاء ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل الموافق له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان
نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا
بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة الياء في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله نحو
اختان من خان واجتاز من جاز فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع انه بمعنى
تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين
واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا تكون احدهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احدهما كذلك اي متلوة
بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوا بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل حيي وهوي وحوو
لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع
فاقتصروا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول و
وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو آية ففي اصلها اقوال ست احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى
كقصبة فالقياس في اعلالها اياة بفتح العين ونقل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل
الثاني اصلها ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزي لسيبويه
واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طائي في
سمع اللهم تقبل تابتي ففيما اجتمع فيه ياآن اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي يائين اولاهما مكسورة ولذلك
كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالية والاصل بايية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم اي الرابع ان
اصلها ايية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت
الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس
فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين فلعله فان قلت قد ذهبت ان القول الاول اسهل الاقوال وهنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها
فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو على القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها فاما
اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء او بسكونها او آيية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة شذوذ واما على القول بان اصلها ايية
بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال
الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على

القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قلت
ويلزم على هذا القول الاول شيء اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو
الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال
بدليل ابدال الهمزة الثانية ياء لا الفا في ائمة وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية
قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل و
لم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا نفس
الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي ما نصه اعلم ان الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا ان الاعلال
مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقالوا اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف
محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا يكون احد الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث
واليه اشار الناظم بقوله وصحح ما اخره قد زيدا ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو والياء في نحو الجولان لانه مصدر جال يجول اذا طاف به والهيمان
مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخلا منه الصحاح والقاموس
والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد
شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان
مختوما بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في
تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقيان في التصغير ولم يحذفا وقيل انما صح الدوران والقليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف
في اخر الاسم لفظا كالف انفصلت فجعل الزعلى التثنية محوضلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف
التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه
قولى وبيعى لان التصحيح في نحو صورى عنده قياس **فصل** في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين
من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو
لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية
على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو
الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية تاء فوقانية لتدغم كالياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل منها التاء بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر فاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني واتعدك توتعدني و
اوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر
اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك
اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ايتعد
وياتسر موتعد وموتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن ايتمانا وايتزر وهو المراد بقوله في قوله
في افتعال من ذا لا ايتزر وبابدال الهمزة ياء تحتانية فلا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة
والبدل منها اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ
في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعل في التسهيل ائتكل افتعال وقد يبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء
قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التاء اصل
وهو من تخذ يتخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل وعلى هذا فيه
اتخذ كاتقد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل
والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطاء بدلا وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد
او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة احرف الاطباق لانطباق معها اللسان على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك

باب الإبدال

الاطراد وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية يتجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج مطبق واختير الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طاتا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان نحو اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصّبر مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصّلحا بينهما صلحا يريد ان يصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضّرب واطّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا محل الادغام فصل رعاية لصفير الصاد ومن طهر بالطاء المهملة اطّهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظّلم روي فيطّلم بتشديد المهملة فيظّلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على وزن ينفطم قال الجبلي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظّلم فيحتمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قال الجاربردي **فصل** في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال لكل فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال مجيء التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين دينا ادّان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في اطّهر من ان اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حروف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازّجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذّكر بتشديد المعجمة وقد قرئ شاذا فهل من مذّكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما ابقي الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقيها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قول رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا هالة فرخم بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال والحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر **هذا باب** نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان ينظر الى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقْوُل بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبْيِع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو يجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلب اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخْوَف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء و يخْوِف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها الان لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوّق وبيّن بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوّق وبيّن فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به فانه باق وما اقومه واقوم به فانه باق على الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية

الضاد واستطالة

وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لانه ابيض لو نقلت حركة
عينه الى الباء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة
البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السؤدد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار
الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا المسئلة الثانية الاسم المشبه المضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى
الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من القول والبيع
اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع
بكسرتين مثل تبين بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين
مثل تبين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف
فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب فاعلال تبيع وتقيل مواضين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان فعلا لا يكون الا
والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبهه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود
فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا التبس فيهما الفعل واساد فيلتبسا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انا قد وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل
في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان علما عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني
وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة فالغة
وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرحه الخلاصة واللفظ له وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة
في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون الة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير
العطر فسوى بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو صح ما قاله الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثل تحلئ لانه يكون مشبها لتضرب في وزنه بكسر حرف المضارعة عند
في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال كان لانه لما ذكره الناظم وابنه
من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب بجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه
من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مراد بها انه مقصور منه كما صرح به الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال
لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما تمت
لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل في هذا التصحيح فاجاز تبيع
ويقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن
لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تنقلب الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي الفان ويجب بعد القلب
حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه
واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التانيث عوضا من الالف المحذوفة سواء
قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المشهور في التاء انها انما عوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا
فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء
لسد الاضافة مسدها وللمشاكلة وايتاء الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها
بالنقل ندر المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه
انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوفة عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى
ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول
ومصووغ فالواو الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة
عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي من ياء النسبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف القياس
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة
انما هي الميم بدليل دلالتها على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز وعن التنوين

واذا التقى

[illegible]

... الشرط الثالث أن لا ينفصل ... [illegible] ... ادغام ... [illegible]

... [illegible] ... الشرط الرابع أن لا يكون ... [illegible] ... وبطل الادغام ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاصل [illegible] وتمنون [illegible] ادغمت [illegible] النون الساكنة [illegible] الثانية [illegible]

[illegible] الاستثقال [illegible] الاولى [illegible] المضارعة [illegible] النون الثانية [illegible]

[illegible] وذلك [illegible] الوصل [illegible] قال [illegible] الاصل [illegible] الثانية [illegible]

[illegible] مع الجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجي هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه

على الوجه الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك ننجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة

[illegible] حذفت النون الثانية [illegible] نبات [illegible] اذا ابتدأت بالنون [illegible] النون الثانية [illegible]

كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة [illegible] الاصل ننجي [illegible] النون الثانية فادغمت في الجيم [illegible] فهذا الاصل

[illegible] فادغمت النون في الجيم [illegible] الاجاص والاجانة [illegible] صاحب الفصيح [illegible]

[illegible] ادغام النون في الجيم لا يجوز [illegible] لان النون عند الجيم [illegible]

[illegible]

ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال مركبة من هل التي للزجر ولم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها فاتصلت الجمع

بينهم هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن الحاجب البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى قال بعضهم الخليل عليه ...

نقلها بالتركيب الزجر ... الضم ... الخفيف ... الاشباع ... الكسر ... الاصل ...

لعدم التركيب في حكم الجرون مع الكسر والفتح من غير بني تميم واما الفصل بها ماء فاشبه ... بالضم بالفتح والخلف فيها ...

ان الميم ... ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد ... يا زيدان ... يا زيدون ... يا هند ...

هلم يا هندات هي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا فهي عندهم اسم فعل ...

اللازم والمتعدي ... بحسب من هي مسندة اليه فتقول ... هلما وهلموا وهلمي وهلممن ... بني تميم ...

فعل امر ... بعض النحويين الى ... في لغة بني تميم اسم ... جانب ... الادغام ولو كانت ...

في جواز الفتح والكسر والاظهار ... التزام احد الجانبين ... العلة ... والتزام احد الجانبين في كلام العرب ...

بكسر الهمزة ... التعجب ... العرب ... على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا ...

بالمستثنين ... الفصل ... الاصل احب ... اذا ... المتكلم ... الادغام ...

غير ... الاسكان ...

حيث جاز ... الادغام ... المجزوم ...

نعم ... الادغام ...

... الادغام ...

فان ...

في جبينه ... الاظهار ... الاصل ...

بالتصحيح ... الحمد لله ... الادغام ...

هذا تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب وبتوجه نبيه واله الاطياب الانجاب بيد العبد العاصي

الراجي الى ... على ... الافشار القزويني

عفا الله عن سيئاته ...

والمؤمنين ...

في شهر شوال المكرم

سنة ١٣٢١

لما كان علم العربية مفتاحا للكلام ووصلة للطلاب خصوصا النحو منها

فانه اعلى قدرا واغلى خطرا حتى شبهه بعض الاعلام بالملح في الطعام وكان كتاب

التصريح في شرح التوضيح من بين الكتب المصنفة في هذا الفن مقبولا للطباع ومنتشرا في

الاصقاع ولوفور الرغبة وكثرة الطلب صار معرضا للانطباع وطبع غير مرة ...

ولكن لم يستو في واحد من النسخ ... التصحيح ... وانا اخر الطلاب ...

من ... احمد شيخ الاسلام ... غفر لهما وستر عيوبهما على تصحيحه ...

نسخ صحيحة قديمة فتم بحمد الله كما تقتضيه الخواطر وتشتهيه النواظر فاغتنموا ايها الاخوان

فلما انطبع في هذا الزمان وكان طبعه بمباشرة ... الحاج ...

في ... الحاج ... غفر لهما ولوالديه

...